الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك،تونس والسنغال

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
فرع: الاقتصاد المالي

من اعداد الطالبة:
قارة ملاك

تحت اشراف:
أ.د عبد العزيز شرابي

أعضاء لجنة المناقشة:

1- براهمية ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	رئيسا
2- شرابي عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مقررا
3- دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا
4- بونوة شايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
5- هارون الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا
6- بوعتروس عبد الحق	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	عضوا

السنة الجامعية:2009-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

{... نرفَع درجات من نشاء وفَوق كُل ذي علْمٍ عليم}

سورة يوسف الآية

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: عبد العزيز شرابي على كل ما قدمه لي من مساعدة، صبر وجهد .

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد

إهـــــــــــداء

إلى الروح الطاهرة التي لطالما انتظرت هذه اللحظة بشوق وبفارغ الصبر أبي (علي) رحمة الله عليه .

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي الذي كان سندا لي في دربي: شرواط جمال

فهرس المحتويات

قائمة الجداول..... I

قائمة الأشكال..... III

مقدمة..... 1

الفصل الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي..... 7

المبحث الأول: مختلف التعاريف المقترحة للاقتصاد غير الرسمي..... 7

أولا- التسميات التي ظهرت قبل كلمة " غير الرسمي"..... 7

ثانيا- تعاريف الاقتصاد غير الرسمي..... 9

المبحث الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي وتحليلاتها..... 18

أولا-العمل الخفي 18

ثانيا- الفساد..... 20

ثالثا- تقليد العلامات التجارية..... 22

رابعا-تبييض الأموال..... 28

خامسا- التهرب الضريبي..... 32

سادسا-العلاقة بين مختلف هذه الظواهر والاقتصاد غير الرسمي..... 35

المبحث الثالث: أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي..... 36

أولا-تعريف الاقتصاد غير الرسمي..... 37

ثانيا- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي..... 37

ثالثا-أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي..... 38

رابعا-طبيعة العلاقات الموجودة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي..... 41

المبحث الرابع: منهجية تحليل وقياس الاقتصاد غير الرسمي..... 45

أولا- الطرق المباشرة..... 45

ثانيا- الطرق غير المباشرة..... 47

المبحث الخامس: آثار الاقتصاد غير الرسمي..... 49

الفصل الثاني: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي : دراسة تجارب بعض البلدان الناجحة في هذا المجال: السنغال، تونس، المكسيك..... 54
المبحث الأول: نظرة المنظمات العالمية للاقتصاد غير الرسمي..... 54
أولا–الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر كل من المكتب الدولي للعمل والمنظمة الدولية للعمل.. 54
ثانيا– الاقتصاد غير الرسمي من وجهة منظمة التعاون الدولية..... 57
ثالثا– الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي..... 58

المبحث الثاني: دراسة تجربة السنغال في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي..... 60
أولا– إحصائيات حول الاقتصاد غير الرسمي في مختلف أنحاء العالم..... 60
ثانيا–إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في المحيط الإفريقي..... 65
ثالثا– محاولة فهم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الإفريقية..... 65
رابعا–محيط الاقتصاد الكلي للسنغال..... 65
خامسا– تنامي الاقتصاد غير الرسمي في السنغال..... 67
سادسا– السياسات المتخذة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي في السنغال..... 70
المبحث الثالث: عرض تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي..... 76
أولا– المحيط الاقتصادي..... 76
ثانيا– الاقتصاد غير الرسمي في تونس..... 78
ثالثا– حجم القطاع غير الرسمي في تونس..... 79
رابعا– نوعية القطاع غير الرسمي في تونس..... 80
خامسا–الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع غير الرسمي في تونس..... 81
سادسا– الإجراءات المتخذة اتجاه القطاع غير الرسمي في تونس..... 82
المبحث الرابع: تجربة المكسيك في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي..... 94
أولا– الاقتصاد المكسيكي..... 94
ثانيا–الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك..... 96
ثالثا– الإجراءات المتخذة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك..... 100
المبحث الخامس: مقارنة تجارب البلدان:السنغال، تونس، المكسيك في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي..... 106
أولا– الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان..... 106

ثانيا– مقارنة الإجراءات القانونية والتنظيمية..... 107
ثالثا– الإجراءات المتخذة في هذه البلدان للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي..... 108
الفصل الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 112
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2008..... 112
أولا– الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاح الاقتصادي..... 112
ثانيا–الأزمة النفطية ومحاولات الإصلاح الأولى..... 113
ثالثا– الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة وآثارها على الاقتصاد..... 114
رابعا– الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري 117
المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وحجمه..... 119
أولا– المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 119
ثانيا– حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 124

المبحث الثالث: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 125
أولا– الفساد..... 125
ثانيا– تقليد العلامات التجارية..... 135
ثالثا– تبييض الأموال..... 139
رابعا–التهرب الضريبي..... 149

المبحث الرابع: أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 152
أولا–مصالح التخطيط..... 152
ثانيا– الديوان الوطني للإحصائيات..... 153
ثالثا– مكتب الدراسات الوطنية..... 153
رابعا– تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق نموذج (VitoTanzi)..... 155
خامسا–تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة..... 156
المبحث الخامس: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 159
أولا– الآثار الايجابية..... 159
ثانيا–الآثار السلبية..... 165
الفصل الرابع: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 168
المبحث الأول: قطاع التشغيل في الجزائر..... 168

أولا- مجهودات السلطات العمومية لتحسين مستوى العمل..... 168
ثانيا- معوقات المصالح العمومية..... 174
ثالثا- الهيئات العمومية المساعدة لمصالح الشغل..... 174
المبحث الثاني: التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي، التهرب الجمركي والفساد..... 195
أولا- طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي في الجزائر..... 195
ثانيا- طرق وأساليب مكافحة الغش الجمركي..... 198
ثالثا- محاربة الفساد.....202
المبحث الثالث: أساليب مكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر.....203
أولا- على مستوى التشريعات والقوانين.....203
ثانيا- على مستوى مصالح الجمارك..... 204
ثالثا- على مستوى وزارة التجارة..... 206

المبحث الرابع: اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على ضوء تجارب البلدان: السنغال- تونس- المكسيك.....208
أولا- البيروقراطية والعراقيل البنكية..... 209
ثانيا- دعم القطاع السياحي..... 210
ثالثا- تشجيع الاستثمار الأجنبي.....212
رابعا- إصلاح النظام الضريبي..... 221

الخـــــاتمة..... 223
قائمة المراجع..... 228

فهرس الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
1	الفرق بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	38
2	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل في مختلف أنحاء العالم	60
3	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام	62
4	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام	63
5	أهم البلدان التي يأخذ فيها الاقتصاد غير الرسمي نسبة أكبر من الناتج الوطني الخام	64
6	أهم المؤشرات الاقتصادية للسنغال الفترة 2001-2007	66
7	نسبة القطاع غير الرسمي في السنغال الفترة: 1991-2001	68
8	أهم المؤشرات الاقتصادية لتونس الفترة: 2001-2008	77
9	حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس الفترة:1981-2003	80
10	أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المكسيكي الفترة: 2002-2006	95
11	حجم العمالة في القطاع غير الرسمي بالمكسيك سنة 1998	97
12	مقارنة تركيبة العمالة غير الرسمية بالمكسيك الفترة: 1991-2000	98
13	سهولة ممارسة الأعمال في كل من: السنغال، المكسيك، تونس سنة 2009	107
14	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة: 1977-1990	114
15	أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر الفترة: 1998-2004	115
16	أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر الفترة:2005-2008	118
17	تطور نسبة البطالة في الجزائر الفترة:1985-2000	120
18	توزيع الأفراد بين القادرين على العمل وعدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل الفترة: 2000-2007	122
19	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام الفترة: 1988-2006	124
20	مؤشرات الفساد في الجزائر الفترة: 2003-2007	125
21	أمثلة عن بعض قضايا الفساد في الجزائر	126
22	مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية الفترة: 2002-2004	127
23	مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية الفترة: 2005-2006	131
24	مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية الفترة: 2007-2008	132
25	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنتي 2005-2006	135
26	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2007	137
27	كمية السلع المزيفة المحجوزة من قبل الجمارك الفترة: 2003-2007	138
28	حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية الفترة 2007-2009	140
29	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة: 1970-2008	143
30	المكيات المحتجزة من قبل الجمارك الفترة: 1997-1998	149

31	نتائج المراقبات التي قامت بها مفتشية العمل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الفترة: 1997-2002	150
32	عدد القضايا التي برمجت سنة 1998 والمتعلقة بالغش الضريبي	151
33	عدد الدعاوي والحفوق المهربة الفترة: 995-1998	151
34	حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية الفترة: 1990-2006	152
35	تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة: 1992-2003	152
36	نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية الفترة: 1992-2001	153
37	تطور بنية التشغيل غير الرسمي (بالآلاف)	154
38	تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2004	155
39	البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الفترة: 1990-2005	158
40	تأثير الجوع في الأطفال (مقارنة البلدان العربية بالمناطق والمجموعات الأخرى الفترات: 1990-1999، 2000-2006، 2002-2004.	163
41	توزيع الشهادات المسلمة حسب نشاط القطاع	177
42	وضعية المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط والموزعة حسب الجنس	178
43	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة: 2002-2008	179
44	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط الفترة: 2002-2008	180
45	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط السداسي الثالث لسنة 2009	183
46	حجم المشاريع المحلية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة: 2002-2008	184
47	مجموع النفقات التي يتحملها الصندوق الوطني للتأمين من البطالة للتغطية الاجتماعية الخاصة بالعمل محدد المدة والعمل المؤقت، الفترة: 2006-2009	190
48	أمثلة عن السلع المحتجزة من طرف مصالح الجمارك، الفترة: 2008-2009	201
49	سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر سنة 2009	219

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
1	الاقتصاد غير الرسمي	17
2	حصة أنشطة القطاعات من حجم الاستثمارات غير الرسمية في السنغال سنة 2004	69
3	التصويت والمساءلة في السنغال (1996-2008)	75
4	فعالية الحكومة في السنغال (1996-2008)	75
5	سيادة القانون في السنغال (1996-2008)	75
6	التحكم في الفساد في السنغال (1996-2008)	75
7	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس الفترة: 2002-2008	90
8	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني الخام الفترة: 2002-2008	91
9	التصويت والمساءلة في تونس (1996-2008)	92
10	فعالية الحكومة في تونس (1996-2008)	93
11	سيادة القانون في تونس (1996-2008)	93
12	التحكم في الفساد في تونس (1996-2008)	93
13	حجم العمالة في القطاع غير الرسمي بالمكسيك سنة 1998	97
14	حصة الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام	99
15	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في المكسيك الفترة: 2000-2006	99
16	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك الفترة: 1970-2008	102
17	التصويت والمساءلة في المكسيك (1996-2008)	104
18	فعالية الحكومة في المكسيك (1996-2008)	105
19	سيادة القانون في المكسيك(1996-2008)	105
20	التحكم في الفساد في المكسيك (1996-2008)	105
21	تطور مستوى الناتج الداخلي الخام وأسعار البترول الفترة: 1980-1999	116
22	الاستهلاك الفردي للفترة الممتدة بين: 1980-1999	117
23	تطور معدل نمو السكان في الجزائر الفترة: 1960-2003	123
24	تطور معدل البطالة في الجزائر الفترة: 2000-2007	124
25	التصويت والمساءلة في الجزائر : 1996-2008	134
26	الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب : 1996-2008	134
27	فعالية الحكومة: 1996-2008	134
28	نوعية الأطر التنظيمية (1996-2008)	134
29	سيادة القانون: 1996-2008	134
30	التحكم في الفساد: 1996-2008	134

31	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2005	136
32	نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في السواق الجزائرية سنة 2006	136
33	البلدان المنتجة للسلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2006	137
34	مصدر السلع المغشوشة المستوردة إلى الجزائر خلال الفترة: 2002-2005	138
35	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة: 1970-2008	143
36	نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلة عام 2004	145
37	مصادر تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة لسنة 2004	146
38	تمويل العمليات التجارية عن طريق السوق الموازي	148
39	تطور الاقتصاد الخفي من خلال الدخل الخفي (1970-2004)	156
40	حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة: 1988-2006	157
41	معدل تزود الفرد بالسعرات الحرارية يوميا في 11 بلدا عربيا: 1990-1992، 2002-2004	160
42	الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة الخاصة ب 15 بلدا عربيا لسنة 2005	161
43	ترابط الجوع والفقر في 13 دولة عربية الفترة: 1990-2005	162
44	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008	164
45	نسب توزيع المشاريع حسب القطاعات الفترة: 2002-2008	181
46	نسب مناصب الشغل الناتجة عن المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات الفترة: 2002-2008	182
47	البلدان المساهمة في الاستثمارات الأجنبية الفترة: 2002-2008	184
48	توزيع الملفات المودعة والمقبولة من طرف البنوك حسب المديريات الجهوية سنة 2001	186
49	القطاعات التي تضم المشاريع المقبولة خلال سنة 2006	187
50	أعمار أصحاب المشاريع المقبولة خلال سنة 2006	188
51	المستوى الدراسي لأصحاب المشاريع المقبولة سنة 2006	189
52	تدخلات مصالح الجمارك عبر مختلف موانئ الجزائر الفترة: 2005-2006	204
53	كمية السلع المغشوشة المحجوزة من قبل مصالح الجمارك الفترة: 2003-2006	205
54	نسبة ونوعية السلع المغشوشة المحجوزة من قبل مصالح الجمارك سنة 2007	205

مقدمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج ...إلخ)، شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي (OCDE)، مكتب العمل الدولي (BIT)، والبنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها.

من الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبها ما بين40% إلى 60% من الناتج الداخلي الخام (PIB).

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذه المرحلة الانتقالية كانت لها الأخرى انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمخض عنها ظهور الاقتصاد غير الرسمي

تحديد الموضوع:

يدور موضوع بحثنا حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: كيفية انتشارها، أسباب تناميها ومدى فعالية الآليات والأساليب المتخذة للتعامل معها بالمقارنة مع تجارب بعض البلدان التي اعتبرت سياساتها نموذجا ناجحا.

إشكالية البحث:

إن إشكالية هذا البحث تتمحور حول الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي، وآفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (حالة الجزائر).

هذا ما يدفعنا إلى طرح جملة من الأسئلة تتمثل في :

1- كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
2- ماهي الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة في الجزائر؟
3- هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات الشغل في الجزائر؟
4- ماهي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية اتجاه هذا الاقتصاد؟
5- ماهي تجارب البلدان الناجحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي؟
6- ماهي أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب الناجحة والتي يمكن محاكاتها مع الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث:

لتحليل موضوع بحثنا قمنا باختبار الفرضيات التالية:

يعود تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى:

- قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد نسب البطالة والفقر).
- انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التزييف، الغش الضريبي، البيروقراطية،...الخ).

- ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل (كقطاع الفلاحة، السياحة،...الخ).

الدراسات السابقة:

لقد اهتم الكثير من الباحثين الاقتصاديين بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى تأثيرها على الاقتصاد الرسمي، نذكر أهمها:

- على الصعيد الدولي:

-(Bruno.Lautier, 1994) : قام بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، وبنوعية العلاقة الموجودة بين هذا الاقتصاد والدولة. وقد استخلص في الأخير بأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستطيع أن يكون كبديل للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار.

- **(Jaque .charmes)**: قام بدراسة بعض المقاربات المحاسبية والإحصائية للقطاع غير الرسمي.
- الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية مثل: **BIT، OIT،OCDE،** البنك العالمي، ...الخ، والتي تهدف إلى البحث عن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، درجة خطورته، وكيفية معالجته.

- على الصعيد المحلي:

- **أحمد هني 1991:** قام بدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث اعتبر هذا الأخير بأنه ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرسمي بحكم أنه نتج عن الأوضاع والظروف الرسمية التي هيأت الجو الملائم لانتشاره.

- **الدراسة التي تقدم بها المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي سنة 2004:** والتي حملت عنوان: القطاع غير الرسمي أوهام أم حقائق؟ حيث ركزت هذه الدراسة على تشخيص اليد العاملة في القطاع غير الرسمي.

-**رسالة دكتورا (بودلال علي) 2007** والتي تحمل عنوان: الاقتصاد غير الرسمي مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وضع نموذج مكن من تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

منهج البحث:

إن المناهج المتبعة في هذا البحث هي: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي.

أما أدوات التحليل المستعملة فهي إحصائية تتنوع مصادرها:

- الديوان الوطني للإحصائيات بصفته الهيئة الرسمية المكلفة بتجهيز كل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.
- **الدراسات العالمية:** كالأبحاث التي قام بها كل من: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المكتب الدولي للعمل، المنظمة العالمية للعمل، منظمة التعاون والتنمية،...الخ.
- دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المكلف بالسياسة العمومية.
- الاعتماد على الإحصائيات المأخوذة من مختلف المصادر: وزارة العمل، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مصالح الجمارك، الشرطة القضائية، مفتشي الضرائب، ...الخ.

هدف الدراسة:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

-التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.

- أهمية الموضوع وحداثته، وقلة الدراسات فيه.
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة.
- استخلاص دروس من تجارب البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.

انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا ووفقا للأهداف المسطرة قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول:

- تناولنا **في الفصل الأول** ماهية الاقتصاد غير الرسمي عن طريق تقديم مختلف التعاريف المقترحة له، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة الظواهر المحيطة به، وأسباب تطور هذا الاقتصاد ومنهجية تحليله وقياسه. وقد ختمنا هذا الفصل بدراسة مختلف الآثار التي تنجم عنه.
- أما **في الفصل الثاني** فقد قمنا بدراسة تجارب بعض البلدان التي نجحت في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، حيث تعرضنا في البداية إلى نظرة المنظمات العالمية للاقتصاد غير الرسمي، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة تجارب البلدان : السنغال، تونس والمكسيك في تعاملهم مع الاقتصاد غير الرسمي، والقيام في الأخير بإجراء مقارنة بين تجارب البلدان السابقة الذكر.
- في حين خصصنا **الفصل الثالث** لدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حيث تعرضنا في بداية هذا الفصل إلى أهم السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال (1962) إلى غاية 2008. لننتقل فيما بعد إلى دراسة حجم هذه الظاهرة في الجزائر، وأهم الظواهر المحيطة بها مع الإشارة إلى بعض الأمثلة عن المقاربات القياسية لهذا الاقتصاد في الجزائر.كما تعرضنا أيضا في هذا الفصل إلى دراسة مختلف الآثار الناجمة عن هذا الاقتصاد .
- أما **الفصل الرابع** فقد تعرضنا لدراسة كيفية تعامل الجزائر مع الاقتصاد غير الرسمي عن طريق التعرض إلى قطاع التشغيل في هذ البلد وأهم معوقاته، لننتقل فيما بعد إلى دراسة التدابير المتخذة لمكافحة كل من: الغش الضريبي، التهرب الجمركي، الفساد، وتقليد العلامات التجارية، ثم ختمنا هذا الفصل بإعطاء تقييم حول إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على ضوء تجارب البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل معه.

الفـــصل الأول: مـــــاهية الاقتصاد غير الرسمي

تمهيد:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي، هذه الظاهرة التي اختلفت تسمياتها وتعاريفها وعلى الرغم من تزايد انتشارها في مختلف اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن في مرحلتها الأولى، يرجع هذا التقصير إلى صعوبة تحديد طبيعة مفهوم هذا الاقتصاد من جهة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح من جهة أخرى.

لقد حاولنا في هذا الفصل دراسة ماهية الاقتصاد غير الرسمي، فتطرقنا في المبحث الأول منه إلى ذكر مختلف التعاريف المقدمة لهذا الاقتصاد، ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى دراسة مختلف الظواهر المحيطة به مع تبيان نوع العلاقة الموجودة بينهما.

أما في المبحث الثالث من هذا الفصل فقد ركزنا على ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي.

وتعرضنا في المبحث الرابع منه للمنهجية المستخدمة في تحليله و قياسه.

أما في المبحث الخامس والأخير فقد قمنا بدراسة أهم الآثار التي يخلفها هذا الاقتصاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الفـــصل الأول: مـــاهية الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الأول: مختلف التعاريف المقترحة للاقتصاد غير الرسمي

اختلفت تعاريف الاقتصاد غير الرسمي منذ نشأته بتعدد التسميات المقدمة له: القطاع التقليدي، القطاع غير الرسمي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي،...الخ.

أولا- التسميات التي ظهرت قبل كلمة "غير الرسمي":

استعملت مختلف مصطلحات تعبر عن كلمة غير الرسمي لكن في قالب آخر، وذلك في الفترة التي سبقت سنوات السبعينيات، هذه الأخيرة تتمثل في:

1-كلمة الهامشي:

لقد استخدم الكثير من السوسيولوجيين والاقتصاديين خلال فترة الستينيات كلمة الهامشي: الكتلة الهامشية، القطب الهامشي للمجتمع،...الخ، وذلك نظرا لتواجد ظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة وما نتج عنها من أزمة التشغيل.

لذلك استعمل في ذلك الوقت هذا المصطلح للتعبير عن مفهوم واحـد هـو: غيـاب الموطن الثابت، عند عدم قبول الاندماج في مجتمع ذو قوانين و ضـوابط.
(Bruno.L,1994 :7).

2- الاستعمال الثاني لمرادفات أخرى:

استعمل هذا المصلح من طرف الكثير من الاقتصاديين و على رأسهم لويـس **(Lewis,1954)** أخصائي في اقتصاد التنمية،والذي تحدث كثيرا عن القطاع "التقليدي والقطاع "الحديث"، فقد اعتبر بأن القطاع التقليدي هو قطاع ريفي.

كما عرف الكثير من الاقتصاديين القطاع التقليدي بأنه يضم طبقة الفقراء التي تنتظر التوظيف، فحسب مبادئ النيوكلاسيك تعد هاته الفئة ذات دخل متدني وإنتاج ضعيف مقارنة بعمال و إنتاج الاقتصاد الرسمي **(Bruno.L,1994 :8).**

3- الاستعمال لمصطلح آخر:

ويقصد به الاقتصاد غير الرسمي الذي رافقه استخدام مصطلحي الفقر والبحث عن البقاء، اللذان كثرا الحديث عنهما خاصة في بلدان العالم الثالث(**Bruno.L,1994:7).**

كما ظهرت أيضا منذ بداية السبعينات عدة مصطلحات تصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ب: الاقتصاد غـير المصرح به، غير المسجل، الموازي ، الرمادي، المخفي، القطاع غـير الرسمي، التحتي ،الشبحي ، الخ...

يصعب إعطاء مفهوم دقـيق للاقتصاد غير الرسمي ، غير أن المكتب الدولي للعمل **(BIT)** استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه :

- **الاتجاه الإحصائي**: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.
- **الاتجاه القانوني**: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني .
- **الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي** : الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

فالنظرية القائمة حول الاقتصاد غير الرسمي لا تزال غير مستكملة خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الآن لا تزال المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر بالرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان كمنظمة العمل الدولية **(OIT)**، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OCDE)** ومكتب العمل الدولي **(BIT)** ...الخ في مختلف البلدان النامية كبلدان أمريكا الجنوبية وبلدان إفريقيا بقصد تحديد مجال و حيز الأنشطة الممارسة في هذا الاقتصاد .

إذن ومن أجل أن نقوم بإعطاء تعريف نسبي للاقتصاد غير الرسمي، يجب أولا معرفة مختلف المحاولات التي استهدفت تعريف تسمياته المختلفة.

ثانيا-تـعاريف الاقتـصاد غير الرسمـي:

يضم الاقتصاد غير الرسمي عدة أنواع : **(Jean paul.G,2002:13).**

- النوع الأول: الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الجانح، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد المخفي، التجارة خارج القانون، و يعتبر هذا النوع الصيغة السوداء للاقتصاد غير الرسمي.

-أما **النوع الثاني** من هذا الاقتصاد فيتمثل في : الغش، تقليد العلامات التجارية، تزوير الفواتير ، الرشوة،و يعتبر الصيغة الرمادية للاقتصاد غير الرسمي.

1-الاقتصاد التحتي (Economie Souterraine):

تتماشى تعريفات الاقتصاد التحتي مع نوعيات النشاطات المخفية، وفي هذا السياق يقول **Pastiau** مختص في هذه المسألة كما يذكر **(Marc Debark.H, 1992 :11)** "الاقتصاد التحتي يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش تشريعات (الجزائية، الاجتماعية، أو المالية) والتي تفلت بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية".

هذا يعني أنها تجمع في نفس الوقت بين النشاطات المخفية لكونها غير قانونية، أوالموسومة بالغش (عمل مخفي، الغش الضريبي، ...الخ)، والنشاطات الخاصة (العمل المنزلي، التطوعي).**(Philippe.B,1984:18)**

في حين يرى **(Bernard.F,1996 :6)** أن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يستبعد الإنتاج المنزلي الذي لا يخضع للمبـادلة في الأسـواق الرسمية أو غير الرسمية والسوداء. كما يجدر بنا على صعيد ثان أن نتحدث عن استعمال الاقتصاد التحتي للموارد بقصد إنتاج السلع و الخدمات،إذ يتعلق الأمر بمفهوم يختلف عن مفهوم الغش الضريبي لكون هذا الأخير يستدعي مناورات مالية (مثل إخفاء العائدات المالية، التدليس الضريبي، ...الخ) .

أما (**Friendrich.S,2002 :2**) فيقول بأن الاقتصاد التحتي لا ينحصر فقط عند النشاطات غير القانونية، بل يشمل أيضا العائد غير المصرح به الصادر من إنتاج السلع والخدمات القانونية.

وحسب نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1993 (**SCN 1993**) فان الإنتاج التحتي يعبر عن مجموعة الأنشطة المنتجة والقانونية التي تكون مخفية عن السلطات العمومية بغرض: تجنب إما دفع الضرائب، أو عدم احترام بعض القوانين (**OCDE ,1994 :43**).

في حين يرى (**Hamid.Z :4**) بأن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يحتوي على أنشطة شرعية أين معظمها أو جزء منها مخفي، وهذا لعدة أسباب: كالتهرب الضريبي ، التهرب من التصريح الخاص بالاشتراكات الاجتماعية، التهرب من تصريح بالعمال، ...الخ.

بناء على التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريفا شاملا الخاص بالاقتصاد التحتي: الاقتصاد التحتي هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة (عدم دفع الضرائب، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية،...الخ)، وهذا إما باستخدام طرق غير شرعية والتي تضم الأنشطة الممنوعة من طرف القانون (كالمتاجرة في المخدرات، والأسلحة، الدعارة، ...الخ). أو عن طريق إخفاء هاته الأنشطة.

2- الاقتصاد الأسود (Economie au noir) :

يشمل هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة التي تدر عائدا في السوق لكنه غير مصرح به لدى السلطات العمومية.**(Micheal.P,2002:48).**

إن المفاهيم:الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المخفي، العمل الأسود، الاقتصاد الموازي... تدل كلها على الجزء غير الظاهر من الاقتصاد الرسمي ، و يجب عدم الخلط بين الأموال السوداء التي تعتبر كثمار للأنشطة الرسمية غير المصرح بها، وبين الأموال القذرة و الدنيئة التي تعتبر بمثابة الأرباح الناجمة عن الأنشطة غير الشرعية و الجرائم.

فاقتصاد الجريمة **(Economie criminelle)** يضم الأنشطة غير الشرعية مثل تجارة المخدرات ، الدعارة، ألعاب القمار ...الخ، التي تعطي عائدات غير شرعية وغير مصرح بها – بطبيعة الحال- لدى المصالح الضريبية و مصالح الضمان الاجتماعي. **.(Micheal.P,Op.Cit:49)**.

3- القطاع غير الرسمي (Secteur informel):

يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنتروبولوجي **كايث هارت (Keith Hart,1973)** وقد تم استعمالها لأول مرة باللغة الانجليزية **(Informel Sector)** ثم ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية **(Secteur informel)** ، وهذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل، حيث قدم هارت تقريرا (تقرير كينيا)، أين استعمل تسمية "القطاع غير الرسمي "، وهذا من أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة ، وبين الأعمال التي ترتكز على الأجر **(Bruno.L,1994 :9).**

بينما يرجع بعض الباحثين أقدمية أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينات تحت شكل آخر هو "القطاع غير المنظم"، والذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من النشاطات غير النقدية.

وتجدر الإشارة كـ ذلك إلى نموذجـ ي لويـ ـ س **(Louis,1954)** وهيرشمـ ـ ان **(Hirshmam,1958)** اللذان كانا يريان بأن الاقتصاد المتطور ماهو إلا نمو لقطاع حديث والذي يهدف إلى امتصاص العمل النابع من القطاع التقليدي.

في بداية الأمر، اعتبر المكتب الدولي للعمل **(BIT)** بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تحدد وفق سبعة معايير كمايلي:

- سهولة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي (غياب الحواجز عند الدخول في هذا القطاع).
- استعمال الموارد المحلية.

- ملكية عائلية للمؤسسة.
- استعمال تكنولوجيا تقليدية، يغلب عليها طابع اليد العاملة.
- الأسواق تكون تنافسية وبدون قواعد و قوانين.
- اللجوء إلى تكنولوجيا مكيفة تمتاز بحركة كبيرة من العمل.
- مجال الأنشطة في هذا القطاع محصور.

وبعد بضعة سنوات، أدخل على مفهوم القطاع غير الرسمي عدة اعتبارات أخرى كحجم الأنشطة الممارسة فيه، وعلاقاتها مع السلطات العمومية، هيكلها التنظيمي، رقم أعمالها،...الخ.

توجد عدة تعاريف لمفهوم القطاع غير الرسمي نذكر منها:

" القطاع غير الرسمي هو عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية، الاجتماعية و الضريبية، بمعنى آخر هي الأنشطة التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية".

" هو مجموعة الأنشطة التي تفلت للسياسة الاقتصادية، الاجتماعية، وبطبيعة الحال لكل قوانين الدولة".

" الإنتاج في القطاع غير الرسمي يتمثل في الأنشطة الإنتاجية الممارسة من قبل المؤسسات غيرالمنظمة تنتمي إلى القطاع المنزلي، وتكون غير مسجلة قانونيا".

وحسب مضمون اقتصاد التنمية لدى نيوكينيزيين **(Néo-keynésienne)** فان دينامكية القطاع غير الرسمي تعود إلى مفهومين أساسيين هما:

- يعود سبب العجز في هيكلة خلق الشغل إلى عدم التوافق بين عرض العمل في المدن (زيادة نمو الديمغرافي، الهجرة نحو المدن ، ...الخ) ، والطلب عليه من قبل المؤسسات (التصنيع الناقص) .

- عدم القدرة على تغطية نفقات الإنتاج الخاصة بالقوى العاملة وذلك راجع لمعدل الأجر المطبق من قبل المؤسسات الخاصة والعمومية. هذا الفارق يتم عن طريق عوائد إضافية غير رسمية.**(Sonia.Fet autre,2001 :9)** .

وبشكل عام، فان القطاع غير الرسمي يظهر بأشكال مختلفة وهذا حسب البلد، وحسب المنطقة داخل نفس البلد وحتى المكان داخل نفس المدينة، ويشمل في العادة مختلف أنواع المؤسسات ، بالإضافة إلى التحفيزات والمشاركات .

فأنشطة القطاع غير الرسمي تتنوع من البيع في الأرصفة، وإعداد منتجات غذائية، بالإضافة إلى قائمة أخرى من أنشطة تتميز برأسمال ضعيف وتذر عوائد قليلة ولا تحتاج إلى مهارات عالية.

نوع آخر من هذه الأنشطة يحتاج إلى كمية معتبرة من عوامل الاستثمار (كالحاجة إلى رأسمال، مهارة نوعا ما معتبرة، وإنتاج مرتفع). نجد مثل هذا النوع مثلا في الأنشطة التي تختص في صناعة المنتجات الصناعية، مهنة الخياط، إصلاح السيارات،...الخ.

كما نجد شكل آخر من أنشطة القطاع غير الرسمي، يغلب عليه الطابع التقليدي كالصناعات الحرفية، أو في مجال الخدمات.

وتجدر الإشارة للقول بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تمارس بصفة خاصة من طرف أفراد يعملون لحساباتهم الخاصة، وهذا إما بشكل فردي أو بمساعدة عدد من الأفراد الذين ينتمون عادة إلى نفس عائلة صاحب المهنة.

هناك فرق بين مفهوم القطاع غير الرسمي والاقتصاد المخفي أو التحتي، فأنشطة القطاع غير الرسمي لا تمارس بالضرورة بقصد التملص من دفع الضريبة

والاشتراكات الاجتماعية، أو بغرض مخالفة القوانين سواء المتعلقة بالعمل أو بالإدارة. **(Ralf.H, 1997 :11) .**

يمكن أيضا تعريف القطاع غير الرسمي حسب ما اقترح سنة **1993** في الملتقى الدولي الخامس عشر لإحصائيي العمل **(CIST)** : "إن القطاع غير الرسمي لا يمس فقط شريحة الأجراء أي الأجراء الموظفون من قبل مؤسسات غير رسمية". **(Mailyn.C,2002 :4).**

4- الاقتصاد الموازي (Economie parallèle):

يضم هذا الاقتصاد الأنشطة التي تمارس في هامش النظام التجاري التقليدي، فهو لا يتعلق بالعمل المخفي لأن الأفراد اختاروا هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارسته، وليس من أجل البحث عن الربح. إذ أن هذه الأنشطة يصعب قياسها. **(Claude.B,2000:7).**

5- الاقتصاد غير المنظور (Economie non observée) :

إن مصطلح (الاقتصاد غير المنظور) **(ENO)** يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون مندمجة في الناتج الداخلي الخام **(PIB)** ، لكنها لسبب أو لآخر تكون غير مسجلة في حسابات المحاسبة الوطنية **(OCDE,2003 :4)**.

و يشمل هذا النوع من الاقتصاد الأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها ، مثل الأنشطة غير الرسمية ، الباطنية، ...الخ **(OCDE,2003:43)**. فهو يغطي ثلاث أنواع من الاقتصاد: غير القانوني، الخفي،وغير الشرعي.

5-1- أنشطة غير القانونية:

هذه الأنشطة تكون ممنوعة قانونيا، أو تكون قانونية لكن الأفراد يمارسونها بدون ترخيص، ويضيف نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة **(SCN93)** بأن إنتاج النشاط غير القانوني يقسم إلى نوعين:

- إنتاج السلع و الخدمات التي يمنع القانون بيعها و توزيعها أو حيازتها، بالإضافة الى كل النشاطات الإنتاجية غير المشروعة .

- قيام نظام المحاسبة الوطنية 93 بإدراج المنتجات في مجاله مع شرط جوهري هو أن هذه المسارات الإنتاجية تعد منتجاتها من السلع و الخدمات لها مكانا فعليا في السوق.

5-2- الاقتصاد الخفي:

يعبر الاقتصاد الخفي عن الأنشطة الشرعية غير أن جزءا من إنتاجها أو كله يتم إخفاؤه لأغراض متعددة أهما:

- التهرب من دفع الضريبة على الدخل أو الرسم على القيمة المضافة، وباقي الرسوم الأخرى وذلك من خلال التصريح الجزئي بالإنتاج أو الدخل.
- الغش في الاشتراكات الاجتماعية و التصريح الجزئي بالتشغيل.
- انتهاك معايير العمل التي يحددها القانون.
- عدم احترام بعض الإجراءات الإدارية كالإجابة عن الأسئلة الإحصائية وعدم التسجيل،...الخ.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه: اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ، أي لا تدخل مخرجاته ومدخلاته في الحسابات الوطنية، بالإضافة إلى كونه يتهرب من دفع كافة الاستحقاقات المترتبة عليه(الضرائب، الرسوم،...الخ).

5-3- القطاع غير الرسمي:

حسب نظام المحاسبة الوطنية ، فان القطاع غير الرسمي يحدد بالرجوع الى وحدات الإنتاج المؤسساتي التي تتميز ب:

- ضعف مستوى التنظيم واستعمال وسائل الإنتاج البدائية.
- عدم الفصل بين العمل، رأسمال و علاقات العمل القائمة أساسا على مناصب التشغيل العرضية أو على صلات القرابة الشخصية أو الاجتماعية بدلا من العقود الرسمية.

6- الاقتصاد غير الرسمي:

من خلال كل التعاريف السابقة ، يمكننا إعطاء تعريف شامل للاقتصاد غير الرسمي: الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة العمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات: التجارية، الإنتاجية، الخدماتية،...الخ).

تتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (عدم احترام القواعد والقوانين العمل،...الخ).

إذن فالاقتصاد غير الرسمي يشمل كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي (أنشطة الاقتصاد التحتي، العمل الأسود، القطاع غير الرسمي، ...الخ.).

ومن أجل توضيح الفرق بين مختلف أنواع الاقتصاد غير الرسمي ، استعملنا المخطط التالي:

الشكل رقم (1): الاقتصاد غير الرسمي

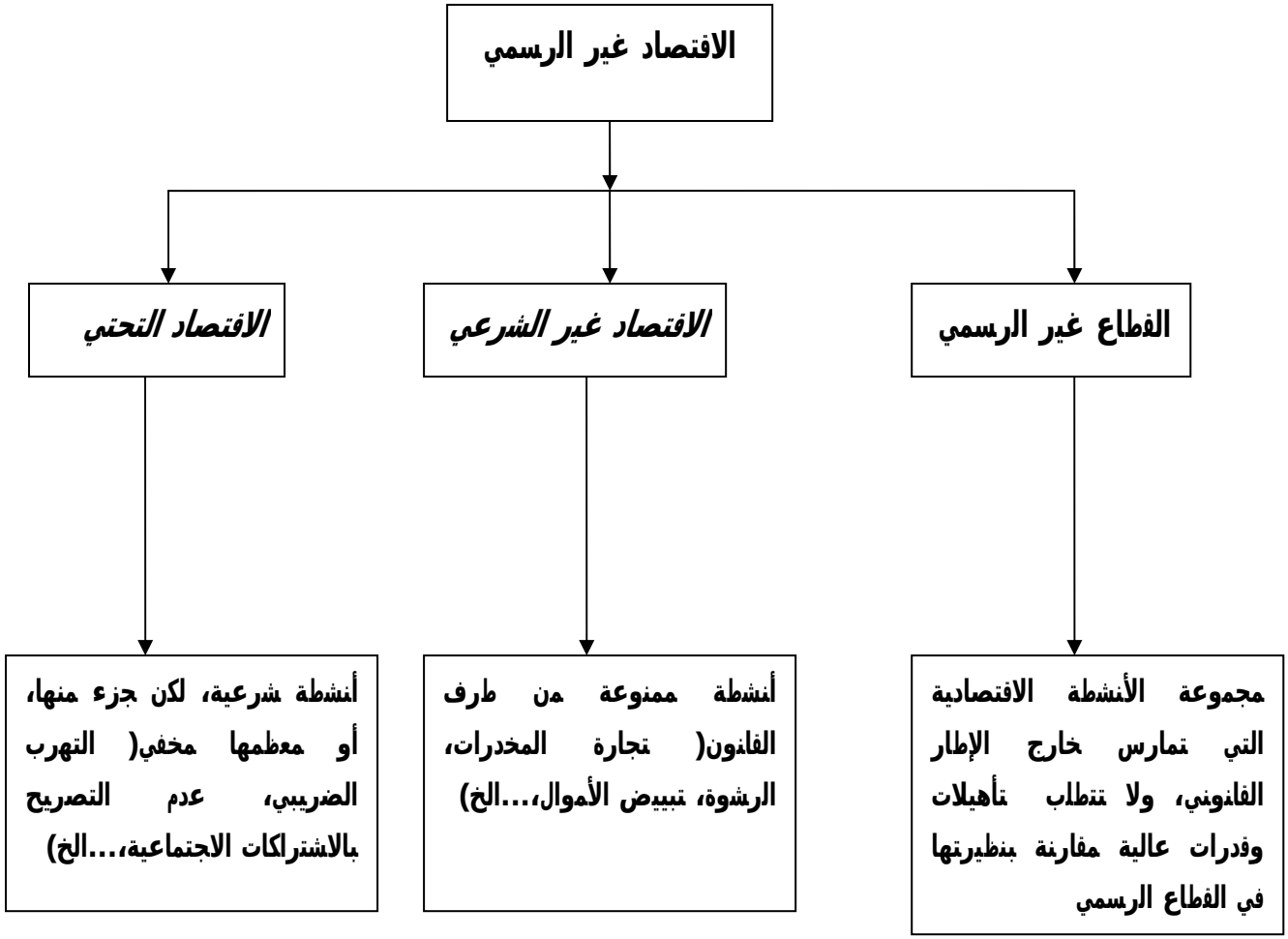

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني- الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي و تحليلاتها:

أولا- العمل المخفي (Travail clandestin):

العمل المخفي، العمل غير الشرعي، غير المصرح به، المتاجرة باليد العاملة،...الخ، تعتبر من أهم أشكال العمل المخفي عن السلطات والهيئات المعنية، وهو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم. **(Marc Debark.H, 1992 :11).**

حسب النظرية الاقتصادية في الغش الضريبي والمطورة من عدة باحثين كالباحث قاري بيكر **(Gary Becker)** الذي تحصل على جائزة نوبل ، فقد أعطى بعض التوضيحات حول السؤال التالي: ماهي العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار لممارسة العمل المخفي؟ وقد كانت الإجابة على هذا السؤال كمايلي : " يعتبر العمل المخفي من بين الأنشطة التي تتطلب المجازفة ، لأن هناك احتمال غير ضعيف هو حالة اكتشاف المصالح الضريبية لهذا العمل، و بالتالي ما يتحمله صاحبه من عقوبات وغرامات. من جهة أخرى، يسمح مثل هذا النوع من العمل بتخفيض العبء الضريبي وبالتالي زيادة الدخل مع الاحتفاظ بالامتيازات الاجتماعية" .

نستطيع أن نقول بأن العمل المخفي يشبه لعبة اليناصيب في مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**:الفرد يتخذ قرار حول حجم الكلي لساعات العمل المراد تحقيقه.
- **في المرحلة الثانية:** الفرد يتخذ قرار المخاطرة باختيار تحويل جزء من هاته الساعات إلى عمل مخفي.

أما اللجنة الأوروبية فتعرف العمل المخفي كمايلي" هو كل الأنشطة التي لها صلة بالعمل الشرعي ، لكن غير مصرح بها لدى السلطات العمومية".

1- من هو صاحب العمل المخفي؟

- أصحاب المؤسسات الذين لا يصرحوا بالعمل الدائم الممارس من طرف عمالهم.

- أصحاب المؤسسات الذين لا يصرحوا بكل الساعات الإضافية المنجزة.
- الخواص الذين يوظفون لحسابهم عمال مؤقتين، ولا يصرحوا بهم أو يصرحون بجزء فقط من العمل المنجز.

2- من الذي يعمل في العمل المخفي؟

- المتقاعدين ، أصحاب المعاشات والبطالين الذين يحاولون رفع دخولهم ومنحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها.

- الأجانب والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق تثبت هويتهم، حيث يشكلون في العديد من البلدان النامية خاصة البلدان الإفريقية تركيبة لايستهان بها من المجتمع النشيط، وترجع أسباب هجرتهم إلى أسباب اقتصادية، أو اجتماعية أو سياسية، فأغلبيتهم ليس لهم الخيار إلا للدخول في القطاع غير الرسمي (الخدمات ، التجارة، الحرف...الخ).

- الأجراء الذين لديهم دخل ضعيف .

- العامل بالمنزل الذي ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا، أو غير مصرح بها (كالطبيب والممرض اللذان يقومان بفحوصات للمرضى بسكناهم، ويتقاضيان عنها أجرة مباشرة عن المرضى ، أو المدرس الذي يقوم بإعطاء دروس إضافية في منزله وذلك بدون التصريح بها).

- كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية (في المساء أو خلال أيام العطل).

- الأشخاص المعوقون: غالبا ما ينظر إلى فئة المعوقين كفئة مهمشة في المجتمع، فالبرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي والمهني لهؤلاء الأشخاص، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة غير رسمية كالتسول أو البيع على الأرصفة، أو مهن حرفية غير مصرح بها.

- فئة الأطفال: إن ظاهرة عمل الأطفال في القطاعات غير الرسمية (كالصيد، النسيج، الفلاحة،...الخ) أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة خاصة في البلدان النامية على الرغم من وجود قوانين تمنع عمل الأطفال لكنها غير محترمة.

- ممارسة الأنشطة غير الرسمية من قبل المرأة خاصة غير المتعلمة والمرأة الريفية.

ثانـ ـيا- الفساد (Corruption) :

1- تعريفها:

تتميز الرشوة بالشمولية أي أنها تمارس من جهتين: العارض والطالب، على أن يأخذ كل منها حصته، وفي حالة ردع أحد الطرفين عن قراره تعتبر الصفقة ملغاة.

توجد عدة تعاريف للرشوة، أحدها معترف به على الساحة الدولية (تستعمله منظمة الشفافية الدولية)**(Transparency international):** "الرشوة هي تجاوز قوانين السلطات العمومية أو الخاصة من أجل قضاء المصالح الشخصية" **(Phillipe.M,2001:28)** .

نجد في بعض البلدان أن القانون الجنائي يميز بين: رشوة عاملة**(Active)** ورشوة عاطلة **(Passive)** ، فالأولى تتضمن عرض أو البحث للحصول على المال أو الضمان ، أو مزايا مقابل الخدمة الممنوحة. أما الثانية فتظهر عندما يتلقى الشخص هدية أو المال أو المزايا التي من أجلها يقبل أن يقضي حاجة الطرف الثاني، وفي هذه الحالة تتوفر صفة المساومة.

و يمكن تلخيص أهم مميزات الرشوة بما يلي:

- وسيلة للحصول على شيء ما.
- فقدان الشفافية في العمل.
- البحث غير الشرعي على المصلحة الشخصية.
- اللجوء الابتزاز.
- تجاوز الحدود المهنية.

يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوي، إذ يلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي إلى تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة. **(Daniel.M,2001:97).**

2- الظروف الملائمة للفساد:

يمكن ذكر أهمها:

- غياب الديمقراطية أو عجزها.
- انعدام الشفافية في الحكومة مما يؤثر على صنع القرار.
- ضعف المساءلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة.
- هيمنة القطاع العام على الاستثمارات الكبرى.
- ضعف سلطة القانون قرارات تطبيقه.

3- أشكال الفساد:

إن أشكال الفساد الأكثر شيوعا هي:

3-1- الرشوة (Pot-de-vin):

حسب منظمة الشفافية الدولية **(TI)**، يدفع هذا النوع من الرشوة من أجل :

- الحصول على موارد نادرة، أو من أجل عدم دفع نفقات (هذا النوع يضم كل القرارات البيروقراطية، التي عن طريقها يتحصل الراشي على ما يطلبه).
- الحصول على خدمة غير نادرة، لكن الوصول إليها يتطلب طرق ملتوية ، وفي هذه الحالة يلجأ الراشي إلى الأعوان الإداريين (يغطي كل ما يمس خاصة الضرائب والرسوم المتعلقة بالدخول المرتفعة).
- الحصول على وثائق هامة .

3-2- التعامل بالإجراءات الإدارية:

هذا النوع من التعامل يهدف إلى الاستفادة من بعض التحيزات عند تطبيق الإجراءات الإدارية.

3-3- الابتزاز:

هو قيام المسؤول السياسي شخصيا بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، وهو ما نطلق عليه اسم الاتجار بالمنصب.**(عبد الله.م،30:2007).**

4- الآثار السلبية التي يخلفها الفساد:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نقص دخول الإيرادات الضريبية وإيرادات أخرى إلى خزينة الدولة، وهذا بسبب انتشار الرشوة .
- **الاتجاه السلبي للنمو**: فالرشوة تبطئ النمو الاقتصادي و الاجتماعي ، وهذا ما يخلف آثارا سلبية على النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية.
- تخلف الرشوة آثارا سلبية على الاستثمارات (قلة الأمن على العمليات الاقتصادية، توزيع غير عادل لإيرادات الدولة،....الخ).
- ضعف الجهاز القانوني و الرقابي للدولة.

ثالثا- تقليد العلامات التجارية (La contrefaçon):

1- تعريفه:

إن عبارة **(Contrefaçon)** مأخوذة من كلمة لاتينية **(Contrefaçere)** والتي تعني إعادة الإنتاج بالتقليد.

أما في المعنى العام فهذه العبارة تعني التقليد الاحتيالي الذي يلحق أضرارا بالمالك الحقيقي للشيء المصنوع الأصلي **(Gerard.C,1997 :9)**.

كما يعني أيضا التقليد بأن المقلد يبحث عن طريقة تجعل منتجاته تتميز بالمماثلة مع المنتجات الأصلية، كأن يختار علامة مشابهة لعلامة مشهورة أو تحاكيها من حيث الشكل، وعادة ما تكون هذه العلامة مسجلة ولها حماية قانونية فيحدث التباس في ذهن الجمهور أو المستهلكين **(Bernard.P,2007:15)**.

وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين المصطلحين: تقليد العلامات التجارية والقرصنة **(Piraterie).**

فالأولى تتعلق بمساس حقوق الملكية الصناعية.

أما الثانية فتتعلق بمساس حقوق المؤلف.

عموما يمكن تعريف تقليد العلامات التجارية كمايلي:

(هو استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون).

إذن فتقليد العلامات التجارية يرتكز خاصة على تقليد عناصر أساسية ومميزات العلامة المسجلة، الرسم،...الخ، وخلق الالتباس في مخيلة المستهلك حتى ولو لاحظ بأن هناك اختلافات طفيفة**(Direction générale des douanes et droits indirects,2003 :1).**

وحسب التعريف المعطى من طرف **(Comité National Anti Contrefaçon)**:" فان تقليد العلامات التجارية يعتبر بمثابة محاولة عمدية ومقصودة لغش المستهلكين وذلك عن طريق تقليد وبيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة و النوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية".

2- أنواعـ ـه:

2-1- التقليد الاحتيالي للعلامة:

ويقصد به إعادة إنتاج يشبه العلامة الخاصة بالغير، مما يخلق نوعا من الالتباس في ذهن المستهلك خاصة عندما لا يجد المنتوجين متوفرين في آن واحد.

وقد يكون هذا النوع من التقليد إما في التشابه الاسمي و الذي نقصد به التشابه في كتابة العلامة أو التشابه في نغمة الكلمة، مثلا في الألبسة الرياضية التشابه يكون بين **ADIDAS**و**ABIBAS** ،أو في مستحضرات التجميل مثل **ANAIS-ANAIS** و **-ANIS ANIS**.

كما يمكن أم يكون الشبه أيضا في الأفكار مثلا ما يلاحظ على جبنة البقرة الضاحكة (**La vache qui rit**) والتي قلدت بعلامة تجارية منافسة لها هي البقرة العزيزة **(La vache chérie)**.

ويكون الشبه أيضا في الألوان ،أو الشعار كقارورات المشروبات الغازية التي تحمل اللون الأحمر و الأبيض و التي يمكن أن تختلط مع قارورات **(Coca Cola)** .

2-2- التقليد المطابق للعلامة:

يطابق مثل هذا النوع من التقليد إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروفة، وذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية، وأحيانا لا يلاحظ الفرق واضحا بين العلامتين.

2-3- آثار تقليد العلامات التجارية:

إن نتائج تقليد العلامات التجارية تكون ثقيلة على:

أ- المؤسسات:

تخلق تقليد العلامات التجارية لدى المؤسسات منافسة غير شرعية التي تؤدي إلى خسارة في السوق بالنسبة للمؤسسات المقلدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان رداءة جودة المنتج المتأتي من هذا التقليد يشوه صورة العلامات التجارية للمنتجات الأصلية.

إضافة إلى ذلك فان تقليد العلامات التجارية يسلب المؤسسات أرباحها المتعلقة بمجهوداتها الاستثمارية ، البحث، الإشهار والتطور التجاري.**(Alain.B,2006:8)**.

ب- المستهلك:

يعتبر تقليد العلامات التجارية غشا في الجودة إذ أن المظهر الأصلي لهذه المنتجات يتناقص مع مرور الوقت لأنه يعتمد على تصنيع ذو قاعدة تحتوي على مادة أولية رديئة الجودة ويد عاملة قليلة أو غير مؤهلة...الخ،ثم توزع هذه المنتجات عبر قنوات غير رسمية والتي عن طريقها تصل إلى المستهلك الذي يكون آخر الضحايا.

إن المنتجات الخاصة بالتقليد تكون خطيرة جدا في أغلب الأحيان على صحة للمستهلك خاصة إذا تعلق الأمر بالأدوية، قطع الغيار الخاصة بالسيارات...الخ، فلا يستطيع المستهلك إتباع طرق قانونية تسمح له باسترجاع أمواله التي خسرها في شرائه لهذا النوع من المنتجات، أو حتى التعويض على الضرر الصحي الذي قد يلحق به والذي قد يكون أحيانا مزمنا.

2-4- مكافحة تقليد العلامات التجارية:

تتجلى مكافحة تقليد العلامات التجارية في الاتفاقيات الدولية ، بالإضافة إلى الأدوار التحسيسية التي تقوم بها المؤسسات، ويمكن ذكر أهم المجهودات المبذولة في هذا الميدان:

أ-الاتفاقيات الدولية لمحاربة تقليد العلامات التجارية:

- المنظمة العالمية للملكية الثقافية (OMPI) :

تضم 179 بلد، مهمتها الأساسية هي حماية حقوق ملاك الحقوق الثقافية في بلدهم، وفي العالم كله.

- الاتفاقية المتعلقة بحماية الفنون الأدبية :

هي عبارة عن وكالة خاصة بالأمم المتحدة تدير 23 معاهدة الأكثر أهمية في إدارة التجارة العالمية، وفي عام 1996 قامت هذه الوكالة بإمضاء اتفاقية رسمية مع المنظمة العالمية للتجارة.

لقد قامت هذه المنظمات العالمية وبغرض محاربة التقليد بإنشاء قاعدة المعلومات خاصة بالحوادث، الأمراض والوفيات التي لها صلة بالمواد المزيفة، فمثلا المنظمة العالمية للصحة لديها قاعدة معلومات حول الأدوية التي تدخل في إطار التقليد، وعن طريق هذه المعلومات فان المنظمات المحلية تستطيع أخذ احيتاطياتها من الأدوية المزيفة **(M.S,2004 : 4) .**

ب- دور المؤسسات و الشركات:

تقوم المؤسسات والشركات في مختلف أنحاء العالم بجملة من المجهودات من أجل المساهمة في مكافحة تقليد العلامات التجارية و القرصنة نذكر منها:

- تقاسم المعلومات بين المهنيين، السلطات العمومية، والأشخاص المعنيين بتطبيق القوانين ،بالإضافة إلى الجمعيات الخاصة بالمستهلكين.

- قيام الجمعيات المهنية بوضع قواعد معلوماتية حول تقليد العلامات التجارية والأخطار التي تنجم عنها مما يسمح بتوعية المستهلك.

- خلق داخل المؤسسة ذاتها جهة مسؤولة عن الملكية الصناعية تهدف إلى تعزيز حماية الملكية الصناعية التابعة للمؤسسة (العلامة، براعة الاختراع،...الخ)، كما أن هذه الجهة تقوم أيضا بمتابعة قضائية أمام المحاكم في حالة وجود نزاع مرتبط بتقليد العلامة.

- قيام هذه المؤسسات والجهات المعنية بحملة توعية للمستهلك ضد التقليد ومساوئه عن طريق استخدام وسائل الإعلام: كالصحافة، التلفزيون،...الخ.

جـ- اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد CNAC (Comité National Anti Contrefaçon):

تأسست هذه الهيئة الفرنسية عام 1994، تهدف إلى تنسيق عمليات مكافحة التقليد بين المصالح الحكومية، بغض النظر عن القوانين واللوائح المخصصة لمكافحة هذه الآفة.

تتشكل هذه اللجنة من عدة هيئات ومنظمات مثل: وزارة الدفاع، وزارة العمل، وزارة الثقافة، وزارة الفلاحة، وزارة الداخلية،...الخ، بالإضافة إلى هيئات غير حكومية: كجمعيات حماية المستهلكين، وجمعيات مكافحة التقليد، كما تضم أيضا هذه الجمعية ممثلي الصناعيين ورجال الأعمال لأشهر الماركات الصناعية الفرنسية.

تتجلى مهام اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد فيمايلي:

- تعزيز مكافحة التقليد على المستوى الأوروبي والدولي.
- تحسيس المستهلك حول أخطار التقليد.
- مساعدة الصناعيين ورجال الأعمال على فهم مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالبلدان الأجنبية.

- إدخال إجراءات وتقنيات متطورة لمكافحة التقليد.

في المخطط العملي لهذه اللجنة والمتعلق بسنتي 2003-2004، تم وضع خطوات متطورة لمكافحة التقليد نذكر أهمها: **(www.contrefaçon-danger.fr)**

-التوعية من خلال الاتصال والتدريب:

يتجلى ذلك خاصة في تقديم تدريبات حديثة للمهنيين خاصة المختصين في مكافحة التقليد(وحدات تدريب لمكافحة التزوير)، بالإضافة إلى تقديم تكوين خاص في الجامعات وشتى فروع التعليم العالي والمتعلقة بمجال حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والقيام بإجراء أيام تحسيسية وملتقيات منتظمة حول أخطار التقليد.

كما قامت أيضا هذه اللجنة بإجراء تكوينا عن بعد لكل شخص يمهم الأمر في هذا المجال، وإنشاء موقع انترنيت خاص بها يحتوي على جميع المعلومات حول: قوانين حماية الملكية، عرض قائمة المحامين المختصين في هذا المجال، تقديم إجراءات محاربة التقليد،...الخ.

- تعزيز تطبيق القانون:

عن طريق مايلي:

- تعزيز **القانون الجنائي**: كتمديد مدة السجن، مضاعفة الغرامات الجنائية لإعطائها صفة الردع،...الخ.
- تعزيز **القانون المدني:** تغيير أساليب تقييم الضرر ومنح التعويضات.
- تحسين العمل القضائي والحكومي.
- تحسين عمل الإدارة ووضع تنظيم أفضل لتوسيع مجال الخبرة في مكافحة التقليد.
- توفير إمكانيات مالية ومادية وبشرية.

- تعزيز التعاون الدولي:

عن طريق:

- تعزيز التشريعات الأوروبية.
- تطوير التعاون الثنائي.

- توطيد العلاقات مع مختلف بلدان العالم من أجل تبادل الخبرات واكتساب المهارات المتعلقة خاصة في كيفية محاربة التقليد.

رابعا- تبيض الأموال (Blanchiment d'argent) :

1- تعريفه:

قبل التطرق إلى تعريف تبييض الأموال يجب الإشارة إلى الفرق بين مفهوم تبييض الأموال و غسيل الأموال:

1-1- مفهوم غسيل الأموال:

عرفت تجارة المخدرات انتشارا ورواجا كبيرين إذ يتم المتاجرة بها في أسواق خاصة فيجري بيعها يوميا بكميات هائلة، ونظرا للرائحة التي تتميز بها المخدرات تجعلها تلتصق تلقائيا بالأموال المدفوعة ثمنا لها، وبالتالي يصبح الورق النقدي له رائحة تميزه عن النقد الورقي العادي.

وتفاديا لانكشاف أصحاب هذه الأموال لدى إيداعهم لها في البنوك يقومون بغسلها وتنظيفها من روائح المخدرات حتى لا ينكشف سرها مستعملين بذلك إما الغسيل بعملية التبخير، أو بعض المواد المزيلة لروائحها، ليصبح في الأخير الورق النقدي ليس له أية رائحة وبالتالي يمكن إيداعه في البنك بأمان.**(Alexia.J et autre,2000: 107).**

إذن فمصطلح (غسيل الأموال) في البداية كان يعني إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتى لا يتعرف على مصدرها ويشتبه في أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح يعني استعمال وسائل مالية وحيل من أجل إضفاء شرعية قانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة.
(Nicolas.G,2001:82).

1-2- مفهوم تبييض الأموال:

يعني استخدام حيل ووسائل للتصرف في أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة وغير قانونية (الرشوة، الاختلاسات، الغش التجاري، تزوير النقود، ...الخ) ، ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا وقانونا لإخفاء مصدرها غير الشرعي، بغرض الخروج من المساءلة القانونية وبالتالي تضليل الجهات الأمنية المراقبة.**(David.G.H,2004:16)**.

كما أن تعريف تبيض الأموال يشمل عدة جوانب (القانوني، الاقتصادي، سوسيولوجي، مالي، ...الخ) ، يمكن ذكر أهم هذه التعاريف:

يعرف المجلس الأوروبي تبيض الأموال كمايلي:" هو تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال شرعية، أين يعاد استثمارها في قطاعات شرعية، أو يستعملونها لأغراض شخصية." **(Jean louis.H et autre, 1996 :50)**.

هناك تعريف آخر:" هو وجود أموال قذرة يريدون تنظيفها، وتطهيرها أي تبيضها" **(Ahmed.E,2000 : 13)**.

وعموما يمكن تعريف تبيض الأموال كمايلي: يقصد بتبييض الأموال القيام بإخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المنقولة أو المداخيل الناتجة عن الجرائم كالمخدرات وغيرها مع محاولات خلق مبررات كاذبة لمنبع هذه الأموال عن طريق توظيفها في مشاريع استثمارية رسمية.

2- مراحل التبييض:

تعتبر عملية تبييض الأموال القذرة عملية ديناميكية تتم في ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم فصل الأموال عن الجريمة وفي المرحلة الثانية يتم محو كل آثار الجريمة لتمويه المحققين،أما في المرحلة الثالثة فان صاحب هذه الأموال يحاول استرجاعها مهما كانت الطرق المستعملة وبدون إحداث أية شبهة.

(Alexandra.J et autre,2003:8).

2-1- المرحلة الأولى: التوظيف:

الهدف من هذه المرحلة هو وضع أموال غير مشروعة داخل النظام المالي الذي يعتمد أساسا في تجزئة هذه المبالغ إلى مبالغ صغيرة وإيداعها في عدد كبير من الحسابات ليتم بعد ذلك تجميعها مصرفيا في حساب واحد بطريقة لا تثير الكثير من الشبهات.

وتعتبر أصعب مرحلة للقائمين بغسل الأموال لأن الأموال فيها تكون عرضة لافتضاح أمرها.

2-2- المرحلة الثانية: الإخفاء:

تتم بعدة طرق تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال : كشراء أو بيع أغراض ثمينة، التحويلات المصرفية، شراء حصص في محافظ استثمارية، إعادة الأموال إلى حسابات مصرفية باسم شركات وهمية أو محترمة.

فالأموال التي تصل إلى البنوك بعد هذه المرحلة، يمكن القول بأنها "شبه مبيضة".

2-3- المرحلة الثالثة: الدمج:

هي المرحلة الأخيرة من سلسلة التبييض تسعى إلى إضفاء مظهرا شرعيا على الأموال غير المشروعة وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة عن طريق القيام باستثمارها في مشروعات اقتصادية لكي لا يبقى أي أثر لمصدرها الإجرامي.

3-أسباب تبييض الأموال:

توجد العديد من الأسباب وراء تزايد ظاهرة تبييض الأموال وتفاقمها لعل أهمها:

- محاولة المجرم إعطاء أمواله القذرة صفة المشروعية و التنصل من عالم الجريمة وما قام بارتكابه من جرائم سابقة أدت إلى هذه الثروة التي يرغب في تبييضها، ومن ثم فإنه يرغب في قطع الصلة ما بين الثروة المحققة ومابين مصدرها الإجرامية حتى يحس بالأمان .
- التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال و اكتساب العملاء، وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما

يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، كما حدث لبنك انترا في لبنان في الستينات وبنك آل خليفة في الجزائر عام 2003 و غيرهما.

- الفساد الإداري إذ يقوم بعض المسؤولين باستغلال سلطاتهم للحصول على عمولات أو رشاوى مقابل تمرير صفقات معينة، أو إعطاء تراخيص حكومية لبدء نشاط استثماري.

- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية مما يدفع بالبعض إلى محاولة التهرب من هذا العبء الضريبي، واللجوء إلى طرق غير شرعية لإخفاء أموالهم.

-التجارة في الممنوعات وعلى رأسها التجارة في المخدرات التي تعتبر أكبر آفة اقتصادية تتداول ما بين الشعوب وهي أكبر مصدر للدخول غير المشروعة بالإضافة إلى بعض الأنشطة المحرمة مثل أندية القمار والتجارة في السلاح...الخ.

-تشجيع بعض الدول لعمليات غسيل الأموال والتي يطلق عليها بدول الجنات الضريبية كجزر بهامس، بالإضافة إلى البنوك السويسرية التي تقدم تسهيلات كبيرة لمن يريد إيداع أمواله عندها.

3- محاربة تبيض الأموال:

على المستوى الدولي استخدمت عدة وسائل لمكافحة تبيض الأموال ، نذكر منها:

- قيام الأكثر تصنيعا في العالم بإصدار قوانين لمكافحة تبييض الأموال وإدخال تحسينات على الاتفاقية التي تخص التعاوني القانوني في هذا المجال**.**

.(Marc Debark.H, 1992 :67)

- تم إنشاء منظمة تسمى ب**(FAFT) (Finacial Action Task Force)** تضم 29 دولة بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول أوروبية، تختص هذه الأخيرة بصياغة وإيجاد إطار قانوني مقبول يتم من خلاله مكافحة عمليات غسيل الأموال، وقد أصدرت هذه الأخيرة 40 توصية موجهة للأنشطة المصرفية لمكافحة وعرقلة عمليات غسيل الأموال دعمت بثلاثة أركان هي:

*- إنشاء سياسات وإجراءات خاصة بمفهوم اعرف عميلك.

*- إنشاء نظام خاص بالتسجيل والإبلاغ عن التحويلات الكبيرة.

*- إيجاد أسلوب أو صياغة ما للتوفيق بين سياسات البنوك الداخلية وبين ما تتطلبه إجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال .

لقد صنفت هذه المنظمة الدول التي تعتبر مصدر غسيل الأموال كمايلي: الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 46.30%، ايطاليا 5.30%، روسيا 5.20%، الصين 4.60%، ألمانيا 4.50%، فرنسا 4.40%، رومانيا 4.10%، كندا 2.90%، بريطانيا 2.40%، هومج كونج 2.20%، أسبانيا 2%.**(FAFT,2009:6).**

كما أن التعاون الدولي لمكافحة جريمة غسيل الأموال ركز على عدة مستويات: قانونية، قضائية، وإدارية.

2-1- على المستوى الأمني:

تتدخل في هذا المستوى هيئات دولية كمنظمة الشرطة الدولية(الانتربول)، والتي تهدف إلى:

-التضامن في سبيل مكافحة الإجرام على المستوى الدولي.

- تأمين الاتصال بين جهات الشرطة في الدول المختلفة لتبادل الخبرات والمعلومات وأساليب العمل كتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالمجرمين والهاربين بغية القبض عليهم ومعاقبتهم.

3-2- على المستوى القضائي و الإداري:

تهدف اتفاقيات التعاون الدولي إلى ضرورة مكافحة غسيل الأموال عن طريق التزام المؤسسات المالية والهيئات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية على تطبيق الصارم للتشريع الذي يوفر الإطار القانوني لمعاقبة أصحاب تبيض الأموال وتمويل الإرهاب بعقوبات .**(ادوارد.أ و آخرون، 2002: 45).**

خامسا- التهرب الضريبي EVASION FISCALE:

يتفرع التهرب الضريبي إلى نوعين هما: الغش الضريبي و تجنب الضريبة.

1- الغش الضريبي:

هو التهرب غير المشروع ، ويعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام والنصوص القانونية بوسائل الغش والاحتيال على القانون (كامتناع المكلف عن تقديم بيان بدخله، أو تقديم بيان خاطئ،...الخ) بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة.**(Jean C.M,1984:8).**

2- التجنب من الضريبة:

وهو يعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف وذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه. **(André.M,1987:26).**

3- الصور التي يتخذها الغش الضريبي:

3-1- بالنسبة للضرائب المباشرة:

يستعمل هذا النوع بصفة عامة أصحاب المهن الحرة (كالأطباء، المحامين، التجار،...الخ) إذ يقومون بتقديم الإقرار مع تقديم الدخل بقيمة أقل من القيمة الحقيقية.

كما يقوم أصحاب الشركات عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بتزوير دفاتر الحسابات والميزانية وحسابات النتائج وتضخيم التكاليف، وهذا بقصد تخفيض الأرباح المفروضة عليها الضرائب.

ويتم الغش الضريبي أيضا عن طريق إخفاء المظاهر الخارجية التي ينص المشرع على فرض الضريبة على أساسها، ومثال ذلك قيام الممول بإخفاء جزء كبير من التركة عن المصالح الضريبية.**(Geert.D,2007:10)** .

3-2- بالنسبة للضرائب غير المباشرة:

هو قيام الشخص بإخفاء المادة الخاضعة للضريبة كما هو الحال بالنسبة للسلع المصدرة أو المستوردة، والتي تكون محلا لفرض الضرائب الجمركية، أو أن يقوم صاحب هذه السلع بإعطاء تصريح يتضمن قيمتها لكن تكون هاته الأخيرة أقل مما عليه في الواقع.

عموما يمكن ذكر أشكال وطرق التهرب الضريبي فيمايلي:

- كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه المصالح الضريبية.

- زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي بغرض تقليل الأرباح وبالتالي تقليل الضرائب المفروضة عليها.

- فتح سجلات تجارية بأسماء وهمية أو تابعة لأشخاص متوفون.

4-أسباب التهرب الضريبي:

يمكن حصرها فيمايلي: **(Antonie.N,2009:9-10)**

-الأسباب الاقتصادية: وهي مرتبطة بمستوى المعيشة والوضع الاقتصادي بشكل عام، فالوضع الجيد للاقتصاد لا يؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة.

- عدم الشفافية في الإجراءات الملازمة لكيفية تحديد الوعاء الضريبي ، بالإضافة الى انعدام الضوابط الواضحة في كيفية تسيير العوائد الناجمة من التحصيل الضريبي.

- كثرة الضرائب تقتل الضرائب.

- **الأسباب الأخلاقية:** ونعني بها درجة الوعي لدى الأفراد المكلفين بدفع الضرائب، فكلما كانت درجة الوعي كبيرة أدى ذلك إلى زيادة دفع الضرائب والعكس صحيح.

5- آثار التهرب الضريبي:

يخلف التهرب الضريبي آثارا جلية أهمها:

- **أثر التهرب الضريبي على الخزينة العمومية:** إذ يؤدي إلى نقص الإيرادات المالية وهذا ما يولد عجز الدولة على تنفيذ المشروعات الأساسية، بالتالي حرمان المواطنين من الاستفادة من هاته المشروعات.

- عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين حيث أن نقص أموال الخزينة العامة يحتم على الدولة فرض ضرائب جديدة، أو زيادة سعر الضرائب الموجودة سابقا مما يشجع على زيادة التهرب و بالتالي إلقاء العبء على الممولين.

- **أثر التهرب الضريبي على الصناعة الوطنية:** فالمتهربون من دفع الضرائب يشجعون استيراد البضائع من الخارج مما يؤدي إلى إضعاف منتوجات الصناعة المحلية.

-التأثير على المنافسة بين المشروعات فالمؤسسة التي لا تدفع الضرائب تقل نفقاتها مما يجعل لها قدرة تنافسية أكثر.

6- مكافحة التهرب الضريبي:

اتخذت عدة إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك على الصعيدين: الداخلي والخارجي، ويمكن ذكر أهم هذه الإجراءات:

6-1- التعاون الدولي:

تم إبرام اتفاقية بين المصالح الضريبية عبر مختلف أنحاء العالم، وهذا من أجل البحث عن كل الطرق والوسائل المنتهجة في التهرب من دفع الضريبة ، ثم تجمع هاته المعلومات و تدرس عن طريق فرق مختصة، ليقوم في النهاية رئيس هذه الفرق بإيصال الدراسات وتوزيعها على مختلف الدول وإعطائها الوسائل التي تستعملها كأسلحة لمكافحة الغش الضريبي.

6-2- حق الإطلاع على الأسرار:

تسمح هاته الاتفاقيات للمصالح الضريبية المراقبة بحق الاطلاع على كل الوثائق المتعلقة بالبنوك وهذا من أجل اتخاذ إجراءات تتمثل في:

- إلغاء كل الحسابات البنكية التي تكون مجهولة.
- التحقق من تطابق المعلومات الخاصة بالحسابات البنكية للعملاء لدى البنك.
- تطبيق عقوبات جزائية في حالة اكتشاف التلاعب.

6- 3 - ملتقيات مفتشي الضرائب:

تهدف هذه الملتقيات السماح لمسؤولي الرقابة الجبائية والمختصين في كشف التهرب الضريبي بمختلف أنواعه و تبادل الخبرات والمعلومات في المجال التطبيقي، حيث يتم ذلك عن طريق دراسة حالات واقعية.

سادسا- العلاقة بين مختلف هذه الظواهر و الاقتصاد غير الرسمي:

ويعني بذلك هل هذه العلاقة تكون بديلة أم متكاملة؟

فلو أخذنا ظاهرة الرشوة و علاقتها بالاقتصاد غير الرسمي نجدها منطقيا علاقة مترابطة حيث أن الحالات التي نجدها في الرشوة هي تقريبا نفسها في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يوجد من يقول بأن الاقتصاد غير الرسمي هو بديلا للرشوة.

(Souléye.k, 2002 :15) يرى بأن القطاع غير الرسمي هو بديل للرشوة معللا ذلك بقوله: " إذا لم نتواجد في طريق غير رسمي فانه لا يكون لدينا المال الكافي للرشوة (أي من أجل الحصول على ما نريد)".

وهناك من المحللين من يرى بأن العلاقة بين الرشوة والاقتصاد غير الرسمي هي علاقة إحصائية جد متينة استنادا للدراسات التي أقيمت على دول أمريكا اللاتينية، حيث وجد أن زيادة في نقطة من مؤشر الرشوة (معنى أن ذلك الرشوة أقل) تؤدي إلى انخفاض الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي فان الدول التي لها نسبة الرشوة مرتفعة يكون القطاع غير الرسمي فيها جد مهم، ويخلصون للقول بأن العلاقة بينهما متكاملة أكثر ما تكون بديلة.

أما إذا تكلمنا على تقليد العلامات التجارية فإننا نجد الاقتصاد غير الرسمي يهيئ لمثل هذه الظاهرة الجو الملائم لقيامها، فالمقلدون غالبا ما يلجئون إلى الدوائر غير المصرح بها من أجل ترويج منتجاتهم، لأن هذه الأخيرة تؤمن لهم الهروب من مراقبة الدولة لهم وتجاوز كل القواعد والقوانين التي من شأنها أن تحمي السلعة المقلدة، هذا ما يسمح لهم كذلك بالاحتيال مع مصالح الضرائب والاشتراكات الاجتماعية مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة **(Ahmed.H,1989 :10).**

نفس الشيء بالنسبة لظاهرتي تبييض الأموال والغش الضريبي اللتان تعتبران المحرك الأساسي للاقتصاد غير الرسمي، فهما تنتجان عن ممارسة الأنشطة غير الرسمية و المخفية التي تنشط في الاقتصاد غير الرسمي وتعتبران من أهم الطرق الأساسية التي تساعد على تمويل هذا الاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان مثل هذا النوع يحاول التسرب إلى قنوات القطاع الرسمي بغية اكتساب الصفة الشرعية.

(Jean paul.G,2002:13).

المبحث الثالث- أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي:

من أجل معرفة الأسباب الحقيقية لتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، يجب أولا معرفة العلاقة بينه و بين الاقتصاد الرسمي:

أولا- تعريف الاقتصاد الرسمي:

يمكن تعريف الاقتصاد الرسمي كمايلي: هو عبارة عن مجموعة القواعد التي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفق لمبادئ العدالة وقوانين السوق داخل الحدود الذي يسمح بها المحيط، ويعتبر الاقتصاد الرسمي أساس الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي:

حسب المنظمة العالمية للعمل **(OIT)** ، فانه توجد هناك عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي:

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة.
- **مرونة العمل**: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
- سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض،...الخ).
- يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
- إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة و أحيانا أخرى منخفضة ، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.
- الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.
- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب و الرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا الضرائب ولا رسوم.

ويمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): الفرق بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الرئيسية: - تحقيق أقصى حد من الأربح في السوق. - دخول مقنن، وجود نقابات. - تطبيق تشريع العمل. - الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. - دفع الضرائب و الرسوم. - أجور و عقود العمل. **تنظيم السوق:** - حواجز عند الدخول. - علامات مسجلة، منتجات معيارية. - أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم). **التكنولوجيا:** - عصرية و مستوردة. - الاستعمال المكثف لرأس المال. - التربية الرسمية لازمة. - إنتاج نطاق واسع.	**الأهداف الرئيسية:** - تحقيق مداخيل في السوق. - سهولة الدخول و عدم احترام القواعد. - انعدام تشريع العمل. - التمويل الذاتي. - عدم دفع أي رسوم أو ضرائب. - التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة. **تنظيم السوق:** - غياب الحواجز عند الدخول. - منتجات تقليدية. - أسواق غير محمية. **التكنولوجيا:** - تقليدية، مكيفة، منشأة. - الاستعمال المكثف للعمل. - تمهين غير رسمي. - وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة.

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان 2004.

ثالثا- أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن ذكر أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية:

1- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع .

2- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة

الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

3- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

4- النمو الديمغرافي المتزايد.

5- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخوصصة والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال،...الخ.

6- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

7- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة ...الخ ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.**(المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2004: 9).**

8- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط.

9- تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها لا رسميا.

10- **هيكل النمو الاقتصادي:** ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي جد ضعيف، أو يوجد هناك نموا لكن لا يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة هذا ما يخلق اختلالا في إمكانية تشغيل البطالين،مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم.

كما يمكن أيضا ذكر أهم العوامل التي تحفز تنامي الأنشطة غير الرسمية هي:
(فيتو.ت،10:1983).

1- الضرائب:

فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم ، وهذا ما يشجع التهرب منها .

2- اللوائح:

إن الاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله ويشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي ينشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها.

كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع، ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع إلى الحكومة أو هيئات التسويق، حصص الاستيراد و موانع التصدير، ...الخ. فكل هاته القوانين تدفع بالمنتج والمستهلك بالإفلات منها واستخدام الأسواق المخفية والموازية.

وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، والتي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على تنامي سوق العملات الموازية للسوق الرسمية، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيترك جزء منها في الخارج،أو يبيعه في السوق السوداء.

3- الحظر:

يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، ومن أمثلة هاته الأنشطة: تجارة المخدرات، ألعاب القمار غير المشروعة،...الخ.

ما يلاحظ على مثل هاته الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلف في نفس الوقت آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد.

4- الفساد البيروقراطي:

يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطاتهم في الحصول على مكاسب خاصة، يطلق على هذه العملية باسم الرشوة.

رابعا- طبيعة العلاقات الموجودة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي:

ظهرت ثلاث تيارات فكرية تتناول مسألة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وهي:

- **التيار الثنوي (Les dualistes)**
- **التيار البنيوي (Les structuralistes)**
- **التيار القانوني (Les légalistes)**

بالنسبة **للتيار الأول** يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي، وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء. لقد ظهر هذا الاقتصاد لأن النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص البطالة.

أما **التيار البنيوي** فيرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو نابع من الاقتصاد الرسمي وأن الرأسماليين الذين لهم نفوذا في الاقتصاد الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة.
.(Portes.Aet autre,1989:289)

بالنسبة **للتيار القانوني** فانه يعتبر أن العمل غير الرسمي أو بالأحرى الأنشطة غير المصرح بها هي بمثابة رد فعل عقلاني في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة.
.(Hermando.Soto,1991 :30)

إن طبيعة العلاقات بين القطاعين (الرسمي وغير الرسمي) متعددة وتأخذ في الحسبان شساعة الأنشطة غير الرسمية، هذه الأخيرة تتواجد داخل مجموع القطاعات السوسيو-اقتصادية (الفلاحة، التعليم، الصحة، النقل، الحرف، الخدمات، ...الخ).

وتكمن مجالات العلاقة بين القطاعين في: التموين، الإمدادات المالية، المنافسة، اليد العاملة...الخ.

عموما يمكن تعريف هذه العلاقة في ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- قد تتواجد علاقات عامة بين القطاعين.

2- علاقات بين العاملين الذين ينتمون مرة إلى القطاع الرسمي ومرة أخرى إلى القطاع غير الرسمي.

3- بعض الأنشطة التي لا يمكن تصنيفها كلية ضمن القطاع الرسمي ولا ضمن القطاع غير الرسمي وإنما يمكن وصفها بشبه رسمية (نجد هذا النوع من الأنشطة خاصة في المجال الحرفي والتجاري ، فأغلبية التجار والحرفيين يملكون بطاقات مهنية وسجل تجاري، لكنهم يصرحون بدخل يكون أقل من الدخل الحقيقي وذلك لتفادي دفع الضرائب.

كما يمكن القول أنه من بين أهم الوظائف الهامة في العلاقات بين القطاعين هي وظيفة التموين فهذه الأخيرة تربط القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي لأن أغلبية الأنشطة غير الرسمية تمون عبر طرق رسمية .

أما في المجال المالي فيلاحظ بأن العلاقة بين القطاعين تكون جد مهمة ولو أننا نستطيع القول بأن الاقتصاد الرسمي يكون له النصيب الأكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر لأنه يستخدم جزء كبيرا من وفرات الاقتصاد غير الرسمي (معنى ذلك أن القطاع الرسمي يستخدم مدخرات الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض ، في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي لا يستفيدون كثيرا من القروض لعدة أسباب أهمها: عدم ثقة البنك فيهم نظرا لعدم توفر لديهم وثائق تثبت مهنهم، قلة أو نذرة الضمانات،...الخ)، فنجدهم عادة ما يعتمدون في تمويل أنشطتهم على التوفير الشخصي أو مساعدة الأقارب،...الخ.

أما من ناحية اليد العاملة فيلاحظ وجود تدفق معتبر لهذه الأخيرة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي بسبب عدم توفر مناصب للشغل في القطاع الأول، إذ نجد أن خرجي الجامعات وأصحاب الشهادات الذين لم يحصلوا على عمل يتجهون مباشرة إلى المهن غير الرسمية وذلك بغرض تلبية حاجاتهم.

إن عملية الفصل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي أصبحت صعبة نوعا ما لأن هناك عدة علاقات بين هذين الشكلين: فالاقتصاد غير الرسمي يجلب كل ما يتـطلب العـمل فـيه مـن الاقـتصاد الرسمي ، فـي حيـن أن الاقـتصاد الرسـمي يـتعامل بمنتجات الاقتصاد الآخر (هناك حركية في اليد العاملة بين القطاعين). **. (Jean Marie.C, 2006 : 11)**

كما تتجسد العلاقة المتبادلة بين القطاعين في كون كل واحد منهما له تأثير على الآخر خاصة من ناحية اليد العاملة(العامل يمكن أن يتواجد في نفس الوقت في كلا القطاعين، و يمكن أيضا لموظف أن يقيم مؤسسة صغيرة غير رسمية).

أما في العلاقات الاقتصادية فان هذا الترابط يظهر خاصة في تبادلات السلع والخدمات بين القطاعين.

ويمكن أن تكون هذه العلاقة في شكل:

- العلاقات التجارية:

حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة غير الرسمية تشتري مواد أولية من الاقتصاد الرسمي وتحولها فيما بعد إلى منتجات نهائية يعاد بيعها في الأسواق ، ومن ثم يمكن للقطاعات الرسمية شراء المنتجات غير الرسمية.

هذا النوع من العلاقات التجارية يخلف نتائج سلبية أهمها:

- **عدم وجود عدالة ضريبية:** فالتجار والحرفيين غير الرسميين يدفعون ضرائب عند شرائهم للمواد الأولية، لكنهم لا يدفعون في المقابل الضريبة على القيمة المضافة أو على الدخل عكس التجار و الحرفيين الرسميين.
- لا يوجد فرق كبير بين السعر التجاري لمختلف الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية مما يحقق خسائر لهذه الأخيرة.

- العلاقات المتأتية من الحركية المهنية:

هذه الحركية يمكن أن تظهر في شكلين:

- حركية طويلة المدى
- حركية قصيرة المدى

أ- حركية طويلة المدى:

هذا النوع من الحركية كان من أهم أعمال لوبز قاسطانو**(Lopez-Castano,1987)** حيث يرى بأن العمل غير الرسمي يرتكز على وحدات تتكون من عشرة أشخاص فما فوق ينتمون إلى شرائح مختلفة: أجراء، أصحاب المؤسسات الصغيرة، أصحاب الأعمال المنزلية، أرباب الأعمال المستقلة، و أصحاب المشاريع الصغيرة،...الخ).

إن معظم الشباب يلتجئون عند تكوين حياتهم المهنية إلى استعمال مختلف الوسائل غير الرسمية (أي الدخول في القطاع غير الرسمي) وذلك بصفتهم عمال مستقلين (كأجير في المؤسسات الصغيرة، أو القيام بالأعمال المنزلية،...الخ)، هذه الفئة من الشباب تكون أعمارهم عادة تتراوح ما بين السن العشرين والخامسة والعشرين [20-25] ، بعد ذلك يذهب أغلبيتهم إلى القطاع الحديث (سواء كان عاما أو خاصا)، وابتداء من السن الأربعين يتوجه الأفراد إلى العمل المستقل أو يتقلدون مناصب أرباب المهن الصغيرة.

ويخلص لوبز قاسطانو للقول بأن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دورا هاما في تحقيق مداخيل إضافية خاصة بالنسبة إلى المتقاعدين، كما أنه يخلق فرصا للشباب في أخذ تكوينا تقنيا في مختلف ميادين الشغل **(Bruno.L,1994 :80) .**

ب- حركية قصيرة المدى:

يقصد بها انتقال اليد العاملة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي، ويقال أنها قصيرة المدى لأن هذا الانتقال لا يدوم طويلا وإنما هو مرحلي فقط، عموما نجد مثل هذا النوع من الحركية في الأنشطة غير الرسمية الموسمية فقط.

في الأخير يمكن القول بأن نوع العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينظر إليها من وجهتين: **(Bruno.L,1994 :95)**

- **الوجهة الأولى:** وترى بأن هذه العلاقة تتصف بالتكامل بين الاقتصاديين فهي تعمل على ضمان استمرار تكامل وظائف الاقتصاد الحضري رغم اختلافهما من حيث كونهما يعكسان نمطين و فرعين من مصادر الدخل.

ويبررون أصحاب هذه الوجهة ذلك باعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي يغطي العجز الذي يشكو منه القطاع الرسمي خاصة من ناحية تشغيل اليد العاملة،بل ذهبوا للقول إلى أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أصبحت مجالا لزيادة الإنتاجية و توليدا للدخل في مجتمع كان بدونها سيصبح أكثر فقرا.

- **الوجهة الثانية:** يرى أصحابها بأن نوع هذه العلاقة هي علاقة التبعية واستغلال لمؤسسات القطاع الرسمي، و بالتالي فهو يعتبر من المعوقات التي تقف أمام نمو القطاع الرسمي وقيام بأدواره التنموية بشكل متجانس.

المبحث الرابع- منهجية تحليل و قياس الاقتصاد غير الرسمي:

نظرا لأهمية الاقتصاد غير الرسمي وبسبب إشكالية وضع معطيات دقيقة حول طبيعته قام الاحصائيون باقتراح طرق مباشرة وغير مباشرة محاولة منهم للتقرب من قياس هذا الاقتصاد، من بين أهم هذه الطرق نذكر:

أولا-الطرق المباشرة:

وفقا لهذه الطريقة تحسب القيم التقديرية للدخول الناتجة عن مختلف الأنشطة الفرعية لدولة ما، والمرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي ، ثم تجمع هذه القيم الجزئية لتعطي تقديرات حول قيمة الاقتصاد غير الرسمي، هذه الطريقة تضم مختلف أنواع التحقيقات التالية:

1- التحقيقات الخاصة بالقطاع المنزلي (الأسر):

يتم جلب المعلومات مباشرة من الأفراد في هذا النوع من التحقيق، وهو يشمل:
.(Nacer eddine.H:6)

أ-التحقيقات حول اليد العاملة (العمل): ويكون في شكل استمارات خاصة لسبر الآراء تستعمل في القطاع المنزلي.

ب-التحقيقات الخاصة بالاستهلاك وتستعمل من أجل تقدير نفقات الاستهلاك (ميزانية الأسر) والدخول، كما يأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من التحقيقات طبيعة العمل أيضا.

2- التحقيقات الخاصة بالمؤسسات:

إن إحصاء المؤسسات يلعب دورا هاما في قياس القطاع غير الرسمي حيث يهتم كثيرا بإنتاج السلع والخدمات، وهو يعطي بصفة عامة أحسن تقسيم للعمل (حسب الفرع).**(Jacques.C:10).**

3- التحقيقات المختلطة أو على مرحلتين:

وهي تحقيقات تخص الأسر والمؤسسات تنجز على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تتعلق بتعريف مؤسسات القطاع غير الرسمي وأصحابها من خلال إحصاء السكان (التحقيق حول الأسر).

المرحلة الثانية: وتتمثل في اختيار عينة من مالكي المؤسسات وإعطائهم استمارة استبيان بهدف الحصول على معلومات تخصص مؤسساتهم.

يعاب على هذه الطريقة بكونها معقدة و مرتفعة التكاليف، لذا فلا يمكن إجرائها بشكل منتظم و متكرر.

4-التحقيق 1،2،3:

يكون مثل هذا النوع من التحقيق قائما على أساس مختلف أنظمة التحقيقات التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين، ويتم على ثلاث مراحل:

4-1- مرحلة التشغيل:

يهدف هذا النوع من التحقيق الذي يركز على الأسر إلى تحديد عرض العمل وقدرة إدماج الأفراد في سوق العمل.

كما أنه يسمح كذلك بتحديد رؤساء الوحدات الإنتاجية غير الرسمية.

4-2- مرحلة القطاع غير الرسمي:

يتم تحديد مكونات النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية غير الرسمية من خلال اجراء تحقيق لدى أعوان القطاع غير الرسمي بالتركيز على سلوكاتهم في مجال التشغيل، الأسعار، الإنتاج، الاستثمار والمنافسة.

4-3- مرحلة الاستهلاك:

يهتم بتحليل استهلاك الأسر إذ يسمح خاصة بتحديد مصدر الطلب الموجه للقطاع غير الرسمي، وهو بذلك يمارس من زاويتين:

- تقدير قيمة نفقات مختلف الأسر حسب المنتجات.
- تقييم أهمية القطاعين الرسمي وغير الرسمي من خلال النفقات التي تقوم بها الأسر.

5-المراقبة الجبائية:

يرتكز هذا النوع من التحقيق على تقييم خاص بالغش الجنائي والذي يعتمد عادة على طريقة المقارنة بين مبالغ المراقبة الجبائية التي تنجز كل سنة وتلك المتعلقة بإجمالي الإيرادات الواردة فعلا إلى الخزينة من ضرائب والرسوم، وبين التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات، والفرق يمثل الغش الجبائي.

ثانيا- الطرق غير المباشرة:

إن التقديرات غير المباشرة تسمح بتقييم أهمية الأنشطة المخفية مستعملة بذلك المؤشرات النقدية، الضريبية أو المحاسبية.

تختلف هاته المحاولات التقديرية حسب نوع الاقتصاد غير الرسمي ، فهناك من يركز على مفهوم الاقتصاد غير الشرعي (كالغش الضريبي، تبيض الأموال ،...الخ).

وهناك طرق أخرى تركز التقييم على مستوى الاقتصاد الكلي لمجموعة من الأنشطة المخفية **(Arnold.H et autre,1984 :98)** .

يمكن ذكر أهم المؤشرات التي تعتمد عليها هذه الطرق:

1 – الفر ق بين النفقات الوطنية والدخل:

تتركز هذه الطريقة على حساب الناتج الداخلي الخام **PNB** على أساس الفرق بين النفقات والدخل المأخوذين انطلاقا من الحسابات الوطنية.

2- منهجية سوق العمل:

تستعمل هذه المنهجية طريقة المقارنة بين مجموعة المعطيات القائمة حول التشغيل والمستخرجة من التحقيقات حول الأسر،المؤسسات،...الخ، وتقوم هذه الطريقة أساسا على:

- تقييم المخزون الإجمالي للشغل.
- تقييم التشغيل غير المنتظم والذي يطابق نشاطات الاقتصاد غير الرسمي.

والفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام، انطلاقا من فرضيات حول النسب الإنتاجية الظاهرة للعمل حسب الفرع.

(المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004: 48)

كما توجد طرق أخرى ترتكز على واقع الأنشطة غير الرسمية والتي تترك بصفة غير مباشرة آثارا على الإحصائيات الرسمية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الدخول المتأتية من العمل المخفي والتي تسمح بشراء السلع والخدمات من الاقتصاد الرسمي فان هذا يظهر ولو بالقليل في إحصائيات المتعلقة بالنفقات ، ويمكن ملاحظة أيضا هذا الفرق في الناتج الداخلي الخام المحسوب على أساس النفقات والناتج الداخلي الخام المستنتج من المعطيات الرسمية المتعلقة بالدخول.

هناك طريقة أخرى تهدف خاصة إلى تقدير حجم التهرب الضريبي وترتكز على المقارنة بين الضرائب المحصلة فعليا والإيرادات الضريبية المتوقع تحصيلها اعتمادا على معطيات حول الدخول التي تظهر في الحسابات الوطنية.

المبحث الخامس- آثار الاقتصاد غير الرسمي

تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي على المستويات التالية:

1- على مستوى الضرائب و توازن الميزانية:

إن الأنشطة المخفية تهرب من كل أنواع الضرائب، وهذا ما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة.

فالبلد الذي يكون فيه الاقتصاد الرسمي أكثر تطورا من الاقتصاد غير الرسمي نجد استقرارا في ميزانيته العامة، والتي عن طريقها تستطيع الدولة أن تؤمن سيرورة الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرسمية، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تطور هذا الاقتصاد **.(Bankandja.W,2002 :2)**

2- على المستوى الاقتصادي:

من بين أهم الآثار التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاقتصادي هي تشجيع تطور السوق الموازي وبالتالي تنامي تداول استخدام الكتلة النقدية غير الرسمية وهذا ما يؤثر سلبيا على النظام البنكي حيث تضعف لدية قدرة منح القروض للاقتصاد الرسمي، مما يؤثر سلبيا على الاقتصاد ككل .**(Gerard.F,1990 :69).**

بالإضافة إلى أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات ، وهذا ما سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية تؤثر سلبا على العاملين في القطاع الرسمي.

كما أن هذا الاقتصاد يؤثر سلبا على المجال الصناعي والتجاري ، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي ، وهذا ما يتولد تشجيع تنامي ظاهرة التزييف والتقليد.

ويؤدي هذا الاقتصاد أيضا الى عدم صحة البيانات والمعلومات (معدل التضخم، معدل البطالة، الكتلة النقدية،...الخ) والتي تكون لازمة من أجل إعداد الخطط السنوية .

3- على المستوى الاجتماعي:

على الرغم من الآثار الايجابية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذين لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير تظهر فيه آثارا سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض ، السرقة، الخ....، إضافة إلى ذلك فان هذا الاقتصاد يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن أصحاب القطاع الرسمي يجبرون على دفع الضرائب في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك، مما ينتج عنه ارتفاع في مداخيل أصحاب القطاع الرسمي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة (التعليم المجاني ، الصحة المجانية ،...الخ).

كما أن هذا الاقتصاد يؤدي إلى استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل. ويولد تأثيرا سلبا على الرغبة في مواصلة التعليم فأغلب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتصفون بتدني مستواهم التعليمي، إذ ينجذب الشباب عادة في منتصف طريقهم العلمي (الطور الأساسي والثانوي وفي أغلب الأحيان الابتدائي) إلى العمل في هذا الاقتصاد، وهذا إما لتدهور مستوى معيشة أسرهم ، أو من أجل البحث على الربح السريع في أقصر وقت ممكن، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

4- وضع السياسة:

تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية،إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية لواضع السياسة، لأنه من الصعب قياسه وهذا ما يخلف آثارا سلبية على تقدير معدل النمو بشكل

صحيح، مما يؤدي إلى وضع وفقا لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك .

فتشوه معدل البطالة الرسمي يلعب دورا سلبيا على السياسات الحكومية، لأنه إذا أدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في فئة غير العاملين هذا ما سيدفع بالحكومات إلى إتباع سياسات توسعية ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها الخاصة بهذا المجال في حين أن الوقع يكون عكس ذلك.

نفس الحال بالنسبة لتشوه معدل التضخم فمثلا إذا ارتبط الاقتصاد غير الرسمي بأسواق السوداء للبضائع وكانت هناك ندرة في البضائع في السوق الرسمي هذا سيساعد على زيادة أسعارها في اقتصاد سوق السوداء، وفي هذه الحالة يكون مؤشر الأسعار الرسمي أدنى بكثير من مؤشرات الأسعار الحقيقية.**(فيتو.ت،1983: 13).**

خاتمة الفصل:

بعد تطرقنا إلى معرفة مختلف المفاهيم المقترحة للاقتصاد غير الرسمي ، أسباب ظهوره ، ومختلف الآثار التي يخلفها، ينبغي علينا معرفة أهم الإجراءات التي اتخذت اتجاه هذا الأخير وذلك اعتمادا على تجارب بعض البلدان التي اتخذت كنموذجا ناجحا في محاولتها للتقليل من حدة هذه الظاهرة ، ونالت تشجيعات من قبل منظمات عالمية ، وهو موضوع حديثنا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي : دراسة تجارب بعض البلدان الناجحة في هذا المجال: (السنغال، تونس، المكسيك)

تمهيد:

قامت عدة منظمات دولية خلال السنوات الأخيرة بإدماج قضـية الاقتصـاد غيـر الرسمي في برامج أنشطتها التي تحاول من خلالها البحث عن الحلول الملائمة للتقليل من حدة هذه الظاهرة.

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات هو تواجد عدة عوامل ساعدت وشجعت على تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أهمها: برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، السياسات النقدية والضريبية المطبقة، تحرير التجارة الخارجية، العولمة وما صاحبها من تطور تكنولوجي سريع، تنامي ظاهرة الفساد والرشوة، ...الخ.

هذه العوامل اختلفت درجة تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي من بلد إلى آخـر، فهناك بلدان مازالت ترى إلى حد الآن بأنها عقبة خطيرة لم تستطع تجاوزها، فـي حـين هناك بلدان أخرى نجحت بتخطي هذه العقبة والتأقلم مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

تعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المنظمات العالمية حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، مع تبيان أهم التوصـيات التـي استخلصت من هذه الدراسات.

أما في المبحث الثاني فقد قمنا بدراسة تجربة السنغال وسياسـتها المتبعـة اتجـاه الاقتصاد غير الرسمي.

ثم تعرضنا لتجربة تونس في المبحث الثالث.

أما في المبحث الرابع فقد خصصناه لدراسة تجربة المكسيك .

وقمنا في المبحث الخامس بإجراء مقارنة لتجارب البلدان السابقة الذكر.

الفصل الثاني: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي : دراسة تجارب بعض البلدان الناجحة في هذا المجال: (السنغال، تونس، المكسيك)

لقد وقع اختيارنا على البلدان التالية: السنغال، تونس، المكسيك كنموذجا ناجحا في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي، وذلك نظرا للأسباب التالية:

- اقتصاديات هذه البلدان خضعت لإعادة الجدولة من قبل صندوق النقد الدولي، وتبنت نظام اقتصاد السوق.
- يصنف دخل هذه البلدان ضمن شريحة الدخل المتوسط مما يعني تقارب اقتصادياتها.
- السبب الأهم يكمن في أن البلدان السالفة الذكر حظيت بتشجيعات من قبل المنظمات العالمية واعتبرت تجاربها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي نموذجا ناجحا في التقليل من حدة هذه الظاهرة.

المبحث الأول:نظرة المنظمات العالمية للاقتصاد غير الرسمي

قامت عدة منظمات دولية بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، متعرضة إلى أسباب انتشارها وكيفية التعامل معها، يمكن إيجاز أهم هذه الدراسات فيمايلي:

أولا-الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر كل من المكتب الدولي للعمل (BIT) و المنظمة الدولية للعمل (OIT):

1 - توسيع مفهوم الاقتصاد غير الرسمي حسب كل من (BIT) و (OIT):

تهدف كلا المنظمتين إلى:

1 – محاولة وضع مجال لتطبيق قواعد ومبادئ الحقوق الأساسية للعمل.

2- البحث عن الطرق الممكنة التي تساعد على إيجاد مناصب شغل بدخل معقول.

3- تدعيم فعالية الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

4- تشجيع ودعم الحوار الاجتماعي.

اعتبرت كلا المنظمتين أن الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة عالمية، يختلف مفهومه من بلد إلى آخر، وتتوفر فيه مناصب عمل غير مصرح بها عادة ما تكون غير محمية من طرف القانون .

وقد فضل كل من **BIT** و**OIT** استعمال مصطلح " الاقتصاد غير الرسمي" بدلا من مصطلح " القطاع غير الرسمي"،لأن المصطلح الأول يعبر عن مختلف أنواع المؤسسات والمهن غير الرسمية ودورهم في مختلف القطاعات المتواجدة بالمناطق العمرانية والأرصفة.**(OIT ,2002 :2).**

وحسب التقرير الذي قدم حول العمل اللائق (**Travail Décent**) ، فقد عرف **BIT** مصطلح الاقتصاد غير الرسمي بمايلي: "هذه الظاهرة مرتبطة بكل الأنشطة الاقتصادية والتي تكون إما فردية أو مرتبطة بوحدات اقتصادية، وهي لا تدخل في إطار قانوني " . **(BIT,2002 :58).**

ويضيف **BIT** بأن استعمال هذا المصطلح يختلف من بلد إلى آخر ، فهناك بلدان تستعمل هذا المصطلح للتعبير عن القطاع الخاص غير المنظم، في حين توجد بلدان أخرى تعتبر أن هذا المصطلح هو مرادف لمصطلحات أخرى "كالاقتصاد الباطني"، أو " الموازي" ، أو "غير الشرعي".

يرجع كل من **BIT** و**OIT** أسباب تنامي الاقتصادي غير الرسمي إلى مايلي:

1- الإطار القانوني والإداري غير المكيف، والذي لا يضمن حرية النقابات مما يؤثر سلبا على المنظمات العمالية.
2- مشكلة الحكم الراشد (**La bonne gouvernance**)، ونعني بذلك مدى قدرة الدولة في تسيير التوازنات الأساسية على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.
3- فشل السياسات على المستوى الاقتصاد الكلي،أي يوجد نقص في الإرادة السياسية على المستوى المحلي والدولي، فغالبا ما تتجاهل السياسات الحكومية احتياجات العمال مما يسبب ضياع مناصب الشغل في القطاع العام بدون خلق في المقابل مناصب عمل في القطاع الخاص، هذا ما يدفع بالكثير من الأفراد إلى العمل في القطاع غير الرسمي.
4- تفاقم حدة الفقر.
5- النمو الديمغرافي.

6- التوزيع غير العادل لفوائد العولمة، فالعولمة والتجارة الخارجية لعبتا دورا كبيرا في تشجيع الأفراد للتوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي، لأن نمو المتزايد للواردات يحتم على المؤسسات الدخول في منافسة قوية مع مؤسسات أخرى في الأسواق العالمية، وهذا ما يؤدي ببعض المؤسسات إلى عدم التمكن من الصمود في وجه المنافسة خاصة مع الشركات المتعددة الجنسيات ، مما ينتج عنه تخفيض في أجور عمالها، وهذا ما يدفعهم إلى التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي.

7- الآثار السلبية التي خلفتها برامج إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن للاقتصاد غير الرسمي سلبيات وايجابيات تتجلى فيما يلي:

-بالنسبة لايجابيات هذا الاقتصاد فهي تبدو واضحة في الدور الاجتماعي الذي يقوم به هذا الأخير عند امتصاصه لأكبر عدد من البطالين وأصحاب الرواتب الضعيفة.

كما أنه وحسب **OIT** يوفر سلعا بأسعار معقولة يمكن اقتنائها خاصة من قبل الطبقة الضعيفة.

أما سلبياته فتتجلى خاصة في أن أنشطة هذا الأخير تنجز خارج الإطار القانوني، بالإضافة إلى عدم توفر الحماية الاجتماعية بالنسبة لعماله، كما أن أرباحه لا تقتطع منها الضرائب.

2- التوصيات المقترحة من قبل المنظمتين(BIT) و(OIT):

من بين أهم التوصيات التي جاء بها كل من **OIT** و **BIT**:

1- يجب أولا رفع الحواجز التي تعرقل الدخول إلى النظام الرسمي و هذا ما يسهل محاربة الاقتصاد غير الرسمي.

2- ضرورة وجود تسيير جيد للحكم فالحكومة تلعب دورا هاما خاصة على المدى الطويل في خلق مناصب العمل وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال، بالإضافة إلى تهيئة محيط ملائم يساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة ويشجع نموها (تسهيل القوانين، الإصلاح الضريبي، ...الخ).

3- دعم القوانين المتعلقة بحقوق العمل .

4- استغلال سياسات واستراتيجيات ملائمة لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي، وهذا اعتمادا على محاولة إدماجه في الاقتصاد الرسمي .
5- إنشاء محيط على مستوى الاقتصاد الكلي ملائم للاستثمار يتلائم مع احتياجات سوق العمل.
6- تطوير التكنولوجيا في ميدان العمل وتحسين قنوات انتقال المعلومات.
7- تشجيع الاتفاقيات المحلية والدولية خاصة المتعلقة بصفقات العمل.

ثانيا- الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر منظمة التعاون الدولية (OCDE):

1- اهتمامات المنظمة بمجال الاقتصاد غير الرسمي:

تلعب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** دورا في مهامها للبحث عن الطرق والوسائل التي تتناسب مع التسيير جيد للحاكمية.

في دراستها للاقتصاد غير الرسمي اهتمت المنظمة بالبحث عن الطرق الأنجع لقياس هذه الظاهرة التي أطلقت عليها اسم "الاقتصاد غير المنظور"، وذلك اعتمادا على إحصائيين يعملون لصالح البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في هذه المنظمة.

أما التعريف الذي تعطيه هذه المنظمة للاقتصاد غير المنظور هو: " يعبر الاقتصاد غير المنظور عن الأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون محسوبة في الناتج الداخلي الخام، لكنها في الواقع لا تظهر في الحسابات الوطنية."

كما أن هذه المنظمة تهتم كثيرا بالعمل غير المصرح واستراتيجيات الملائمة من أجل خلق مناصب للشغل. **(OCDE,2003:42)**.

و حسب هذه المنظمة فان الأسباب التي تدفع بتنامي العمل غير الرسمي هي:

1- ارتفاع معدل الضرائب يدفع بالأفراد إلى استخدام كل الطرق والوسائل من أجل الإفلات من دفع الضريبة أهمها: الغش الضريبي.
2- الأجر الضعيف يدفع باليد العاملة للجوء إلى الأعمال غير المصرح بها.
3- سوء التسيير من قبل الطبقة الحاكمة يشجع على تنامي العمل غير المصرح به.

2- التوصيات المقترحة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتقليل من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

تتجلى أهم التوصيات التي جاءت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اتجاه الاقتصاد غير المنظور فيما يلي: **(Commission économique et social,2004:6)**

1-محاولة وضع قوانين وقواعد إدارية أكثر كفؤا وهذا من أجل محاربة الاقتصاد غير الرسمي: كتسهيل النظام الضريبي، وتدعيم نظام الحماية الاجتماعية . كما توصي أيضا هذه المنظمة بتسهيل الإجراءات الإدارية التي تعرقل المسار العادي للعمل الرسمي، بالإضافة إلى دعم مصالح التفتيش والرقابة الجبائية.

2- القيام بتكوينات طويلة المدى لصالح العمال وهذا من أجل مساعدتهم على الترقية في مناصبهم.

3- يجب على الحكومات أن تلعب دورا هاما في وضع برامج التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، وتشجيع التكنولوجيا الحديثة.

4- العمل على إعطاء مرونة أكبر لوقت العمل من أجل مساعدة أشخاص ذوي الدخل الضعيف على الزيادة في أجورهم.

ثالثا-الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي(FMI) والبنك العالمي:

1- المفهوم المقترح للاقتصاد غير الرسمي :

يمكن ذكر أهم أهداف صندوق النقد الدولي **(FMI,2006 :1)**:

- تشجيع الاتفاقيات النقدية الدولية.
- تسهيل النمو التوازني للتجارة الخارجية.
- منح القروض للبلدان التي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات.

كما يتجلى الهدف الرئيسي للبنك العالمي الذي يسعى إلى تحقيقه في محاولة تخفيض الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد عبر أنحاء العالم **(Banque mondiale,2006 :3).**

يعرف كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي بأنه " عبارة عن تبادل سلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الحيان من الضرائب، وعادة ما تمارس أنشطته في الأسواق السوداء".

و يرجع كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى:

1- النمو الديمغرافي السريع.

2- سوء التسيير من قبل الطبقة الحاكمة.

3-انتشار الرشوة.

4- زيادة الفقر.

2- التوصيات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي :

تتجلى أهم التوصيات في:

1- خوصصة القطاعات العمومية ، التعليم ،الصحة،...الخ مما يتيح خلق مناصب أكثر للعمل.

2- محاربة الرشوة والفقر.

3- استعمال الأمثل للموارد البشرية.

4-إعادة إصلاح وتطوير اقتصاد الدولة، ووضع تسيير جيد للحكم الذي سيسمح بجعل القرارات والسياسات الاقتصادية أكثر شفافية.

5- زيادة الادخار الداخلي ورفع حواجز تبادل السلع والخدمات، مما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي.

من خلال دراستنا لآراء المنظمات العالمية المختلفة حول الاقتصاد غير الرسمي، نلاحظ أن معظمها يتفق على نقطتين رئيسيتين هما: ضعف تسيير الحاكمية وانتشار الرشوة يعتبران من أهم الأسباب التي تساعد على انتشار وتنامي الاقتصاد غير الرسمي ،فهل هذا ينطبق على البلدان التي سنعرض تجاربها؟ هذا ما سنلاحظه في المباحث القادمة.

المبحث الثاني:دراسة تجربة السنغال في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

إن أهم ما يميز الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الإفريقية هو استقطابه بشكل كبير لليد العاملة الإفريقية بحكم الأوضاع الاجتماعية المتدنية، مما يساعد على انتشاره وتناميه.

أولا- إحصائيات حول الاقتصاد غير الرسمي في مختلف أنحاء العالم:

يرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول الإفريقية إلى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها هاته الأخيرة، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. التحدث عن الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان.

يمثل الجدول التالي حصة الاقتصاد غير الرسمي من العمل في مختلف بلدان العالم:

الجدول رقم (2): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل في مختلف أنحاء العالم

المنطقة	البلد	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل %
جنوب شرق آسيا	اندونيسيا	78
	فليبين	72
	تايلندا	50
آسيا الجنوبية	بنغلادش	17
	الهند	91
افريقيا الشمالية	الجزائر	42
	المغرب	45
	تونس	50
	مصر	55
افريقيا الجنوبية	بنين	93
	تشاد	74
	غانا	72
	كينيا	72
	افريقيا الجنوبية	51
أمريكا اللاتينية	أرجنتين	49.3
	برازيل	47.1
	الشيلي	38
	كولومبيا	55.6
	المكسيك	39.2
	البيرو	59.1

Source: Ilo,Global Employment Trends,Geneva,2003.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة الاقتصاد غير الرسمي من العمل تتمركز في بلدان جنوب شرق آسيا: اندونيسيا (78%) ، الفلبين (72%). أما في آسيا الجنوبية، فهذه الحصة تظهر خاصة في الهند (91%).

في حين تظهر هذه النسبة في إفريقيا الشمالية، في كل من تونس (50 %) ، ومصر (55%).

بينما نجدها في إفريقيا الجنوبية في كل من : بنين (93%)، و تشاد (74%).

أما في أمريكا اللاتينية فتظهر في كل من:البيرو (59.1%)، وكولومبيا (55.6%).

يوضح الجدول أدناه نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام **(PNB)** حسب إحصائيات البنك العالمي.

الجدول رقم (3): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام(PIB) (%)

المنطقة	البلد	شريحة الدخل	عدد السكان (بالملايين)	الاقتصاد غير الرسمي (PNB%)
افريقيا الشمالية	الجزائر	دخل متوسط	31.8	34.1
	مصر	دخل متوسط	67.6	35.1
	تونس	دخل متوسط	09.9	38.4
	المغرب	دخل متوسط	30.1	36.4
افريقيا الجنوبية	بنين	دخل ضعيف	6.7	45.2
	سنغال	دخل ضعيف	10.2	43.2
	كينيا	دخل ضعيف	31.9	34.3
	ساحل العاج	دخل ضعيف	16.8	39.9
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	كندا	دخل مرتفع	31.6	16.4
	يونان	دخل مرتفع	11.0	28.6
	ايطاليا	دخل مرتفع	57.6	27.0
	اسبانيا	دخل مرتفع	41.1	22.6
أمريكا اللاتينية	البرازيل	دخل متوسط	117.0	39.8
	بيرو	دخل متوسط	27.1	59.9
	مكسيك	دخل متوسط	102.0	30.1
	جمايكا	دخل متوسط	2.6	36.4
أوروبا الشرقية و وسط آسيا	ارمينيا	دخل متوسط	3.1	46.3
	بلغاريا	دخل متوسط	7.8	36.9
	بولونيا	دخل مرتفع	38.2	27.6
	روسيا	دخل مرتفع	143.0	46.1
آسيا الشرقية	فيليبين	دخل متوسط	81.5	43.4
	تايلندا	دخل متوسط	62.0	52.6
	هونج كونج	دخل مرتفع	6.8	16.6
	اندنوسيا	دخل متوسط	215	19.4
أسيا الجنوبية	الهند	دخل ضعيف	1,060.0	23.1
	باكستان	دخل ضعيف	148.0	36.8
	بنغلادش	دخل ضعيف	138.0	35.6

Source: World Bank,2006,p1-2.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الاقتصاد غير الرسمي يأخذ الحصة الكبيـرة من الناتج الوطني الخام في المناطق التالية: إفريقيا الجنوبية، أمريكـا اللاتينيـة، أوروبـا الشرقية ووسط آسيا، آسيا الشرقية.

في حين تكون حصة هذا الاقتصاد تأخذ حصة متوسطة فـي كـل مـن : إفريقيـا الشمالية وآسيا الجنوبية.

أما في منطقة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان هذه النسبة تقـل بشـكل كبير.

هذا ما يدفع بنا للقول بأن نسبة الاقتصاد غير الرسمي تزيد في بلد الذي يقـل فيـه الدخل و تتزايد فيه نسبة السكان.

إن الجدول أدناه يبين النسبة المئوية التي تأخذها حصة الاقتصاد غير الرسـمي مـن الناتج الوطني الخام وهذا في كل منطقة من أنحاء العالم.

الجدول رقم (04): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(PNB) (%)

المنطقة	الاقتصاد غير الرسمي (%)
آسيا الشرقية	**24.3**
أوروبا الشرقية و وسط آسيا	**37.7**
أمريكا اللاتينية	**41.5**
أفريقيا الشمالية	**27.5**
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	**17.4**
إفريقيا الجنوبية	**42.3**
آسيا الجنوبية	**35.7**

Source: World Bank,Op.Cit,p8.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من الاقتصاد غير الرسمي تتواجد في المناطق التالية: أفريقيا الجنوبية (42.3%)،منطقة أمريكا اللاتينية (41.5%)، وتتناقص تدريجيا حيث تقدر في منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا ب (37.7%)، آسيا الجنوبية

ب(35.7%)، إفريقيا الشمالية ب(27.5%). أما في منطقة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان هذه النسبة تقدر ب(17.4%).

يبين الجدول أدناه البلدان التي يأخذ فيها الاقتصاد غير الرسمي أكبر نسبة من الناتج الوطني الخام.

الجدول رقم (05): أهم البلدان التي يأخذ فيها الاقتصاد غير الرسمي نسبة أكبر من الناتج الوطني الخام

المنطقة	البلد	حصة الاقتصاد غير الرسمي%
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	أوكرانيا	52.2
	أذربيجان	60.6
أمريكا اللاتينية	بوليفيا	67.1
	باناما	64.1
	بيرو	59.9
	غواتامالا	51.5
	أوروغواي	51.1
آسيا الشرقية	تايلندا	52.6
أفريقيا الجنوبية	نيجيريا	57.9
	تنزانيا	58.3
	زيمبابوي	59.4

Source:World Bank,Op.Cit,p12.

يلعب الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا دورا هاما في استقبال المتعاملين الاقتصاديين غير الرسميين ،فالانفجار الديمغرافي وآثاره السلبية على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الطلب على العمل مقارنة مع العرض عليه،...الخ، هذه الأسباب ساعدت على تنامي وتزايد هذه الظاهرة في البلدان الإفريقية .

ثانيا- إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في المحيط الإفريقي:

إن المشكل الأساسي الذي ينبع منه القطاع غير الرسمي خاصة في البلدان الإفريقية هو نقص الشغل، فمسألة تنامي القطاع غير الرسمي والذي يطلق عليه أيضا اسم " غير المهيكل" ، ترجع إلى عدة أسباب أهمها:

1- النمو المتزايد للطلب على العمل.

2- النقص التدريجي لعرض العمل خاصة من قبل الوظيف العمومي، وفي مقابل ذلك النمو البطيء للقطاع الخاص.

3- النمو المستمر للقطاع غير الرسمي الذي عرف تناميا متزايدا خلال فترة وجيزة، وأصبح يمثل مركزا هاما لتوسيع و توزيع الأنشطة غير الرسمية.

ثالثا- محاولة فهم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الإفريقية:

يرتكز القطاع غير الرسمي في البلدان الإفريقية أساسا على وحدات صغيرة من الإنتاج ، توزيع السلع والخدمات المتواجدة في المناطق العمرانية ، وهي تسير من قبل أشخاص مستقلين يوظفون معهم في أغلب الأحيان أفرادا من عائلاتهم، أو بعض الأشخاص الذين لديهم خبرة، أو المبتدئين الذين يحاولون تعلم الحرف.

تمتاز هذه الوحدات ب:

1- عدم التصريح بالدخل المتحصل ، وهذا بقصد الهروب من دفع الضرائب.

2- تنشأ على هامش الهيئات التي تمنح القروض، والأسواق المنظمة.

3- غير معترف بها وليست مدعمة من طرف الدولة، وغير مصرح بها قانونيا.

رابعا- محيط الاقتصاد الكلي للسنغال:

هذا البلد الذي عاصمته داكار،يقدر عدد السكان فيه حوالي 13.711.597 نسمة **(Sénégal, 2009 :1)**.

يحتل اقتصاد السنغالي المرتبة الثالثة في اقتصاديات غرب إفريقيا هذا الأخير مفتوح نحو أوروبا و الهند، تعتبر فرنسا وايطاليا و الهند من أهم المتعاملين الاقتصاديين معه.

أهم إيرادات هذا البلد الصيد والسياحة، وهو ينتمي إلى البلدان الأفريقية الأكثر صناعية مع وجود شركات متعددة الجنسيات فيه و التي أغلبها فرنسية وأقلها أمريكية.

أما أهم صادراته فتتمثل في: الفول السوداني، الفوسفات، منتجات الأسماك، الفستق.

يمثل الجدول التالي أهم مؤشرات الاقتصادية لهذا البلد خلال الفترة الممتدة بين 2001-2007 :

الجدول رقم (06): أهم المؤشرات الاقتصادية للسنغال الفترة:2001-2007

المـؤشـ ـرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام (مليار فرنك افريقي*)	3575.5	3717.6	3960.8	4198.5	4536.4	4842.5	52337
معدل النمو السنوي (%)	4.6	2.7	6.7	5.6	5.5	3.6	5.8
معدل التضخم السنوي (%)	3.0	2.5	0.0	0.5	1.7	2.1	20
الديون الخارجية (مليار فرنك افريقي*)	2501.9	2450.8	2379.7	2023.5	2101.5	1944.8	1806.8
الايرادات (مليار فرنك افريقي*)	664.4	726.7	797.8	864.8	955.8	1044.6	1135.2
معدل التجارة الخارجية من PIB	-	-	65.4	65.8	69.5	70.2	67.9

***1 دولار= 447.81 فرنك افريقي حسب سنة 2007.**

Source: Comission du L'UEMOA: Principaux indicateurs économiques du Sénégal, 2008.

لقد سجل هذا البلد قفزة ايجابية واضحة خاصة من حيث معدل النمو الذي انتقل من 4.6% سنة 2001 إلى 5.8% سنة ،2007 بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم من 3% سنة 2001 إلى 2% سنة 2007، ومعدل البطالة الذي انخفضت مستوياته من 40% سنة 2001 إلى 8.7 % سنة 2007.

بعد استقلال السنغال سنة 1960، عرف معدل نمو إنتاجه ضعفا كبيرا ، لكنه بدأ فـي الارتفاع ابتداء من سنة 1970 أين شرع في تطبيق بـرامج الاسـتقرار علـى مسـتوى الاقتصاد الكلي.

ويعتبر السنغال أول بلد إفريقي من بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي خضع لبرامج إعادة الجدولة المفروضة عليه من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العـالمي في بداية الثمانينات، وتضمنت هذه البرامج مسار التوجه نحو اقتصاد السـوق مـن أجـل فرض استقرار للطلب، لكن هذه الأخيرة كانت لها نتائج سلبية على العمل: زيـادة الفقـر

والبطالة بسبب خوصصة المؤسسات وتسريح العمال، تنـامي القطـاع غيـر الرسـمي، ،...الخ.**(OMS,2006:2).**

حيث وجد نفسه السنغال أمام أزمة متعددة الجوانب:غلق المؤسسات، التوقف الإرادي عن العمل، المشاكل الاقتصادية غير المستقرة، عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات الأفراد،انخفاض القدرة الشرائية،...الخ.

كما أن فرص الشغل عرفت انخفاضا ملحوظا في هذا البلد بين 1985 و1990 ، وقد رافق هذه الأزمة تنامي قطاع غير رسمي بشكل سريع.

خامسا- تنامي الاقتصاد غير الرسمي في السنغال:

من بين أهم العوامل التي ساعدت على نمو الاقتصاد غير الرسمي في السنغال نذكر:

- النمو الديمغرافي المتزايد، وما رافقه من سوء توزيع في المعدات ووحدات الإنتاج التي تتلاءم مع القطاع الحديث، بالإضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي نحو المناطق العمرانية.
- تفاقم البطالة و تزايد الفقر الناتجان عن الإصلاحات التي حدثت على مستوى الاقتصاد الكلي.
- الإخفاق المدرسي: فالمحرومين من النظام الدراسي وغير المسجلين في هذا النظام يمثلون الجزء الكبير من القطاع غير الرسمي.

إن الاقتصاد غير الرسمي في السنغال يمثل الجزء الكبير من العمل خاصة في المناطق العمرانية، فحسب المنظمة العالمية للعمل التي قامت بتحقيق في سنة 1977 بداكار عاصمة السنغال، فقد أسفرت نتائج التحقيق على مايلي:

- حوالي 79.6% من وحدات القطاع غير الرسمي توجد في نشاطات قطاع الإنتاج.
- حوالي 15% منها توجد في أنشطة قطاع الخدمات.
- ونحو 5.7% منها توجد في قطاع المقاولة العمرانية.

أما التحقيق الذي أجري سنة 1988 فقد أعطى نظرة أوضح وأشمل عن القطاع غير الرسمي في داكار حيث ظهر هيكل القطاع غير الرسمي عبر مختلف الفروع الأنشطة كمايلي: **(OIT,1997 :8)**

- أنشطة التجارة أصبحت من بين أهم أنشطة القطاع غير الرسمي، إذ تمثل حوالي:72%.
- تمثل أنشطة الإنتاج حوالي 15.4%.
- أنشطة النقل تمثل حوالي 12.4% من مجموع الأنشطة .
- في حين أن قطاع المقاولة العمرانية يمثل حوالي 1.1% .

يمثل الجدول الموالي حجم القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام غير الزراعي المتعلق بالسنغال في سنة 1991:

الجدول رقم (07): نسبة القطاع غير الرسمي في السنغال خلال الفترة 1991-2001

القطاع غير الرسمي	1991 (النسبة%)	1995(النسبة%)	2001(النسبة%)
القطاع غير الرسمي من النشاط غير الزراعي	%76	%34.1	%37.2
القطاع غير الرسمي من النشاط الزراعي	-	%60	%52.5
القطاع غير الرسمي من القطاع الحضري	-	%5.7	%10.3

Source: Jacques Charmes: Informel sector, Poverty and Gender , a review of Empirical evidence, Back ground paper for the world developement Report 2000-2001,Washington, the world Bank.

- **Borel Fokom ,Francis Ndem, Nicolas Renge: Aspects économiques de l'efficacité externe de l'éducation au Sénégal , pole Dakar,2004.**

" إن القطاع غير الرسمي يعتبر أول مستخدم في هذا البلد، فحوالي 60% من السكان يعملون في هذا القطاع (حوالي 4 ملايين من اليد العاملة)، في حين يوجد فقط ما يقارب 250.000 مصرح بها في الضمان الاجتماعي.

هذا الفارق يعني أن معظم المؤسسات تعمل في ظل القطاع غير الرسمي، بل فرضت بعضها نفسها على المستوى العالمي ، فعلى سبيل المثال: الوكالة التجارية برامبوب **(Bara Mboup)** والتي توجد منذ 25 سنة ، تعمل بالشراكة مع شركة كوريا

الجنوبية **(Samsung)**، تتحصل على رقم أعمال يقدر ب 3.2 ملايين من الدولارات، حسب إحصائيات أجريت سنة 1998 ". **(Diouf,2003 :1)** .

كما أجري تحقيق آخر سنة 2001 من طرف المكتب الدولي للعمل في مدينة سانت لويس **(St-Louis)**، والذي تبين من خلاله أن أنشطة القطاع غير الرسمي تنقسم إلى مايلي:

- حوالي 61 % من هذه الأنشطة تمثل قطاع التجارة.
- 35% تمثل قطاع الحرف التقليدية.
- 4 % تمثل قطاع النقل والمواصلات.

إن رؤوس الأموال والاستثمارات لديها وزن هام في القطاع غير الرسمي، فمثلا مدينة داكار وحدها كانت تتوفر على قاعدة رأسمال تقدر ب 37.8 مليار فرنك إفريقي سنة 2004، و قد استخدم الفرع التجاري من هذه الحصة حوالي 62000 فرنك إفريقي، في حين استخدمت الصناعة ما يقارب ثلاثة أضعاف فرع التجارة أي حوالي 163000 فرنك إفريقي ، أما قطاع الخدمات فقد استخدم حوالي 260.000 فرنك إفريقي مثلما يوضحه الشكل التالي: **(Sigrid.C,2009:29).**

الشكل رقم (2): حصة أنشطة القطاعات من حجم الاستثمارات غير الرسمية في السنغال سنة 2004

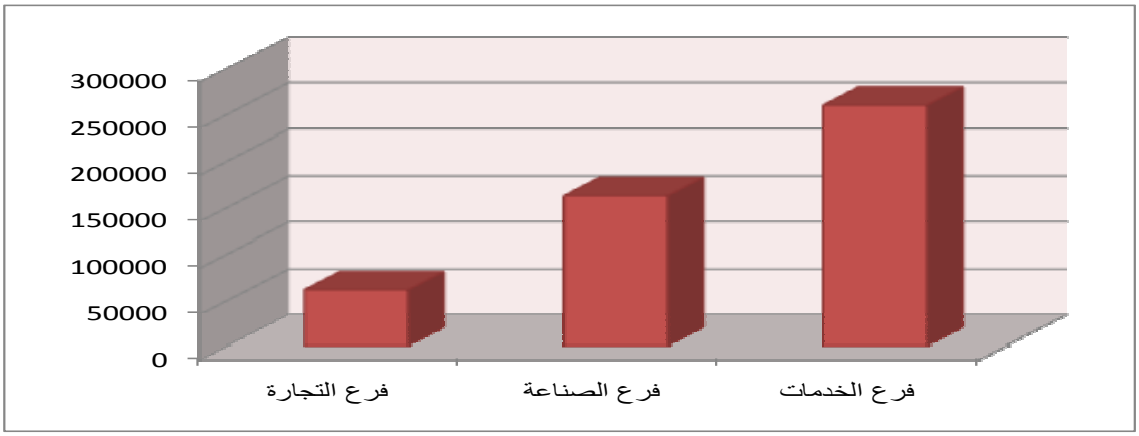

Source: Sigrid.C,Op.Cit:29

يعتمد القطاع الصناعي غير الرسمي في السنغال بشكل كبير على التكاليف الثابتة، بينما يعتمد قطاع الخدمات على التكاليف المتغيرة، وهذا راجع لاحتوائه بشكل كبير على وسائل النقل.**(Sigrid.C,2009:30).**

بمقارنة القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي في السنغال، يتبين أن القطاع الأول يعتمد الإنتاج فيه على سلع وسيطة يتحصل عليها بتكلفة قليلة، ويكون مصدرها عادة السلع المستوردة مما يخلق لهذا القطاع قدرة تنافسية معتبرة مع القطاع الرسمي، أما اليد العاملة الموجودة فيه فتكون غير مؤهلة مقارنة بالقطاع الرسمي لكن تتميز بكونها أقل سنا وتتضمن العنصر النسوي بشكل كبير، بالإضافة إلى تميز هذا القطاع بمعدلات مرتفعة من الخسارة نظرا لعدم كفاية رأس المال المستعمل فيه ونقص المعدات التكنولوجية الحديثة المستعملة.

سادسا- السياسات المتخذة اتجاه الاقتصاد غير الر سمي في السنغال:

في بادئ الأمر بحثت السلطات السنغالية عن مختلف الإجراءات والوسائل اللازمة للقضاء نهائيا على الاقتصاد غير الرسمي وهذا نظرا للآثار السلبية التي يخلفها هذا الأخير. لكن ومع مرور الوقت رأت هاته السلطات بأنه من الصعب جدا محو هذه الظاهرة وإنما يجب التعامل معها بصفة تجعلها تدمج تدريجيا في الاقتصاد الوطني واعتبارها كمرحلة انتقالية نحو الاقتصاد الحديث.

لقد وجدت السلطات السنغالية بأن القطاع غير الرسمي له قدرة هائلة على امتصاص البطالة، من أجل هذا الغرض اتبعت الدولة العديد من السياسات التي كان لها دورا كبيرا في تأطير هذا الأخير، وقد اعتبرت هذه السياسات حاليا كنموذجا ناجحا.

فقد مست مختلف البرامج الحكومية الموجهة للقطاع غير الرسمي الأنشطة التالية: الحرف التقليدية، الإنتاجية، والخدمات خاصة النقل، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية.

ومن بين أهم هذه السياسات: سياسات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة **(PME)**، والتي لعبت دورا هاما في العلاقات سوسيو- اقتصادية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تكوين، تحفيز، ترشيد وتوجيه المؤسسين ومدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المستقبل الذين يواجهون صعوبات في تسيير مشاريعهم.

كما ركزت الدولة على الدور الهام السوسيو- اقتصادي الذي يلعبه قطاع الحرف أمام الصعوبات التي يواجهها على مستوى الاقتصاد الكلي.

ويمكن ذكر أهم ما قامت به الدولة من مجهودات لتغيير وتحسين القطاع غير الرسمي فيمايلي:

1-الخدمات المقدمة على مستوى المنشأة: في هذا الصدد تم إنشاء خلية خاصة بالتعاملات السوسيو اقتصادية ، والتي تعتبر كخلية مساعدة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

2-مساهمات المؤسسات اتجاه القطاع غير الرسمي: تمثلت هذه المساهمات خاصة في إقامة مركز الفائدة الاقتصادية، وهذا من أجل تغطية النقص وغياب التسيير في القطاع غير الرسمي.

3- كما أن القطاع غير الرسمي يحتاج إلى دعم منظم خاصة في مجال التكوين،فمن أجل تقوية المؤهلات التقنية والمهنية لأصحاب العمل في هذا القطاع تم إنشاء ما يدعى بتكنولوجيات الجديدة لمعلوماتية الاتصال **(NTIC)**، كما قامت مدينة داكار وبالتعاون مع المعهد العالي لمقاولية التسيير بوضع سياسات التكوين مجانيا موجهة إلى كل الأشخاص بصفة عامة و إلى أصحاب نشاطات القطاع غير الرسمي بصفة خاصة.

أما فيما يتعلق بفرض الضرائب على هذا القطاع، فقد عملت الدولة على تقديم تسهيلات في هذا الأمر ، حيث قامت في عام 1993 بفرض على عمال القطاع غير الرسمي الرسم على القيمة المضافة ، لكنهم رفضوا بحجة أنهم لا يملكوا محاسبة منظمة تشبه المؤسسات الرسمية ، وبالتالي كان من المستحيل أن تعرف قيمة المبلغ الذي يدفع للدولة، من أجل ذلك أنشأت ثلاث أنواع من الضرائب تتلاءم مع طبيعة العمل في هذا القطاع هي: رسم التعادل ، الضريبة المهنية والضريبة الجزافية.

وقد واجهت الحكومة في بداية الأمر صعوبات في تطبيق هذه الضرائب نظرا لصعوبة الاتصال بعمال القطاع غير الرسمي وتوعيتهم، أما حاليا فمعظم اليد العاملة غير الرسمية تدفع ولو شيئا قليلا لخزينة الدولة.

كما قامت أيضا السلطات السنغالية بإنشاء صندوق دعم القطاع غير الرسمي، والذي يهدف إلى:

- الإدماج التدريجي للقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

- تقديم المساعدة لتحسين عوامل وظروف العمل في القطاع غير الرسمي.
- العمل على إدماج الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي.

بالإضافة إلى تشجيع عدة برامج التي كان لها دخلا قويا في تحسين وضعية القطاع غير الرسمي، كان أولها يحمل اسم وحدة الإنتاج وإصلاح الحرف **(UPPA)** والتي تهدف إلى وضع شبكة من وحدات صغيرة تكون قادرة على الإبداع، التجديد والتأقلم مع الاحتياجات الجديدة في السوق .

كما تقوم أيضا هذه الوحدة بإعطاء تكوينا كاملا يخص بالدرجة الأولى تحسين أداة الإنتاج وصناعة الحرف وهذا بالتعاون مع منظمات دولية تقوم بتمويل هذه المشاريع. **(BIT,1996 :5)** .

4- دعم وتطوير قطاع الفلاحة: بحكم أن الزراعة تعتبر من أهم موارد السنغال فقد قامت الدولة بتدعيم الفلاحين والمزارعين، بالإضافة إلى إحياء زراعة الكفاف التي تقوم على أساس مشاريع صغيرة في المناطق الريفية خاصة المتواجدة في وادي نهر السنغال، كما قامت أيضا السلطات السنغالية بإنشاء منظمات غير حكومية أهمها: منظمة المزارعين **(ASSESCAW)**، وتوسيع وحدات الإنتاج الخاصة بالخضر والفواكه.

كما قامت السلطات أيضا في هذا الصدد بتوجيه دورات تكوينية لمربي المواشي والأسماك والتي تهدف إلى معرفة أحدث التقنيات المستعملة في هذا المجال والتي بإمكانها زيادة إيرادات هذا القطاع، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض البنكية وتقديم مساعدات للمشاريع الصغيرة التي تعتمد عادة على أفراد أسرة واحدة.

5-تشجيع قطاع السياحة: نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، فقد قامت الدولة بتخصيص له سنويا مبلغا معتبرا من ميزانيتها من أجل تطويره وتحسينه، بالإضافة إلى قيامها بانجاز مشروع سياحي ضخم ستنتهي أشغاله في سنة 2010 أطلق عليه اسم **(قافلة من عجائب السنغال)** يهدف هذا الأخير إلى تحسين مختلف المناطق السياحية في هذا البلد خاصة التي تتميز بتواجد آثار قديمة فيها وهذا من أجل جلب أكبر عدد ممكن من السياح. كما تقوم السلطات بهذا الصدد إلى بناء فنادق سياحية جديدة وتحسين الخدمات فيها.

6- تطوير مصالح الجمارك وعصرنتها: مع التطور الكبير للتجارة والذي رافقه ظهور أشكال جديدة من الاحتيال والجريمة، قام السنغال باستحداث مصالح الجمارك بهدف تحسين مراقبة تدفق التجارة ووضع إطارا قانونيا لعمل المؤسسات المستوردة.

يمكن ذكر أهم الاستحداثات التي طرأت على مصالح الجمارك السنغالية فيمايلي:

- إنشاء هياكل لتسيير وتبسيط قانون الجمارك السنغالي والتي تهدف إلى إعطاء معلومات وافية لفهم نظام الجمارك، بالإضافة إلى توفير إحصائيات ومعلومات عن هذه المصالح.

- عصرنة نظام المعلومات عن طريق توفير برامج حديثة كبرامج التعريفية للمعلومات الوثائقية**(GAINE)** ومستودع البيانات**(ORBUS)**، والتي تسهل عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بالإحصائيات، الأنظمة، التخليص الجمركي، قيمة الضرائب والرسوم على جميع السلع المستوردة، تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بملفات المستوردين، تحليل أكثر دقة للمنتجات المستوردة لمعرفة أصل البلد المصنع وأصل البلد الذي يتم فيه شحن البضائع قبل الوصول إلى السنغال والتعريفات التي تدفع عليها، تحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية وأعضاء المنظمات التجارية(كالاتحاد الاقتصادي والنقدي، الاتحاد الأوروبي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،...الخ). كما تهدف هذه الإصلاحات في نظام المعلومات الجمركية إلى تشديد الرقابة على السلع المستوردة وبالتالي التقليل من استيراد السلع المزيفة (المقلدة). **(Augustin.N,2005:1).**

- إدخال إصلاحات جديدة على مستوى التدريب من خلال وضع خطة تدريبية حديثة لضباط الجمارك**.**

- إصلاح نظام الحوافز للموظفين في مصالح الجمارك وزيادة أجور العمل الإضافي.

- تطوير الشراكة مع بلدان أجنبية متطورة بغرض الاستفادة من تجاربها في ميدان عصرنة مصالح الجمارك.

7 – محاربة الفساد: هناك عدة عوامل ساعدت على تنامي الفساد في السنغال نذكر أهمها: **(Management .SI,2007:7)**

- انتشار البيروقراطية وعدم قدرة الدولة على التحكم فيها.

- ضعف آليات المساءلة.

- محدودية الوصول إلى المعلومات الحكومية.
- تطبيق اللامركزية في نطاق محدود.
- قلة مشاركة المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد.
- نقص الشفافية في العمليات الحكومية وانعدام الرقابة والحكم الذاتي للمؤسسات التنظيمية المكلفة بمراقبة النفقات العامة.

وعلى الرغم من المجهودات التي تقوم بها السلطات لمحاربة هذه الظاهرة كإنشاء مؤسسات جديدة لتعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد مثل: البرنامج الوطني للحكم الراشد **(PNBG)**، لجنة مكافحة الفساد **(CNLCC)** ، بالإضافة إلى إدخال إصلاحات جديدة على العمليات المتعلقة بالمشتريات العامة وإنشاء معهد مستقل يقوك بمراجعة العمليات الداخلية للحسابات العملية عن طريق المفتشية العامة للدولة وديوان المحاسبة. إلا أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 يظهر بأن هناك تحسنات طفيفة خاصة من حيث الأداء الجيد للحكم، الحرية التجارية والمالية، إلا أنه مازال على السنغال القيام بمجهودات إضافية من أجل التقليل من حدة الفساد.

تمثل الأشكال التالية وضعية الفساد في السنغال بمختلف مؤشراته خلال الفترة: 1996-2008.

الشكل رقم (3): التصويت والمساءلة (1996-2008)

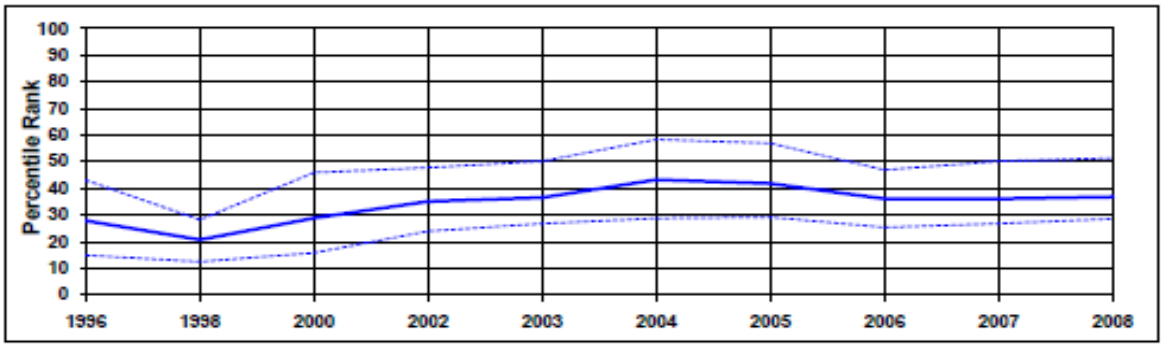

Source: Governance Matters: Country data report for SENEGAL1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم(4): فعالية الحكومة (1996-2008)

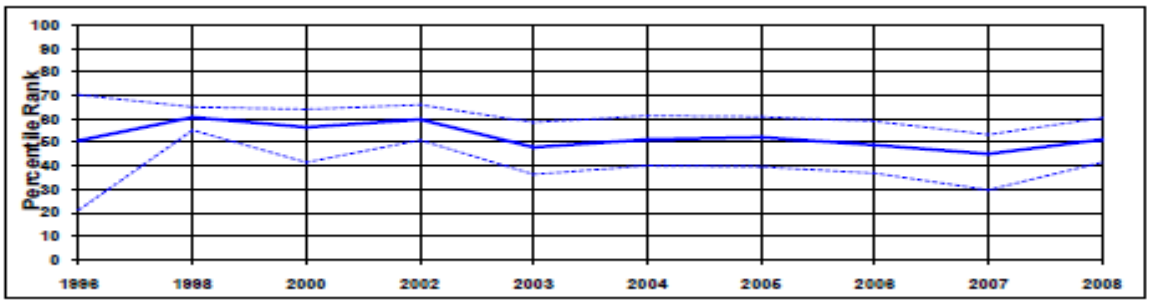

Source: Governance Matters: Country data report for SENEGAL1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم(5): سيادة القانون (1996-2008)

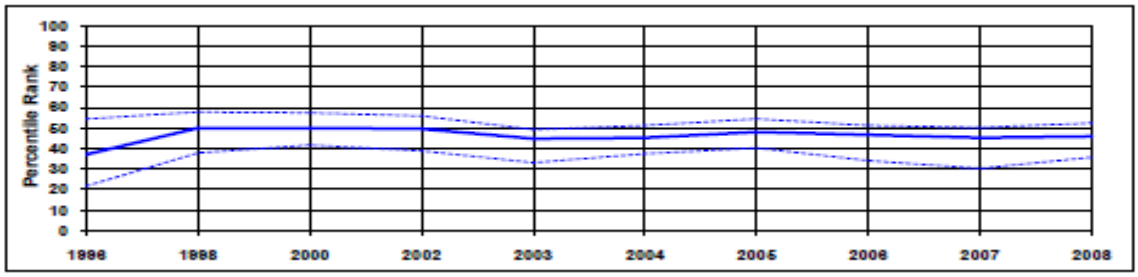

Source: Governance Matters: Country data report for SENEGAL1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم (6): التحكم في الفساد (1996-2008)

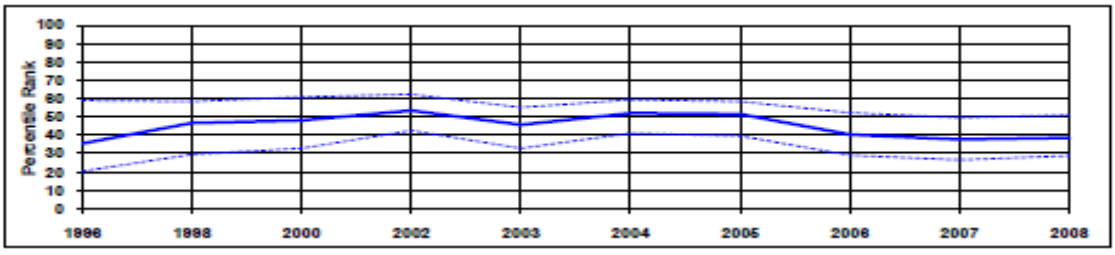

Source: Governance Matters: Country data report for SENEGAL1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

المبحث الثالث: عرض تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

عرف الاقتصاد التونسي تحولات جذرية أدت إلى تميزه بنوع من الاستقرار، عكس اقتصاديات البلدان النامية الأخرى التي عرفت حالات مضطربة بعد خضوعها لبرامج التصحيح الهيكلي.

أولا- المحيط الاقتصادي

لقد عان هذا الاقتصاد قبل الإصلاحات من عدة اضطرابات وحالات عدم الاستقرار: كارتفاع مستوى المديونية الخارجية، وارتفاع معدل النمو السنوي للواردات الذي فاق معدل النمو السنوي للصادرات، بالإضافة إلى تدهور الاحتياطي من النقد الأجنبي، والنمو السلبي لمعدل النمو الذي قدر ب- 1.2 % .

في سنة 1972 عرف الاقتصاد التونسي تغيرات جوهرية، حيث أخذت السياسة الاقتصادية المنتهجة نمطا جديدا من خلال الانفتاح على الخارج ، وذلك عن طريق إمضاء عدة اتفاقيات للتبادل الحر، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وكذا الصادرات التي اعتمدت بصفة خاصة على قطاعات زراعية، تصنيعية، ومنجمية بالإضافة إلى السياحة التي تلعب دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد التونسي إذ تغطي حوالي 50% من عجز الميزان التجاري، فقد سجل عام 2004 حوالي: 5 ملايين سائح. ويتوقع أن يصل عددهم سنة 2016 إلى نحو 100 مليون سائح.
(Office national du tourisme tunisien,2008).

كما تساهم أيضا صناعة النسيج والميكانيك أيضا بقسط معتبر في الصادرات التونسية.

إن تطبيق الاقتصاد التونسي لبرنامج التصحيح الهيكلي والذي بدأ منذ سنة 1986، أصبح يضرب به المثل من قبل المؤسسات المالية الدولية نظرا لتحقيقه نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية ومعدل النمو خاصة في عقد التسعينات مع التوجه للخوصصة وتبسيط بنية الضرائب، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا ايجابيا خلال الفترة 1990-1994 بحوالي 11.7% كمتوسط سنوي، و 2.4 % كنموا حقيقيا خلال سنة 1995، و 5 % خلال سنتي2003-2004.**(عبد العزيز.ش،20:2004).**

كما سجل أيضا معدل التضخم ترجعا من 6.2 % سنة 1995 الى2.7 % سنة 2003.

لقد حقق هذا البلد تقدما فيما يخص موقعه كمركز للتجارة العالمية، إذ وقعت تونس العديد من الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي (منطقة التجارة الأوروبية) والتي تتضمن إزالة التعريفة الجمركية تدريجيا على كافة السلع الصناعية لمدة عشرة أعوام حتى عام 2008.

كما يشرف الاتحاد الأوروبي على برنامج الدولة المتعلق بتحسين إنتاجية المؤسسات التونسية وتحضيرها للدخول إلى المنافسة في الأسواق العالمية مع العلم بأن تونس عضوة في المنظمة العالمية للتجارة.

بالإضافة إلى تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي، فهي تتعامل أيضا وبشكل كبير مع بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا التي تستورد منها الغاز والنفط وتصدر لها منتوجات صناعية.

يمثل الجدول رقم (8) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد التونسي:

الجدول رقم (8): أهم مؤشرات الاقتصادية الفترة 2001-2008

الوحدة: (مليار دولار)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الوطني الخام	62.8	64.5	63	68.23	70.88	82.85	89.74	76.07
معدل النمو (%)	4.1	5.2	3.5	0.1-	4.4	0.9	4.7	7.2
معدل التضخم(%)	3	2.7	2.5	2.7	4.1	2.1	4.6	3.1
الديون الخارجية	13	11.5	13.6	14.39	14.71	16.09	18.37	19.27
الصادرات	6.1	6.6	6.8	8.035	9.926	10.3	11.61	15.15
الواردات	8.4	8.9	8.7	10.3	11.52	12.86	13.89	18.02
معدل البطالة(%)	15.6	15.6	15.4	14.3	13.8	14.2	13.9	14.1

Source : Banque centrale de Tunisie, information en ligne, www.ins.nat.tn
CIA world Factbook, 2008.

حسب التقرير العالمي السنوي 2008-2009 لمنتدى دافوس(World Economic Forum) حول التنافسية الاقتصادية ، فقد احتلت تونس المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيـا، والمرتبـة الرابعة في العالم العربي، وحصلت على الرتبة 35 في المؤشر العـام للقـدرة التنافسـية للاقتصاد على الصعيد الدولي من أصل 134 دولة.

يعتمد هذا التقرير في تصنيفه على:

- المؤسسات والبنية التحتية.
- استقرار الاقتصاد الكلي.
- الصحة والتعليم الابتدائي والعالي والتكوين المهني.
- نجاعة الأسواق وحجمها.
- جدوى سوق الشغل.
- درجة تقنية الأسواق المالية.
- المهارة التكنولوجية ومناخ الأعمال والتجديد.

كما تتطلع تونس إلى أن تكون موقعا إقليميا في المتوسط لتبادل الخـدمات وجلـب الاستثمارات الأجنبية**(Arabia Forum,2009:2)**.

ثانيا- الاقتصاد غير الرسمي في تونس:

يضم القطاع غير الرسمي في تونس مجموعة الأنشطة الصغيرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، تهدف في مجملها إلى تحقيق هدفين:**(Mohsen.T,1989:4).**

- الهدف الأول: يصبوا إلى تطوير العمل الخاص بالمؤسسات التي توفر أدنى دخول المتعلقة بالأنشطة التي تمارسها بالرغم من محدودية المحيط الاقتصادي والمالي الخاص بها.

- الهدف الثاني: هو البحث عن تعظيم الإنتاج و الربح، بكل الطرق مهما كانت صفتها (قانونية أو غير قانونية).

و يمكن حصر أهم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في تونس في النقاط التالية:

1- انهيار النظام الاشتراكي، وانتهاج الاقتصاد التونسي للحرية الاقتصادية ابتداء من سنة 1970.

2- عجز القطاع الرسمي عن خلق مناصب الشغل الخاصة بفئة الشباب وخاصـة غيـر المؤهلين منهم.
3- سهولة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي، فهذه الأخيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة أو معدات وتكوين مهني كبير.
4- تطور قطاع السياحة والحرف التقليدية، مما ساهم بشكل كبير على تنامي المؤسسـات الصغيرة غير القانونية.
5- التزايد الكبير لفئة الشباب خاصة غير المؤهلين منهم.

يتكون القطاع غير الرسمي في تونس من عدة شركات مصغرة تختلف أنشطتها مـن تجارية، صناعية وإنتاجية للسلع والخدمات، تتميز بحجم متوسط وضعف التنظيم فيها.

إن مثل هاته المؤسسات المصغرة لا تعمل في ظل اللا شرعية القانونية، وإنما في إطار الشرعية المتساهلة والمتسامحة.

فهدف الإدارة الضريبية التونسية هو البحث عن طريقة لتنظيم هذا القطاع بطرق تسامحية بالنظر إلى الايجابيات الاجتماعية التي يقدمها هذا الأخير، إذ يؤمن معيشة حوالي 15 ألف عائلة لم يستطع القطاع الرسمي تلبية حاجاتها، وليس متابعة أصحابه لمعاقبتهم على عدم دفعهم للضرائب أو عدم إدلاء بتصريحاتهم لصندوق الضمان الاجتماعي. **(Mondher.B,2004:5).**

ثالثا- حجم القطاع غير الرسمي في تونس:

عموما فان القطاع غير الرسمي في تونس يضم المؤسسات التي توظف أقل من ستة (06) عمال (حوالي 69.862 مؤسسة).

يمثل الجدول رقم(9) حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس مابين الفترة: 1981-2003.

الجدول رقم(9) حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس مابين الفترة: 1981-2003.

القطاع غيرالرسمي	1981	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2003
عدد المؤسسات الصغيرة غير الرسمية	126.9	423.1	500	690	788	825	1100	1230	1399	7895
القطاع غير الرسمي خارج الزراعة(%)	-	%24	%39	-	-	%44	%48.7	-	%51	%33
حجم القطاع غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(%)	-	%45	%44	%43	%46	%57	%53	-	-	%50
المرأة في القطاع غير الرسمي	-	%11	%11	-	%12	-	%13.9	-	%18.1	%36

Source: ILO: Persons employed in the informel sector selected countries urban and rural, stat working paper, n1, 2002.

- Anis Kacem et autre: libéralisation commerciale, économie informellle et capital social vers un regard critique et application aux pays du maghreb,2006,p18.

- Ilo, Op.Cit,2003,p4.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع متزايد في حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ بلغ سنة 2003 حوالي 50%، بالإضافة إلى إسهام المرأة بصفة كبيرة فيه حسب وصلت نسبة المرأة في القطاع غير الرسمي سنة 1997 إلى حوالي 18%.

رابعا- نوعية القطاع غير الرسمي في تونس:

حسب مختلف التحقيقات والتحاليل المجراة على الاقتصاد غير الرسمي التونسي، فان هذا الأخير يشكل هيكلا جد متشابك يتكون على الأقل من أربعة فروع مختلفة أهمها:

1 - الفرع الأول: القطاع غير الرسمي التساهمي الأولي:

يلعب مثل هذا النوع من القطاع ديناميكية اقتصادية جد هامة فهو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب العمل في جو ملائم.

كما تسمح منتجات هذا القطاع بالاندماج مع الحياة الاقتصادية والدخول في المنافسة مع أكبر مؤسسات القطاع الحديث (الرسمي) **(Carlos.M,2001:33)**.

إن القطاع غير الرسمي الأولي يهدف إلى التحول إلى قطاع ذو هيكل تنظيمي.

2- الفرع الثاني: القطاع غير الرسمي التساهمي الثانوي:

يتميز هذا القطاع بيد عاملة أقل تكوينا، كما تتميز تجهيزاته بنوعية أقل جودة مقارنة بالقطاع غير الرسمي الأولي إلا أن أهداف القطاع الثانوي لا تختلف عن أهداف القطاع الأولي، إذ أن مؤسسات هذا الأخير تحاول تحسين وضعيتها من أجل إيجاد وضع أكثر تنظيما من تحقيق مبتغاها الذي يتمثل في التحول إلى شكل من أشكال القطاع الأول.

(Serge.L,1989:230).

3- الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي الحرفي:

يسير هذا الفرع من قبل حرفيين متخصصين وهو يتألف من مؤسسات مصغرة حرفية تكبر شيئا فشيئا لتندمج في المحيط الاقتصادي مع احتفاظها بمميزاتها التقليدية.

4-النوع الرابع: القطاع غير الرسمي الهامشي:

ينشأ مثل هذا النوع من جراء البطالة المتفشية وعموما فان أصحاب الحرف في مثل هذا القطاع ينتمون إلى أسر فقيرة ، وتتميز أنشطة هذا الفرع بضعف رأسمالها مما تسمح لأصحابها بتحقيق إشباع حاجاتهم الأساسية فقط.

خامسا-الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع غير الرسمي:

إلى غاية 1981 كانت المهن الصغيرة والحرف التقليدية مهمشة كليا في القطاع الاقتصادي، بالرغم من أنها تخضع لنفس القواعد والقوانين المفروضة على الصناعات الكبيرة، لكنها لم تكن تستفيد من نفس الايجابيات التي تتحصل عليها المؤسسات الأخرى، وذلك نظرا لصغر حجمها (ضعف رأسمال والاستثمار، عدم كفاية الضمانات الممنوحة إلى البنوك...الخ)، كل هذا جعل مثل هاته الحرف تسلك مسارا آخرا والمتمثل في الدخول إلى القطاع غير الرسمي.

في سنة 1982 أخذت السلطات التونسية بعين الاعتبار الجانب الايجابي الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالنشاطات غير الرسمية المتمثلة في الحرف التقليدية، فقامت بإنشاء صندوقا وطنيا لمساعدة الحرفيين وأصحاب المهن الصغيرة **(FONAPRAM)**، يعمل هذا الأخير في إطار سياسة تشغيل وتشجيع

المؤسسات والمشاريع الصغيرة، إذ يقدم خدماته لكل شخص مقيم في تونس يحمل مؤهلات مهنية ويمارس حرفة معينة.

أما الامتيازات المقدمة للمستفيدين من خدمات هذا الصندوق فتتمثل خاصة في تخفيضات جمركية على حقوق الرسوم المفروضة على الواردات من المعدات الخاصة بالمشروع.

كما يقوم هذا الصندوق أيضا بتشجيع ودعم المقاولين غير الرسميين الحاصلين على شهادات مهنية إذ يحق لهم الاستفادة من دعم لتطوير مشاريعهم الصغيرة.

ويستفيد من هذا الدعم أيضـا البطـالون المتحصـلون علـى شـهادات جامعيـة **(Serge.L,1989:240).**

سادسا-الإجراءات المتخذة في تونس اتجاه القطاع غير الرسمي:

1- سياسة إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني:

قامت السلطات التونسية باتخاذ عدة إجراءات وإتباع مختلف السياسات التي من شأنها توفير مناصب الشغل للبطالين وتنمية القطاعات التالية: الزراعة والصيد، الحرف التقليدية، وذلك عن طريق تعديل السياسة الضريبية ،الجمركية، والمالية التي تعتمد على جلب مختلف مصادر التمويل التي تعتمد على إيرادات الميزانية العامة للدولة وخلق صناديق خاصة بهذا التمويل،حيث تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الزراعة والصيد البحري **(FOSDA et FOSEP)** .

بالإضافة إلى إنشاء صندوق آخر يسمى بصندوق القرض التعاضدي **(CLCM)** ، وخلق صندوق اشتراكات التعاضدية الفلاحية، وهذا من أجل تسهيل منح القروض للفلاحين أصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة .

أما فيما يخص المهن الخاصة بالحرف التقليدية و المهن الصغيرة، فقد تم وضع تحت تصرفها صندوق يدعى بالصندوق الوطني للحرف والصناعات الصغيرة **(FONAPRA)** .

كما أنشأ أيضا الصندوق الوطني للضمانات، والذي يهتم بالتمويل البنكي للمؤسسات المتوسطة.

2- التضامن والدعم المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة:

اتخذت السلطات التونسية عدة إجراءات و تدابير لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة أهمها: إنشاء صندوق التضامن الوطني **(FSN)**، صندوق عروض العمل، ونظام القروض الصغيرة الممنوحة من طرف البنك التونسي للتضامن والبنك الإسلامي.

2-1-تجربة البنك الإسلامي :

أنشأ البنك الإسلامي التونسي سنة 1983 مهمته هو تقديم قروض دون ضمانات، لكن يشترط تقاسم الربح والخسارة مع المقترضين إن وجد ذلك. يختص هذا الأخير بشكل كبير في منح القروض الصغيرة، وتعتبر المرابحة من بين أهم تقنيات تمويله (تمويل قصير المدى) التي يتولى بموجبها البنك شراء السلع المراد شرائها من قبل الزبون، ثم يبيعها إليه مرة أخرى بسعر يتجاوز السعر العادي لهذه السلعة، على أن يتم تسديد مبلغها بالتقسيط لمدة تصل إلى حوالي سنتين (من 3 إلى 18 شهر).

كما للبنك أيضا تقنية أخرى يستعملها في تمويلاته تدعى بالمشاركة وهي تقنية متوسطة الأجل، بموجب هذه التقنية يقوم البنك الإسلامي التونسي بتقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى منه أية فائدة محددة من قبل، وإنما يتفق مع هذا المتعامل المشاركة في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة وكل ذلك وفق قواعد عادلة وأسس توزيعية متفق عليها في العقد ذاته.

ويستخدم البنك الإسلامي أيضا تقنية المضاربة التي تتمثل في عقد يتفق بموجبه طرفان على القيام بنشاط ما، حيث يمول هذا النشاط من قبل البنك الإسلامي، أما العميل فيقدم جهده وعمله. إن حدث ووقعت خسارة فان البنك الإسلامي هو الذي يتحملها لوحده، لأن العميل خسر جهده ووقته، بشرط أن لا يكون هو المتسبب في هذه الخسارة. عادة ما يكون توزيع العائد والربح في نهاية عملية المضاربة.**(Mondher.B,2004:10).**

2-2- الموارد المالية الأخرى:

أ- البنك التونسي للتضامن (BTS):

أنشأ هذا البنك عام 1997 بهدف دعم وتشجيع منح القروض الصغيرة التي توجه خاصة لأصحاب المهن الصغيرة والأنشطة غير الرسمية، بالإضافة إلى أصحاب التجارة

الصغيرة، وفي المقابل تقدم تسهيلات فيما يخص استرجاع القروض وفوائدها حيث يقدر معدل الفائدة بحوالي 5% كل سنة.

كذلك من بين أهداف هذا النوع من البنوك مساعدة المحتاجين من فئة الشباب المؤهلين الذين لا يملكوا وسائل ومعدات من أجل إنشاء مشروع ما، حيث لا يشترط هذا البنك ضمانات على القروض الممنوحة.

حقق البنك التونسي للتضامن حوالي 70% من أهدافه، فبعد 3 سنوات من ممارسة نشاطه، تلقى هذا الأخير حوالي 67034 طلبية خاصة بالقروض، وبعد دراسة 57084 من هاته الملفات، قبلت منها 28020، مما سمح بخلق حوالي 40.000 منصب عمل جديد.

تجدر للإشارة الى أن معظم القروض توجه خصيصا إلى شراء المعدات والأدوات الخاصة بالمشاريع الممولة **.(BTS ,2000 :16) .**

ب- صندوق التضامن الوطني(FNS) :

أنشأ هذا الصندوق عام 1992 وهو تابع للخزينة العمومية، من أهم أهداف برامجه التشغيل ، فهو قادر على خلق مصادر لدخول مستقرة للأفراد.ففي الفترة الممتدة ما بين 1994و1997، قام هذا الأخير بتمويل حوالي 31345 مشروع. **(FSN ,1997 :18)** .

ج- الصندوق الوطني للعمل:

أنشأ هذا الصندوق حديثا بهدف تقليص معدل البطالة عن طريق البحث عن العمل لفئة الشباب خاصة المتحصلين منهم على شهادات تعليمية.

يمول هذا الصندوق من طرف الدولة، المؤسسات والجمعيات. لقد حقق هذا الأخير أهدافه المرجوة ففي سنة 2000 أكثر من 60.000 مساعدات قدمت لفئة الشباب، منها 9000 كانت في شكل قروض وجهت لمساعدة المشاريع الصغيرة.

كما يمكن الإشارة إلى تجارب الأخرى مثل تجربة الوحدة التونسية للتضامن الاجتماعي **(UTSS) .(Redha.l.,2002:2).**والتي تتضمن خاصة برنامج الحماية الاجتماعية للطبقة المتدنية، حيث تم وضع نظام لتمويل المشاريع الصغيرة سنة 1998، وممول منه حوالي 6000 مشروع.

أما فيما يخص فئة النساء فقد استفادت من شهادات خاصة منحت لهن من طرف وزارة أعمال النساء والأسرة **(MAFF)**، وذلك من أجل مساعدتهن على ممارسة أنشطة

اقتصادية تسمح لهن بالاستفادة من القروض بسهولة، بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للنساء التونسيات **(UNFT)** ، والذي يهتم خاصة بمساعدة النساء في مجال التكوين المهني والتعلم من أجل خلق مقاولية نسائية **(L'entrepreneuriat féminin) (Pierre.N.D,2005:173).**

3- تشجيع قطاع السياحة:

نظرا لما للسياحة من تأثير كبير في توظيف اليد العاملة من جهة ودخـول العملـة الصعبة إلى البلد بشكل متزايد من جهة أخرى يتحتم على قطاع السياحة وعلى السـاهرين عليه أن يقدموا الحلول الملائمة من أجل تحديث وتطوير هذا القطاع : كتقسـيم العطـل، تشويق السياح بأسـاليب جديدة،تشـجيع الإقامـات القصـيرة، بـروز منافسـين جـدد، ... الخ.

لقد قامت الدولة بوضع خطة عملية من أجل هذا القطاع تتكون ممايلي:

- تعزيز موقع تونس في الأسواق الأوروبية التقليدية والتزامها بسياسة أكثر حرصا على احتلال أسواق جديدة (دول الخليج، الصين، اليابان،...) وذلك عن طريق:

1. إنشاء مرصد لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بالقطاع السياحي (طلبات – عروض- المداخيل – التشغيل) ثم القيام بعد ذلك بدراسات وإحصائيات للإحاطة بالقطاع مع متابعة تطورات وتحولات الأسواق الخارجية.
2. إنشاء صندوق القدرة التنافسية الذي يموله أصحاب النزل يضاف مدخوله إلى الميزانية التي تخصصها الدولة سنويا للتسويق قصد تدعيم وتنويع المنتوج السياحي لدى الأسواق الكبرى.
3. إحداث لجنة وطنية للسياحة مكلفة خاصة بتحديد الأولويات وتنسيق تطوير السياحة التونسية والنهوض بها في المناطق السياحية .
4. التكنولوجيات الحديثة وخاصة السياحة الالكترونية التي تعرض برنامجا متميزا واضحا للنهوض بالمنتوج السياحي، فقد تم خلال سنة 2007 تنشيط موقعا رسميا

للسياحة يجمع بين وزارة السياحة، الجمعية التونسية لأصحاب النزل والجمعية التونسية لوكالات الأسفار.**(Ministère du tourisme,2009:3).**

يهدف هذا الموقع إلى توزيع أقصى المعلومات عن السياحة التونسية كما يشكل مركزية للحجز مفتوحة على مختلف العوامل (وكالة أسفار، أصحاب نزل).

- تنويع المنتوج للحد من المظهر الموسمي الذي يطبع على القطاع السياحي التونسي وذلك عن طريق :

1.إنشاء محطات سياحية مندمجة على ساحل البحر تعرض منتوجا متنوعا يكمل منتوج السياحة البحرية المتوفرة حاليا**.**
2.النهوض بالسياحة الثقافية وذلك بإحياء المواقع الأركيولوجية الموجودة والتي أصبحت شاهدا على مختلف الحضارات التي تعاقبت على بلادنا (بونيقية، رومانية، إسلامية،...).
3.تنمية السياحة البيئية (منتزهات وطنية، محميات طبيعية، ...الخ)،السياحة الترفيهية، سياحة المناسبات، السياحة الشّاطئية، ...الخ
4. تنويع المنتوج السياحي الصحراوي وتكثيفه مع المحافظة على طابعه الخاص حتى يتمكن من منافسة منتوجات بلدان البحر الأبيض المتوسط.

- تدعيم السياسة الرامية إلى تحسين وتجميل المحيط بالمناطق السياحية الموجودة في هذا البلد عن طريق: **(Ministère du tourisme,2009:4)**

1.إنشاء صندوق حماية المناطق السياحية ممول من طرف مهنيي القطاع بنسبة 1 % من رقم أعمالهم، يساهم هذا الأخير في تمويل أشغال التهيئة العمرانية والتشجير الرامية إلى حماية المحيط وإثرائه.
2.التعاون المتناغم بين الهياكل الساهرة على تسيير القطاع السياحي والهياكل المكلفة بالمحيط والتهيئة الترابية.
3. إصدار مجموعة من النصوص القانونية:

*- الأمر الصادر في 13 مارس 1991 الذي يفرض على كل مستثمر سياحي القيام مسبقا بدراسة حول إمكانية تأثير مشروعه على المحيط الطبيعي.

*- مجلة التهيئة العمرانية الصادرة في 28 نوفمبر 1994 التي تدعو إلى حسن استغلال الأرض واستعمال مواد البناء بصفة محكمة، مع احترام خصوصية الهندسة المعمارية المحلية .

*- القانون الصادر في 24 جويلية 1994 الخاص بإنشاء وكالة حماية السواحل وتهيئتها، والتي تهدف إلى ضبط الشروط الفعلية للتنمية المستديمة بالسواحل.

- إرساء أنظمة تضمن النوعية الكاملة للمنتوج التونسي، نذكر أهمها:

1- **النظام الأول**: يهتم بتصنيف النزل.

2- **النظام الثاني:** يهتم بالتأهيل ويشمل خمسة وأربعين نزلا يحتوي على 22000 سرير.

3-**النظام الثالث:** يهتم بالمواصفات وتسليم الشهادات، بالاشتراك مع المركز الأوروبي للمواصفات في هذا المجال من أجل تمكين تطبيق المعايير والضوابط الأوروبية مع المواصفات التونسية.

- دراسة برامج التكوين المهني والمصادقة عليها والسهر على تطبيقها بالتعاون مع الهياكل المعنية.

4-تشجيع الاستثمار الأجنبي:

قامت تونس بتشجيع الاستثمار الأجنبي نظرا لأهميته ،إذ يساهم هذا الأخير بشكل كبير في توظيف اليد العاملة خاصة المثقفة منها، ولعل أهم المقومات التي ساعدت على تحفيز الاستثمار الأجنبي في تونس نذكر:

- قربها من السوق الأوروبية الكبيرة ومن الأسواق المغاربية والشرق الأوسط مكنها من الاستفادة من عدم تكاليف باهضة المتعلقة بنقل السلع من جهة، ومن جهة أخرى تزويد الأسواق الأجنبية في آجال قصيرة مقارنة بعدة دول منافسة.

- الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي سمح بإرساء مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تمتع تونس بسمعة طيبة في الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية، بالإضافة إلى توقيعها للعديد من الاتفاقيات المتعلقة بضمان الاستثمار وعدم ازدواجية الضرائب وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم الدولي وحماية الملكية الفكرية. علما بأن تونس تحتل المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي ومكانة متميزة بين البلدان الصاعدة في مجال ثقة المستثمرين.

- قدرة تنافسية جيدة: حيث صنفتها الدراسة التي قام بها المؤتمر الاقتصادي الدولي لدافوس في المرتبة **38** من مجموع **102** بلد شملتهم الدراسة بخصوص القدرة التنافسية .

- توفر نظام جبائي مشجع على الاستثمار يبرز خاصة من خلال أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات التي نصت على امتيازات مشتركة لمختلف الأنشطة وعلى امتيازات خصوصية لبعض الأنشطة ذات الأولوية مثل الفلاحة والصيد البحري .

- هياكل مساندة ملائمة وضعتها تونس قصد النهوض بالاستثمار كوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وكالة النهوض بالصناعة، وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي، مركز النهوض بالصادرات،...الخ.

- وجود منظومة متطورة للنقل: حيث توجد 8 موانئ تجارية مجهزة بكافة المرافق الضرورية تؤمن النقل بين تونس وموانئ " مرسيليا" ،"جنوة" و"برشلونة" بصفة منتظمة وفي وقت زماني لا يتجاوز 24 ساعة. كما تتميز البنية الأساسية في مجال النقل بوجود7 مطارات دولية موزعة على مختلف مناطق البلاد تؤمن الرحلات الجوية إلى مختلف البلدان بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. ومن جهة أخرى تمكن البنية التحتية و شبكة الطرقات المتطورة التي يقدر طولها بحوالي 32 ألف كلم من الوصول بسرعة إلى مختلف المناطق الاقتصادية بالبلاد والربط مع الدول المجاورة.

-توفر شبكة اتصالات ملائمة مكنت الاستثمارات الضخمة المنجزة حديثا في مجال الاتصالات من تجهيز البلاد ببنية أساسية اتصالية عصرية ومن شبكات تمكن من

تغطية كافة المناطق، بالإضافة إلى توفير خدمات الهاتف النقال والانترنت التي تساعد بشكل كبير في استقبال المعطيات.

- تشجيع منح القروض لتشجيع الاستثمار، حيث مكنت الشراكة والاتفاقيات المبرمة مع عديد البلدان الصديقة من توفير خطوط منح القروض بشروط ميسرة تساهم في تمويل المشاريع.

- منح تسهيلات للمستثمر الأجنبي عن طريق: **(وكالة النهوض بالاستثمارات،3:2008)**

- حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول التي يملكها المستثمر الأجنبي بما في ذلك الربح المحقق عند عملية البيع وفقا لما جاء في القانون عدد 48 لسنة 1993 بتاريخ 03 ماي 1993 المقر لحرية التحويلات المتعلقة بالمدّفوعات اتجاه الخارج .
- حماية الاستثمارات في إطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلدان العربية وعدة دول أخرى منها ألمانيا وبلجيكيا وكوريا الجنوبية واسبانيا وفرنسا واندونيسيا وايطاليا والبرتغال وبريطانيا والسويد وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا .
- عدم الازدواج الضريبي الذي تم إقراره في إطار الاتفاقيات الثنائية الممضاة مع عديد الدول منها خاصة ألمانيا والنمسا وبلجيكيا وكندا وكوريا الجنوبية والدنمارك ومصر وإسبانيا وفرنسا واندونيسيا وإيطاليا والأردن والنرويج وبريطانيا العظمى والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان إتحاد المغرب العربي .
- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بناء على انضمام تونس لاتفاقية نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958، بالإضافة إلى إصدار مجلة التحكيم الجديدة بتونس خلال سنة 1993 .
- تغطية المخاطر غير التجارية عن طريق انضمام تونس للوكالات العالمية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، فهي عضوة في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار **(MIGA)**، الرابطة العالمية لوكالات الترويج**(WAIPA)**، والمنظمة العالمية للتجارة.
- الاتفاقية الأورومتوسطية بين تونس والمجموعة الأوروبية .

- إبرام اتفاق شراكة مع المجموعة الأوروبية للتبادل الحر.

تحتل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في تونس النسبة الأكبر مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخرى إذ تقدر بحوالي 80% من مجموع الاستثمارات الأجنبية وذلك بسبب العلاقات التجارية القوية بين تونس والاتحاد الأوروبي والمتمثلة خاصة في اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت ضمن إطار الشراكة الأورومتوسطية والتي كانت تونس أولى دول حوض المتوسط في توقيعها عام 1995 . وتبقى شركة «بريتيش غاز» أكبر مستثمر أجنبي في تونس في قطاع استخراج الغاز، و قد خلقت فرص عمل لقرابة 4000 عامل.

يمثل الشكل (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة 2002-2008.

الشكل (7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس. الفترة 2002-2008.

الوحدة: مليون دولار

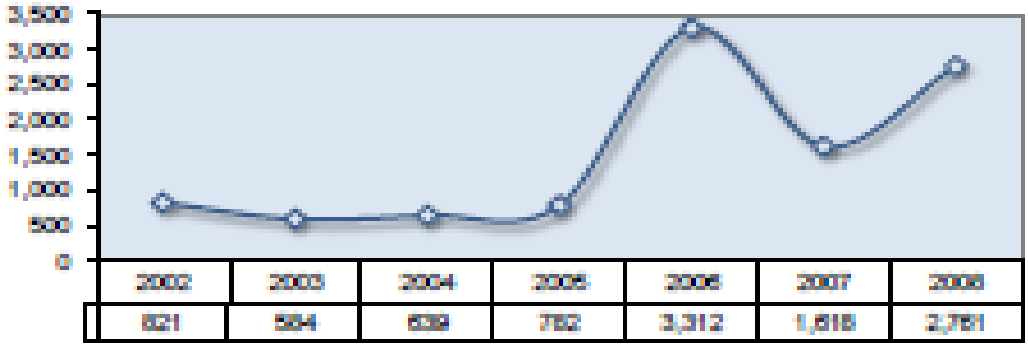

Source:Foreign Investment Promotion Agency (FIPA) : www.investintunisia.tn,2008.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تونس حيث سجلت سنة 2006 أكبر قيمة تقدر ب 3.312 مليون دولار.

أما الشكل رقم(8) فيمثل نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2002-2008.

الشكل رقم(8): نسبة(%) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني الخام

الفترة: 2002-2008

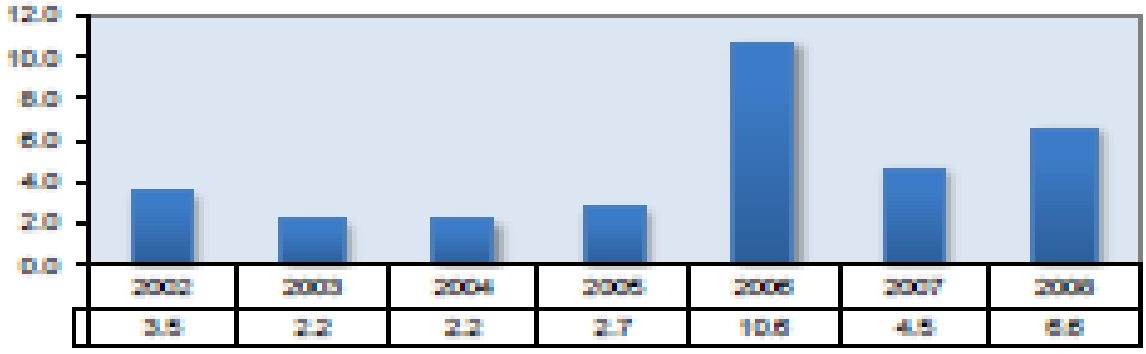

Source:Foreign Investment Promotion Agency (FIPA),Op.Cit,p1.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني الخام ارتفعت من 3.5% سنة 2002 إلى 10.6% سنة 2006، مما يدل على وجود تحفيزات ساعدت بشكل كبير على تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

5-مكافحة الفساد:

وضعت منظمة الشفافية الدولية **(TI)** تونس بين متوسط دول العالم شفافية في تقريرها السنوي لسنة **2009**، وبينت أنها تحتل المرتبة **65** من بين **180** دولة أخضعت للتقويم متقدمة على عدة دول منها كرواتيا (**66**) و يونان (**71**) والبرازيل (75) والمغرب (**89**) ومصر (**111**) والجزائر (**111**) وسوريا (**125**) وليبيا (**130**) وروسيا (**146**). حتى في تقارير السنوات السابقة تصنف دائما تونس في مرتبة قبل كل من الجزائر، المغرب وليبيا.

لقد بادر هذا البلد بعدة إجراءات لمحاربة الفساد نذكر منها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والتي صودق عليها في 19 جوان 2003.
- تعتبر تونس عضو مؤسس لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2004، تهتم هذه الأخيرة بقضايا مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بعدما قامت بإصدار سنة 2003 قانون صارم ومشدد على عمليات غسيل الأموال.

- قيام وزارة التجارة والسلطات الرقابية المالية بمراقبة الاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية، بالإضافة إلى إنشاء داخل الوزارة الداخلية فرقة مختصة بملاحقة الجرائم الاقتصادية.
- فيما يتعلق بالمشتريات العامة فقد تم إجراء مراجعة دقيقة للوائح التنظيمية من خلال مرسوم صدر عام 2002 يطبق على الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وعلى المنشآت والشركات المملوكة للدولة والهيئات العامة الأخرى، وتشرف "اللجنة العليا للأسواق" على جميع المناقصات. كما تونس سنة2005 بالبحث مع إيطاليا على مختلف الطرق التي تساعد على تطوير إجراءات معيارية إلكترونية (مشتريات إلكترونية) لبلدان شمال إفريقيا.

تمثل الأشكال التالية وضعية الفساد في تونس بمختلف مؤشراته خلال الفترة: 1996-2008.

الشكل رقم (9): التصويت والمساءلة (1996-2008)

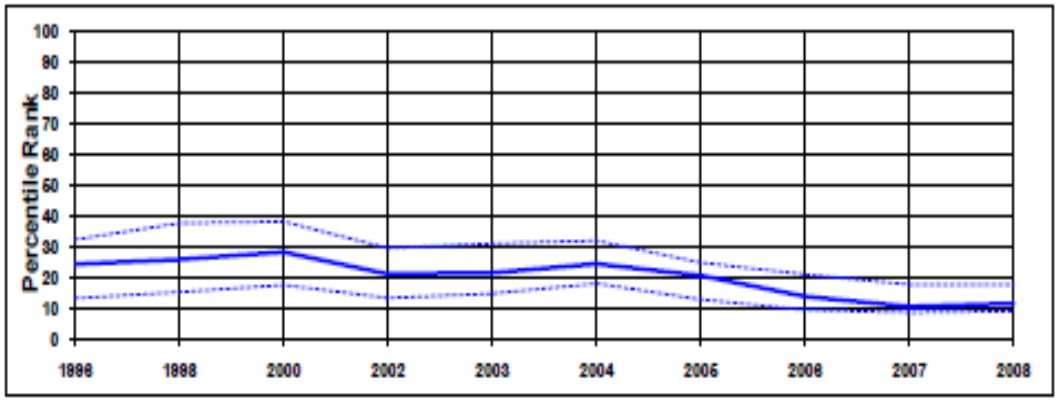

Source: Governance Matters: Country data report for TUNISIA1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم(10): فعالية الحكومة (1996-2008)

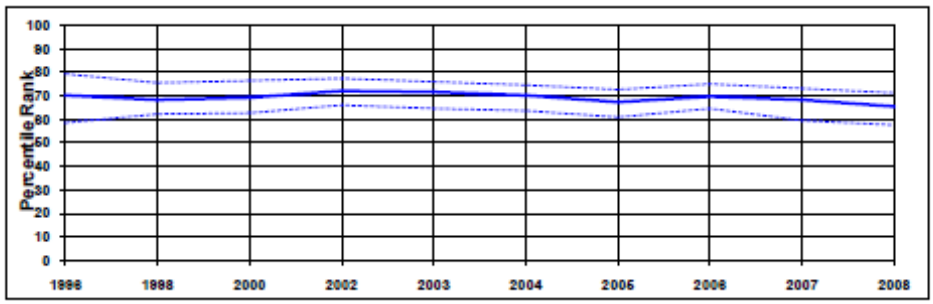

Source: Governance Matters: Country data report for TUNISIA1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم(11): سيادة القانون (1996-2008)

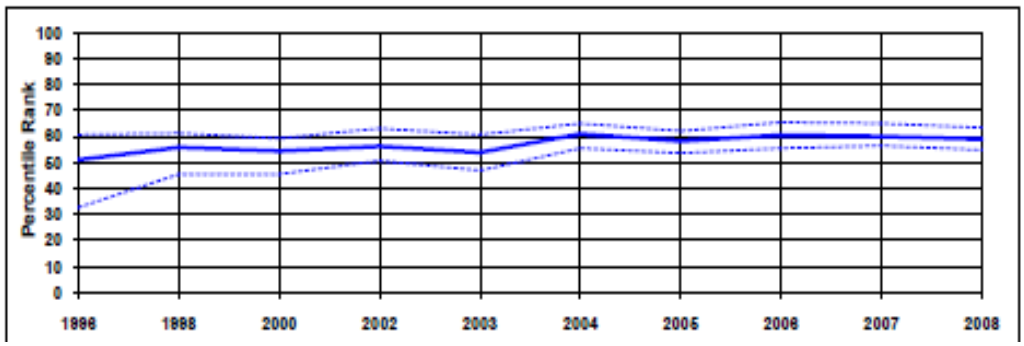

Source: Governance Matters: Country data report for TUNISIA1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم (12): التحكم في الفساد (1996-2008)

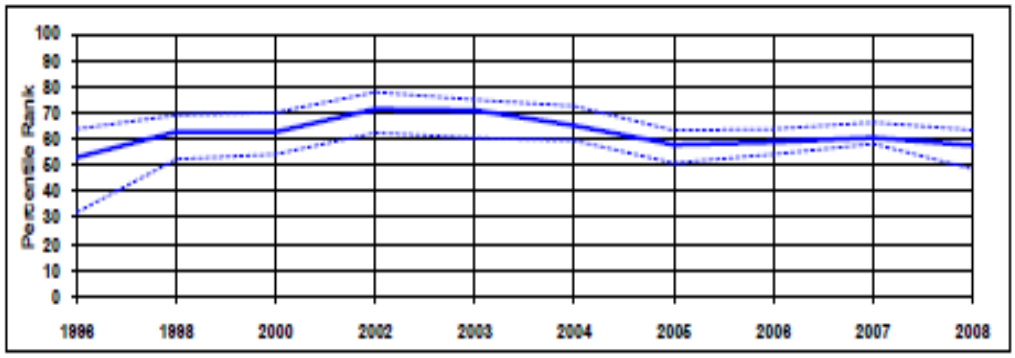

Source: Governance Matters: Country data report for TUNISIA 1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

المبحث الرابع: تجربة المكسيك في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد المكسيكي ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتنية، بالرغم من تأثره بالأزمة النفطية خلال الفترة 1981-1982 اثر تراجع أسعار النفط، وما كان له تأثير سلبي على مدفوعات الديون الخارجية وانخفاض فقيمة العملة (البيزو)، إلى جانب تضرر العديد من الصناعات خاصة صناعة الصلب.

أولا-الاقتصاد المكسيكي:

يتميز الاقتصاد المكسيكي بتنوع موارده من الصناعة، الزراعة، التعدين والسياحة.

حيث تتنوع صناعة هذا البلد مابين صناعة السيارات، الطائرات، الصناعة البيتروكيمياوية، الاسمنت والبناء، الملابس والمنتوجات الغذائية.

كما تحتل المحاصيل الزراعية حوالي 8/1 من مساحة المكسيك، ويعتبر هذا البلد من أحد البلدان التي تحتل المرتبة الأولى عالميا في زراعة: الأفوكادو، البصل، الليمون، بذور عباد الشمس، الفواكه الجافة، البرتقال، الذرة، قصب السكر،البن، القطن.

يزدهر هذا البلد أيضا بالموارد المعدنية، فهو يعتبر من بين أهم بلدان العالم المنتجة للفضة، ولديه احتياطيات ضخمة من المعادن: كالنحاس، الذهب، الرصاص، الملح والكبريت بالإضافة إلى صناعة النفط التي تولى بأهمية كبيرة .

كما يحتل المكسيك المرتبة 8 في العالم في تصنيف البلدان التي تجلب السياح إليها، والمرتبة 14 من العائدات السياحية، إذ تساهم السياحة بحوالي 8% من الناتج الوطني الخام مما يسمح بخلق حوالي1.8 مليون وظيفة.**(Ministère Mexicain du Tourisme,2008:1)**

يمثل الجدول رقم (10) أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المكسيكي خلال الفترة 2001-2008.

الجدول رقم: (10) أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المكسيكي الفترة: (2002-2006)

الوحدة: مليار دولار

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الوطني الخام	915	920	900	941.2	1006	1064	1149	1353
معدل النمو (%)	1.1	1.3	1.4	4.4	3	3.5	4.0	4.8
معدل التضخم(%)	9	6.5	6.4	4.5	5.4	4	3.4	4
الديون الخارجية	162	191	150	159.8	149.9	137.2	178.3	179.0
الصادرات	168	159	158.4	164.8	182.4	213.7	248.8	271.9
الواردات	176	168	168.4	168.9	190.8	223.7	253.1	281.9
معدل البطالة(%)	2.5	3	3.2	3.7	3.5	3.4	3.2	3.0

Source :- IMF : Mexico, world economic outlook,septembre2005.
-Perspectives économiques de L'OCDE, 2006 .
-CIA world Factbook,Op.Cit,p8.

تعرض الاقتصاد المكسيكي لعدة أزمات، ففي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ارتفع معدل التضخم من 15% إلى 30%، مما أدى إلى فقدان السيطرة على التحكم في تسيير الاقتصاد، بالإضافة إلى تذبذب سعر صرف العملة (البيزو) وما نتج عنها من حدوث أزمة البيزو (la crise de piso) سنة 1994، حيث انخفضت قيمة العملة المحلية (البيزو) وقفز معدل التضخم من 10% عام 1994 إلى أكثر من 40% عام 1995، كما ظهرت في نفس السنة أزمة أخرى تعرف بأزمة الركود، وقد كان لها تأثيرا سلبيا على الاقتصاد المكسيكي **(Ali.M,2002:4).**

لقد استطاع المكسيك الخروج من أزماته المتعاقبة بفضل اعتماده على القطاع الصناعي الذي يرتكز بالدرجة الأولى على صناعات **(Maquiladora)**، وهو قطاع صناعي ينشط فيه عدد كبير من أشهر مجموعات الصناعية مثل PEMEX (رابع منتج عالمي للبترول)، و CEMEX (ثلث منتج عالمي للاسمنت)، وBIMBO (أول مجموعات عالمية للمخابز الصناعية) ، ويمكن ذكر أهم المتعاملين في هذا القطاع: الولايات المتحدة الأمريكية(حوالي 90%)، أمريكا الوسطى والجنوبية (6%) ، الاتحاد الأوروبي (4%).

كما يستفيد قطاع الصناعة في المكسيك من نظام ضريبي جد مغر، حيث أن هذا الأخير يسمح للمصدر استيراد المواد الذي هو بحاجة إليها دون دفع أية رسوم، مما أدى إلى جلب العديد من المؤسسات الاستثمارية في المكسيك من أجل التصدير إلى الولايات

المتحدة الأمريكية بحكم الحدود التي تفصل بينها ، والتي تمثل موقعا هاما لدخول البضائع المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يضمن حصة كبيرة من إيرادات الخزينة المكسيكية.

ثانيا- الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:

1- حجم الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:

إن أهم ما يميز القطاع غير الرسمي في بلدان أمريكا الجنوبية: الفقر والتبعية، حيث بالإضافة إلى نقص القطاعات الصناعية وافتقارها إلى التطورات التكنولوجية.

لقد ركز المكسيك في عهد الرئيس "فيسونت فوكس" « Vincente fox » على سياسة التبادلات الدولية التي تعطي أهمية كبيرة للصادرات سعيا لجعل هذا البلد يواجه التحولات العالمية على رأسها العولمة، لكن يعاب على هذه السياسة كونها لم تعطي النتائج الايجابية المرجوة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- أغلب القطاعات التي تحتل النسبة الكبيرة في تمويل الصادرات المكسيكية تنتمي إلى قطاع « **Maquiladora** »، الذي يتميز بيد عاملة رخيصة ذات دخل ضعيف.
- وفقا لهذه السياسة بقيت فئة من المجتمع على هامش العولمة، بمعنى آخر وحسب المنظمة العالمية للعمل، فان حوالي 85% من مناصب العمل الجديدة تواجدت في سنوات التسعينات بالقطاع غير الرسمي.

لقد كانت فترة التسعينات فترة التحول الاقتصادي الكبير في المكسيك، وقد تجلى ذلك خاصة في برامج التصحيح الهيكلي الذي خضع لها هذا البلد،وما نتج عنها من تحرر أكثر في السياسة المالية وخوصصة الاقتصاد بشكل عام.

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتتالية التي حلت بهذا البلد، والتي جعلت الدولة غير قادرة على توفير مناصب الشغل للأفراد مما أدى بهم للجوء إلى طلب العمل في القطاع غير الرسمي، وحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء المكسيكي ، فان حوالي **11** مليون مكسيكي مؤهل للعمل يعملون في القطاع غير الرسمي.**(Marie.P.C,2007:2).**

إن الجدول رقم (11) يبين حجم العمالة المكسيكية في القطاع غير الرسمي:

الجدول رقم(11): حجم العمالة في القطاع غير الرسمي بالمكسيك سنة 1998

	العمالة غير الرسمية	نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة في القطاع غير الرسمي (%)
المؤسسات غير الرسمية	8.858.481	36
العمالة غير الرسمية في القطاع الزراعي	7.334.412	30
العمالة غير الرسمية خارج المؤسسات غير الرسمية	8.480.252	34
المجمـــــــوع	24.673.145	100

Source: ILO: Men and women in informel economy :A statistical picture, 2002,Geneva,p34 .

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): حجم العمالة في القطاع غير الرسمي بالمكسيك سنة 1998

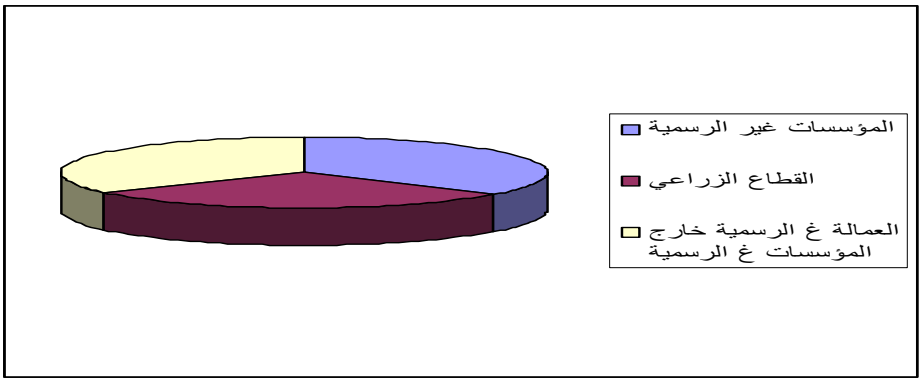

من خلال ما سبق نلاحظ تقارب بين نسب العمالة غير الرسمية الموزعة عبر مختلف أنشطة القطاع غير الرسمي في المكسيك في سنة 1998، إذ تقدر هذه النسبة ب 36% في المؤسسات غير الرسمية، و30% في القطاع الزراعي، و34% في النشطة خارج المؤسسات غير الرسمية.

يمثل الجدول أدناه مقارنة تركيبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بالمكسيك خلال الفترة: 1991-2000 :

الجدول رقم (12): مقارنة تركيبة العمالة غير الرسمية بالمكسيك الفترة: 1991-2000

السنـــــوات	تركيبة العمالة غير الرسمية		المجمـــــــوع
	الـــــرجال	النـــساء	
1991	37.500.000	25.784.000	63.284.000
1992	43.040.000	23.153.000	66.194.000
1993	43.544.000	24.554.000	68.098.000
1994	44.487.000	26.279.000	70.767.000
1995	52.701.000	29.779.000	82.480.000
1996	55.365.000	29.909.000	85.275.000
1997	55.408.000	31.557.000	86.965.000
1998	57.812.000	34.686.000	92.498.000
1999	56.938.000	34.477.000	91.416.000
2000	50.958.638	38.860.000	89.818.638

Source: ILO,Op.Cit, p38.
ILO: Regional data base for Latin America and caribbean,2005,p2.
ILO: Bureau of statistics on the basis of official national data,2006,p8.

تتوزع تركيبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي حسب نوعية الأنشطة الممارسة، فحسب الجدول السابق، نلاحظ أن الحصة الكبيرة للنساء في العمالة غير الرسمية لسنتي 1991-2000 كانت تتمركز خاصة في الأنشطة المتعلقة بالمؤسسات غير الرسمية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي، في حين أن الحصة الكبيرة من العمالة غير الرسمية من الرجال فتتمركز بالدرجة الأولى في أنشطة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الأنشطة الممارسة في المؤسسات غير الرسمية.

وعلى العموم فان العمالة غير الرسمية في المكسيك بدأت تتناقص تدريجيا ابتداء من سنة 2000 مثلما يوضحه لنا الشكل رقم(14) الذي يمثل تأثير حجم الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي على الناتج الوطني الخام خلال الفترة: 1970-2006.

الشكل رقم(14): حصة الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام

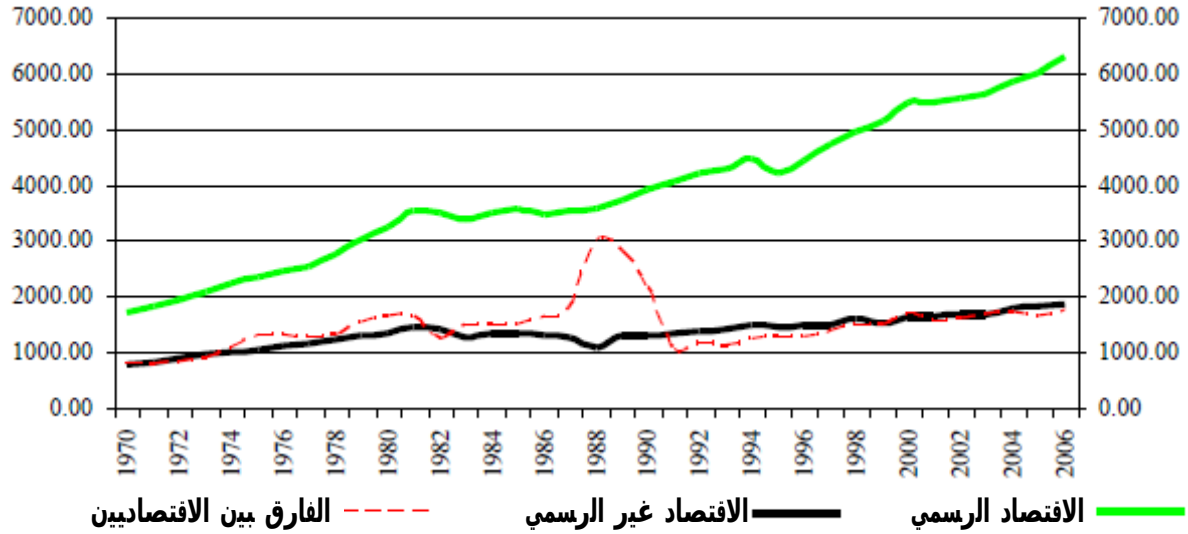

Source: Brambila Macias: Modeling the informal Economy in Mexico,Ca Foscani university,April2008,p16.

يبين لنا الشكل السابق بأن الاقتصاد غير الرسمي قد استقر في حدود(20%-27%) ابتداء من سنة 2000، مما يدل على نجاعة وفعالية السياسات المطبقة على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي أدت إلى انخفاض البطالة أيضا، ويمكن توضيح هذا الاستقرار في الشكل التالي:

الشكل(15): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في المكسيك

الفترة: 2000-2006

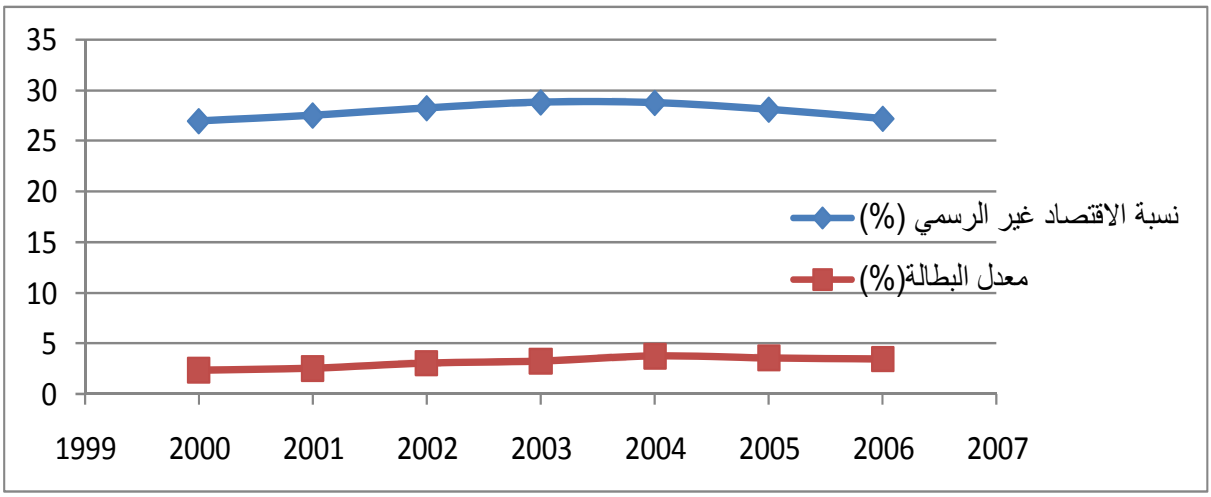

Source: CIA world Factbook,Op.Cit,p20.

ILO: Op.cit,p13.

2- أشكال الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:

من أهم أشكال الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:**(Georgestron.M,2005 :1)**

1- الصناعات الصغيرة التي تحقق نموا ضعيفا في الإنتاج.

2- معظم المؤسسات في المكسيك لا تحترم التشريعات والقوانين(التهرب الضريبي).

3- انتشار الرشوة في أوساط المتعاملين الإداريين، مما يؤدي ببعضهم إلى غض النظر عن بعض الأنشطة.

4- الصناعات الحرفية غير الرسمية.

5- تواجد أيضا في القطاع غير الرسمي مؤسسات الأعمال الصغيرة(صغار أرباب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص).

6- صناعة مختلف أنواع المنتوجات المقلدة.

ثالثا- الإجراءات المتخذة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي في المكسيك:

لقد اتخذت السلطات المكسيكية عدة إجراءات اتجاه الاقتصاد غير الرسمي، نذكر من بينها:

1- إنشاء صندوق الترقية من أجل التنمية الإقليمية و الشغل :

خصصت المكسيك في إطار مشروع محاربة الفقر حوالي ثلث (3/1) من موارد هذا المشروع من أجل تمويل هذا الصندوق الذي يهدف خاصة إلى خلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى مساعدة المزارعين، وفئتي النساء والشباب.

2- الصندوق البلدي للتنمية الاجتماعية:

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل مختلف العمليات التي غرضها إنشـاء الطرقـات والشوارع، بالإضافة إلى متابعة وصيانة الوحدات العلاجية المتواجدة في الشوارع. فمثـل هذه المشاريع تساهم بشكل كبير في توظيف اليد العاملة البطالة.

3- الصناديق الإقليمية الأهلية :

تتكفل هذه الصناديق بالتنمية الاجتماعية في المناطق الأهلية الأكثر تركيز، ففي سنة 1997، استفاد حوالي 177000 فرد من تمويل 1948 مشروع في 23 منطقة .

4-الصناديق الخاصة بالمجموعات الاجتماعية:

تشجع مثل هذه الصناديق المساهمات الاجتماعيـة مـن أجـل تـدعيم الجمعيـات المخصصة لمساعدة الشباب، النساء، والأشخاص المسنين.

5- صناديق المؤسسات التضامنية:

تهتم بمساعدة المنظمات التي يكون هدفها خلق شغل ودخول جديدة، بالإضافة إلى مساعدة أيضا المشاريع التجارية، كما تمنح هاته الصناديق مساعدات مالية وضمانات بنكية تربصات وفرص عمل.

ولقد استطاعت هاته الصناديق في نهاية التسعينات من مساعدة حوالي 2495 مؤسسة صغيرة منها 31% أنقذت من الإفلاس، بالإضافة إلى توظيف حوالي 23234 شخص.

6-تشجيع الاستثمار الأجنبي:

بعد تحقيق الاقتصاد المكسيكي لعدة نتائج ايجابية هامة :كالسيطرة على معدلات التضخم ،البطالة، والتوسع في حجم الصادرات، بالإضافة إلى تحقيق نمو ملحوظ في معظم قطاعات الإنتاج الرئيسية ، كل ذلك شجع الحكومة المكسيكية على فتح أبواب واسعة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يصنف هذا البلد في المرتبة الثالثة عالميا من حيث استقباله للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه لتحديث الاقتصاد(**Mexico,2008:19**).

يهدف تشجيع المكسيك للاستثمار الأجنبي إلى تحقيق هدفين هما:

1- توطين عائدات هذه الاستثمارات في الاقتصاد المكسيكي على المدى البعيد، مما سيساعد على تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

2- توجيه هاته الاستثمارات بغرض التخفيف من حدة العجز المستمر في الحساب الجاري،ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى فتح باب آخر من عالم الشغل .

يمثل الشكل رقم(**16**) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك خلال الفترة الممتدة بين: **1970-2008**.

الشكل رقم(16)حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك خلال الفترة:1970-2008

الوحدة: مليون دولار

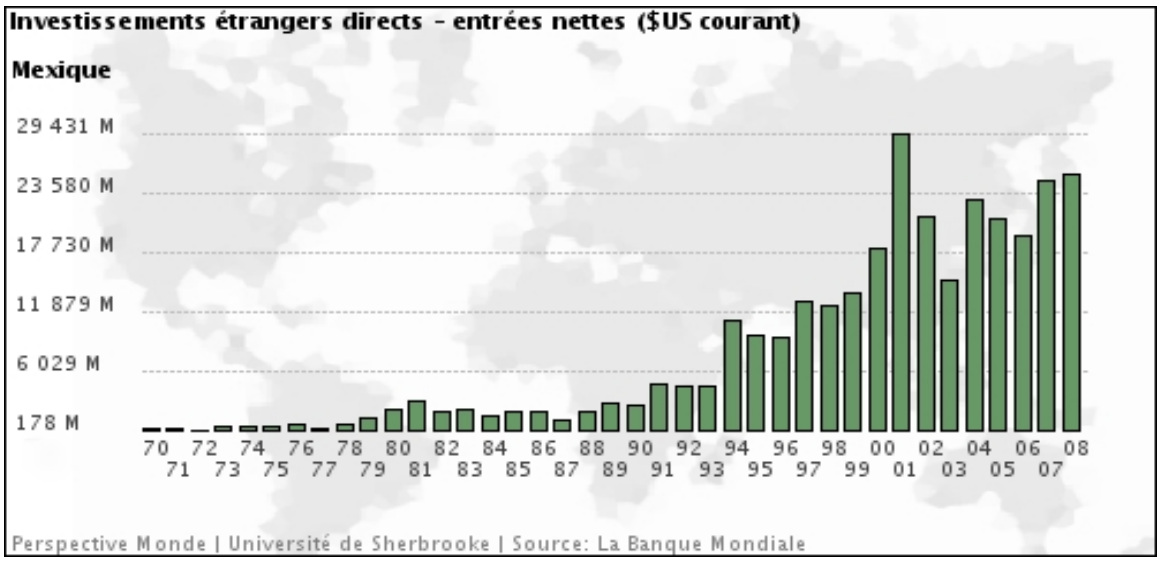

Source: Perspective Monde: Investissements étrangers directs au Mexique, Université de Sherbooke,2009,p1.

يلاحظ على إيرادات التدفقات الاستثمارية الأجنبية في المكسيك أنها كانت ضعيفة في سنوات السبعينات والثمانينات وهذا راجع لعدم استقرار الاقتصاد أنذاك وتعرضه لعدة أزمات.

ابتداء من سنوات التسعينات بدأت هذه الإيرادات في الارتفاع، حيث بلغ أقصاها في حدود **29.431** مليون دولار سنة **2006.** لقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في تطوير الاقتصاد المكسيكي وجعله يحتل مراكز هامة في العالم في مختلف المجالات منها: **(Ministére Mexicain de l'économie,2008:18)**

- يحتل اقتصاد المكسيك المرتبة 12 في العالم بمفهوم الناتج الداخلي الخام**(PIB)**.
- يحتل اقتصاد المكسيك المرتبة 15 في العالم من حيث تنوع سلعه الموجهة للتجارة الخارجية.
- يحتل المكسيك المرتبة 17 في العالم من احتياطه للنفط.
- يحتل المكسيك المرتبة 35 في العالم من احتياطه للغاز الطبيعي.

7- تشجيع قطاع السياحة:

يشكل قطاع السياحة عنصرا حيويا في الاقتصاد المكسيكي فهو يوظف عدد هائـل من اليد العاملة بحكم تصنيف إيراداته في المرتبة الثالثة بعد إيرادات كل مـن الصـناعة والبترول،كما يمثل حوالي **10%** من الناتج الداخلي الخام حسب إحصائيات **2001**.

قامت السلطات المكسيكية باتخاذ عدة تدابير من أجل تطوير هذا القطاع وتحسـينه، نذكر أهمها:

- تنشيط السياحة عن طريق المكاتب السياحية المكسيكية المتواجدة في أكبر البلدان المولدة للسياحة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، الشيلي، كندا، اليابان.
- تشجيع الصناعات التي لها صلة بالترويج السياحي المكسيكي عن طريق دعم الدعايـة والتسويق للمبيعات السياحية.
- إنشاء صناديق خاصة لدعم السياحة كالصندوق الوطني لدعم السياحة، والـذي يعتبـر الراعي الرسمي للمستثمرين في مجال السياحة.
- في بداية سنوات الألفينات تم إنشاء حوالي **117289** نزل، بالإضافة إلى إعادة ترميم حوالي **53505** فندق.**(Développement économiques,2007:69)**
- خلق **35000** منصب عمل في خمسة مناطق سياحية في سنة 2003.**(Daniel.H,2007:4)**

8-محاربة الفساد:

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009، فقد صنف المكسيك في المرتبـة 72 مقابل 180 دولة، وهي نفس المرتبة التي حصل عليها في سنة 2008. وتعتبر تجارة الأسلحة والمخدرات من أكبر ظواهر الفساد في هذا البلد.

تقوم السلطات المكسيكية بمجهودات كبيرة التي من شـأنها أن تقلـل مـن الفسـاد والرشوة، نذكر أهمها:

- اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية، منها تخفيض الرسوم الجمركية لإزالة دوافع التهريب، بالإضافة إلى إدخـال إصـلاحات فـي النظـام الضريبي والمحاسبي.
- فصل 700 من ضباط الجمارك المكسيكيين في المطارات والمنافذ الحدودية البرية بتهمة الفساد، حيث أثبت بأنهم سمحوا بتدفق أطنان من المخدرات والأسلحة عبر الحـدود. كمـا

امتنعت هيئة الجمارك عن تجديد عقود 1100 من ضباط الجمارك في إطار خطة لتحديث جهاز الجمارك تتضمن تطهيره من الفساد.

-إنشاء مختلف منظمات لمحاربة الفساد: كالمنظمة الخاصـة بـالجرائم الصـحية والتـي شعارها محاربة المخدرات، المنظمات الخاصة بمكافحة الجريمة وتبييض الأموال.

- توفير مرونة أكثر في ممارسة أنشطة الأعمال، الحصول على الائتمان، تنفيذ العقـود، حماية المستثمرين**(IFC,2009:1-2).**

تمثل الأشكال التالية وضعية الفساد في المكسيك بمختلف مؤشراته خلال الفترة: 1996-2008.

الشكل رقم (17): التصويت والمساءلة (1996-2008)

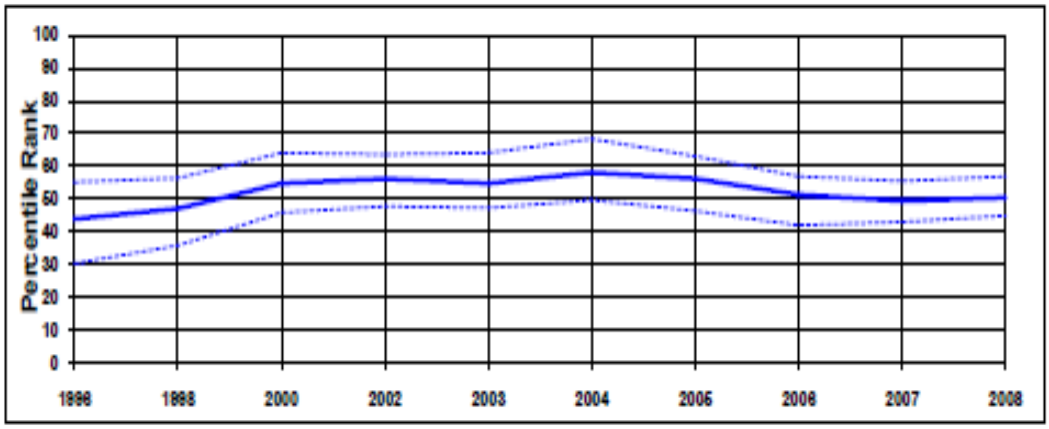

Source: Governance Matters: Country data report for MEXICO 1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم(18): فعالية الحكومة (1996-2008)

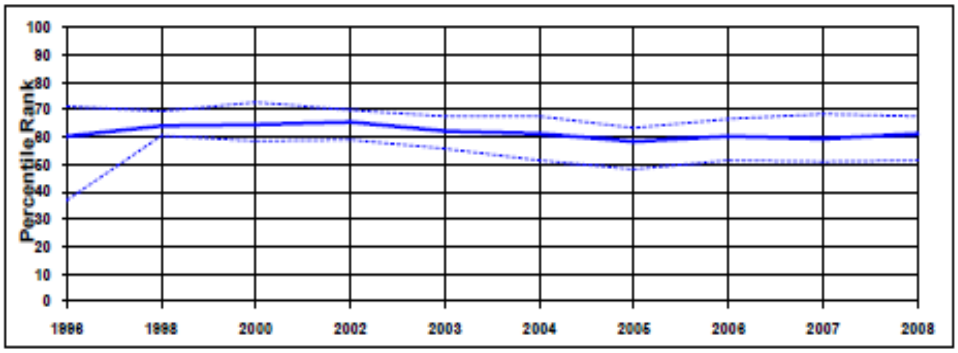

Source: Governance Matters: Country data report for MEXICO 1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم(19):سيادة القانون (1996-2008)

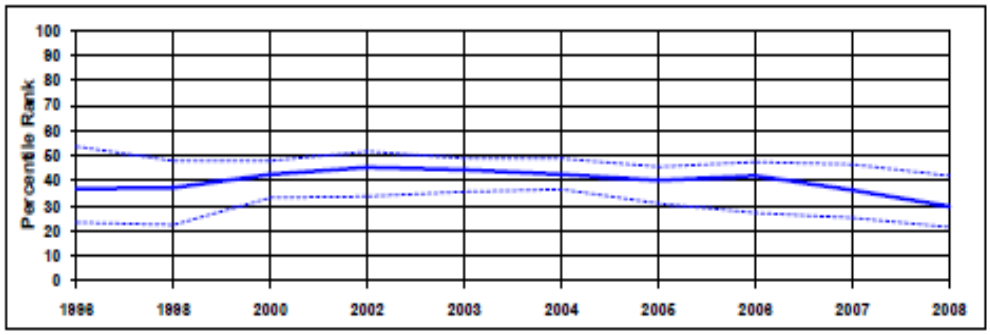

Source: Governance Matters: Country data report for MEXICO 1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

الشكل رقم (20):التحكم في الفساد(1996-2008)

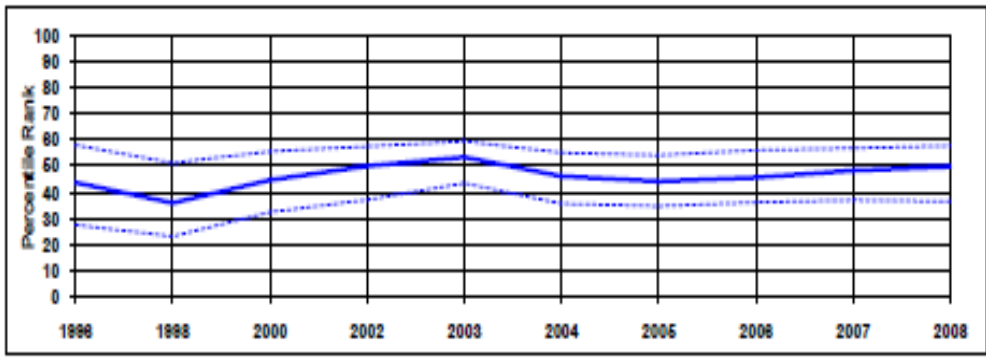

Source: Governance Matters: Country data report for MEXICO 1996-2008,World wide indicators, World Bank institute,2009.

المبحث الخامس: مقارنة تجارب البلدان: السنغال،تونس، المكسيك في تعاملها مع الاقتصاد غير الرسمي

بعد دراستنا لتجارب البلدان: السنغال،تونس والمكسيك، قمنا بمقارنة هذه التجارب لاستخلاص الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلـدان، وأهم الإجراءات المتخذة للتعامل معها .

أولا- الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان:

1- الأسباب الاقتصادية:

- انتقال اقتصاديات هذه البلدان إلى نظام اقتصاد السوق، بعد ظهور عيوب في الأنظمة التي تبنتها سابقا.
- وقوع اقتصاديات هذه البلدان في أزمات مختلفة: أزمة الديون، انهيار أسعار البترول، تخفيض العملة،...الخ.
- السياسات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على اقتصاديات هذه البلدان، (سياسة التصحيح الهيكلي)، وما نتج عنها من آثار سلبية مست خاصة قطاع الشغل.
- الانفتاح نحو الأسواق العالمية، وما نتج عنه من تخفيض للرسوم الجمركية.
- عجز الدولة على تلبية حاجات الأفراد، مما شجع تنامي العمل في القطاع غيـر الرسمي.
- صعوبة الحصول على الموارد المالية من أجل إقامة مشاريع فردية.

2- الأسباب الاجتماعية: يمكن ذكر أهمها:

- الفقر والحاجة الماسة للعمل من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية، فمعظم الأفراد الذين يعملون في القطاع غير الرسمي يكون هدفهم الأساسي هو الحصول علـى دخـول تضمن لهم تحقيق متطلباتهم الضرورية.
- النمو الديمغرافي المتزايد والذي نتج عنه زيادة الطلب مقارنة بالعرض.

-الهجرة المتزايدة نحو المدن والتي تسببت في حدوث اختلالات في ميكانزمات توفير مناصب للعمل.

- الإخفاق المدرسي وتفشي ظاهرة الأمية، مما يدفع بالأميين إلى البحث عن العمل الذي لا يتطلب تكوينا عاليا.

- انتشار الأمراض الفتاكة (كالسيدا وغيرها)، والتي تتسبب في موت العديد من الشباب خاصة في الأحياء الفقيرة، مما يدفع بالمسنين والأطفال للبحث عن العمل في القطاع غير الرسمي من أجل ضمان قوت عيشهم.

ثانيا- مقارنة الإجراءات القانونية التنظيمية:

سنعتمد في هذا العنصر على ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والذي يضم 183 دولة في العالم عبر مختلف الأقاليم.

الجدول رقم(13) سهولة ممارسة الأعمال في كل من: السنغال، المكسيك، تونس خلال سنة 2009

سهولة	السنغال ترتيب الاقتصاد 2009	المكسيك 2009	تونس 2009
ممارسة أنشطة الأعمال	152	55	73
بدء المشروع	94	114	38
استخراج تراخيص البناء	121	33	102
توظيف العمال	173	136	106
تسجيل الممتلكات	164	90	56
الحصول على الائتمان	147	59	84
حماية المستثمرين	164	38	143
دفع الضرائب	173	149	110
التجارة عبر الحدود	64	69	42
تنفيذ العقود	150	36	74
إغلاق المشروع	80	24	34

المصدر: مجموعة البنك الدولي: قياس تنظيم الأعمال التجارية،2010 .

حسب هذا الجدول نلاحظ أن تتقدم كل من تونس والسنغال من حيث ممارسة أنشطة الأعمال، استخراج تراخيص البناء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع.

في حين أن تونس تتقدم على كل من المكسيك والسنغال من حيث بدء المشروع، توظيف العمال، تسجيل الممتلكات، التجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب.

وعموما فانه يمكن القول بأن مكانة هذه المراتب المحتلة من قبل البلدان الثلاثة وإذا ماقورنت ب 183 دولة من بينها دول ذات الدخل المرتفع هي متوسطة، مما يدل على أن معدل سيرورة الإجراءات القانونية والتنظيمية لهذه البلدان في العموم متوسط.

ثالثا – الإجراءات المتخذة في هذه البلدان للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن ذكر أهم هذه الإجراءات فيمايلي:

- تنويع إيرادات اقتصاديات هذه البلدان المتأتية خاصة من البترول، الصناعة، الزراعة، سياحة، ...الخ، بالرغم من احتوائها على ثروات طبيعية جد هامة.
- الامتيازات الضريبية التي تحظى بها هذه البلدان الثلاثة، وما نتج عنها من تشجيع الاستثمارات.
- النهوض بصناعة الحرف التقليدية وإحيائها، وإدراجها ضمن انشغالات الحكومة الأساسية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وتقديم له مختلف التسهيلات اللازمة والتي تسمح بجلب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.
- إجراء تعديلات على السياسات الضريبية، الجمركية، والمالية مما قلل من انتشار ظاهرة الفساد.
- تشجيع قطاع السياحة وتخصيص له جزء معتبر من ميزانيات الدولة من اجل جلب أكبر عدد من السواح الأجانب والذي يسمح بدخول عملة صعبة معتبرة.

- تنمية قطاع الزراعة والصيد البحري عن طريق خلق صناديق لدعم هذا القطـاع، بالإضافة إلى إنشاء منظمات وتعاضديات غير حكومية تهدف إلى حماية حقـوق عمال هذا القطاع.
- تنوع الموارد المالية (صناديق، بنـوك،...الـخ) لـدعم المشـاريع الصـغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توجيه مثل هذه الموارد لدعم فئة البطالين.
- تقديم تسهيلات في منح القروض البنكية بدون وضع عوائق أو حواجز تعجيزية.
- تطوير مصالح الجمارك وعصرنتها مما يسمح بمراقبة تدفقات التجارة من جهـة، ووضع أطارا قانونيا لعمل المؤسسات المستوردة، والذي من شأنه أن يقلـل دخـول السلع المزيفة والممنوعة إلى البلد.
- محاربة الرشوة والفساد عن طريق تطبيق إجـراءات وعقوبـات صـارمة علـى الراشين والمرتشين.

- عندما أدركت هذه البلدان بأن القطاع غير الرسمي له قدرة كبيرة في امتصاص عدد هائل من البطالين، قامت سلطات هذه البلدان بتوعية أصحاب هذا القطاع عن طريق تدعيم مشاريعهم الصغيرة، وتقديم لهم دورات تكوينية مجانيـة التـي تسـاعدهم فـي تطـوير مشاريعهم، مما سمح لها بالحصول على بعض رسوم دفعت من طرفهم.

خاتمة الفصل:

بعد ما تعرفنا على طبيعة الاقتصاد غير الرسمي في البلـدان: السـنغال، تـونس والمكسيك، وتعرضنا لأهم الإجراءات التي استخدمتها هذه الأخيرة في تعاملها معه.

سنتعرض في الفصل الموالي إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الفصل الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تمهيد :

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة أزمات كان لها أثرا كبيرا على مسيرته، ولعل من أبرزها انهيار أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من آثار سلبية حتمت على الجزائر استخدام سياسات واستراتيجيات جديدة تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء ، وفي المقابل ساعدت على تنامي ظواهر سلبية ،أبرزها التنامي السريع للاقتصاد غير الرسمي.

لقد قمنا في المبحث الأول لهذا الفصل بدراسة أهم السياسات الاقتصادية التي استعملت في الجزائر منذ الاستقلال(1962) إلى غاية سنة 2008.

أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مبرزين بذلك حجمه.

وانتقلنا في المبحث الثالث إلى دراسة أهم الظواهر المحيطة به، والتي ساعدت بشكل كبير في تناميه بالجزائر.

في حين خصصنا المبحث الرابع لإعطاء أمثلة عن بعض مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

أما في المبحث الخامس والأخير فقد خصصناه لإبراز الآثار التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الفصل الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية في الجزائر من الاستقلال إلى 2008:

يمكن ذكر أهم السياسات التي مر بها الاقتصاد الجزائري فيمايلي:

أولا-الاقتصاد الجزائري ما قبل الإصلاح الاقتصادي:

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في سنة 1962 باعتماده على القطاع الزراعي بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود قاعدة صناعية محدودة. وخلال السنوات الخمسة والعشرين التالية، اتبعت الجزائر نظام الاقتصاد الاشتراكي مع التركيز على الصناعات الثقيلة .

لقد كانت إستراتيجية التخطيط المركزي تستند في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المنتوجات الهيدروكربونية المؤمم.

وفي إطار التخطيط الشامل، تقوم كل مؤسسة عامة بوضع خطتها السنوية، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات تخضع لموافقة السلطات المركزية، وحددت الأجور وفقا لجدول وطني، كما خضعت معظم الأسعار للمراقبة.

لقد صادف هذه الخطة بعض النجاح في البداية،فمن ناحية ظلت نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي عند حوالي 45 % حتى أواخر السبعينات، ونمى الاقتصاد في المتوسط بأكثر من 6 % بالقيمة الحقيقية، كما سجلت معظم المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا، ولقد ساعد على كل ذلك ارتفاع أسعار النفط .

من ناحية أخرى ونظرا لاستعمال سعر صرف عالي القيمة ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة، اتجهت المؤسسات العامة إلى الاعتماد الكثيف على رأس المال، ولوازم الإنتاج المستوردة، والتي لم تسهم كثيرا في خلق فرص العمل.

إن مثل هذه السياسات التوسعية ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت على معدل النمو الاقتصادي، إذ أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، بعد أن كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970.

مع بداية الثمانينات بدأت مساوئ التخطيط المركزي تظهر بشكل أكثر خاصة في كل من المؤسسات العامة والمزارع الحكومية بالرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية في هذه المزارع إلا أن ذلك لم يفد في تحسن الإنتاج و الإنتاجية، مما أدى بالجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية التي عرفت ارتفاعا سريعا في أسعارها على مستوى الأسواق الدولية.

كما أن الفترات اللازمة لإتمام مشاريع الاستثمارات الضخمة بدأت تطول بشكل مفرط ولاسيما في قطاع السكن، مما يعني تعبئة رؤوس الأموال لفترات طويلة دون تحقيق أي دخل. كل هذا أدى إلى تدهور فعالية الاستثمارات.

في نفس الوقت زاد الطلب الكلي وارتفع نمو النقد المعروض بسبب تمويل المؤسسات العامة بواسطة البنوك التجارية وسد العجوزات المالية الضخمة باللجوء إلى زيادة إصدار النقد. ومع استمرار ارتفاع في الطلب على العرض تزايدت ندرة الكثير من السلع الاستهلاكية في الأسواق الرسمية، بالرغم من ضخامة متحصلات الصادرات النفطية كما أن التخصيص الرسمي للنقد الأجنبي أدى إلى اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد في السوق الموازية ، حيث ارتفع سعر الدولار الأمريكي في سوق النقد الأجنبي من ضعف السعر الرسمي في أوائل الثمانينات إلى خمسة أضعاف هذا السعر في عام 1985.

ثانيا- الأزمة النفطية ومحاولات الإصلاح الأولى:

لقد ظهرت عيوب ونقائص نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الصدمة النفطية عام1986 (والتي كانت تمثل حوالي 98 % من الصادرات الجزائرية) إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات البترولية الجزائرية بحوالي 50 %، غير أن السلطات الجزائرية لم تبادر في مواجهة هذه الأزمة إلى تعديل سعر الصرف، بل شرعت في تنفيذ العديد من تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي ، وقد نتج عن ذلك في بداية الأمر تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية.

كما أن المديونية الخارجية عرفت تطورا ملحوظا مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1977-1990

الوحدة : مليار دولار

السنوات	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
المديونية	10.10	14.80	17.40	19.24	19.37	17.60	16.03	15.09	16.48	20.43	24.38	26.04	27.08	27.89

المصدر: عبد العزيز.ش، مرجع سبق ذكره، ص39.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن هناك انخفاض في حجم المديونية خلال الفترة 1982-1985 و الذي يعود إلى سياسة التسديد للديون الخارجية وارتفاع قيمة الدولار مما أدى إلى تصغير الديون غير المقومة بالدولار.

لقد عززت السلطات الجزائرية من مجهوداتها في تصحيح الاقتصاد الكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1991، إذ قامت بإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سنة 1988، والتي كانت تهدف إلى تحرير أسعار عدد كبير من المواد المدعمة من طرف الدولة.

وفي سنة 1991 قامت أيضا الجزائر بإمضاء على اتفاقيات أخرى مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى خفض العملة الوطنية (الدينار).

ثالثا- الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة وآثارها على الاقتصاد:

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي " ستاندباي" ابتداء من أفريل 1994 وذلك لمدة سنة، وبعد ذلك برنامجا للتصحيح الهيكلي يمتد من أفريل 1995 إلى مارس 1998.

ما لوحظ في هذه الفترة القصيرة تحسين أهم المؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجل معدل النمو الاقتصادي 4 % خلال سنتي 1995-1996 ، وبقي تقريبا بنفس المستوى خلال الفترة 2000-2001 ، مقارنة بالفترة 1987-1993 الذي عرف فيها نموا سلبيا.

في المقابل عرفت المؤسسات الجزائرية تدهورا كبيرا، بسبب نقص التموين بالمواد اللازمة المستوردة، إذ انخفضت نسبة استيراد هذه الموارد ب50% بالنظر إلى سنة 1995، مما أدى إلى حل العديد من المؤسسات العمومية.

كما عرفت مستويات البطالة ارتفاعا متزايدا منذ دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة الركود وذلك في بداية 1986، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تزايد نسبة البطالة يرجع إلى ما نتج عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي من خفض الاستثمار الحكومي، والشروع في عمليات الخوصصة على نطاق واسع، بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية وتصريح العمال، فقد بلغ عدد البطالين سنة 1994 حوالي 2.1 مليون، في حين أنه في سنة 1995 قدر معدل البطالة ب 27% و30% سنة 2000. **(عبد العزيز.ش، 2004: 61).**

أما فيما يخص القطاع الخارجي فقد استهدف برنامج التصحيح الهيكلي خفض خدمة الدين إلى مستوى قابل للاستمرار، بالإضافة إلى تحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف عام 1998، وأهم ما ساعد على إحداث مثل هذه التحسينات هو خفض قيمة الدينار الجزائري، والتحول من ربط الدينار بسلة من العملات إلى نظام التعويم الموجه الذي يستجيب إلى آليات السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع الملحوظ لأسعار البترول ابتداء من سنة 1999 وما له من أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام الذي حقق قفزة ايجابية من 8.9% إلى 9.9% سنة 2000. **(Partenariat Euro.Med,2006 :9).**

يمثل الجدول رقم (15) أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالفترة الممتدة بين 1998-2004.

الجدول رقم (15): أهم المؤشرات الاقتصادية الفترة 1998-2004

الفترة / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نموPIB (%)	2.4	3.2	2.4	1.88	3.12	6.78	5.02
معدل التضخم (%)	5	2.6	0.3	3.49	2.27	3.40	3.10
الصادرات(مليار دولار)	10.1	12.3	21.7	19.1	18.4	21.43	20.50
الواردات(مليار دولار)	8.6	9	9.3	9.78	10.60	12	12.3
الميزان التجاري(مليار دولار)	1.5	3.3	12.4	9.5	7.8	9.5	8.1
المديونية الخارجية(مليار دولار)	30.4	28.3	25.2	22.5	22.8	22	21.6
معدل البطالة (%)	30	29.19	29.78	28.80	29.10	28.40	28.00

Source: World Development Indicators data base, April 2006.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الإصلاحات الهيكلية التي فرضت على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي أعطت نتائج ايجابية أهمها: التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي والمالي: (التضخم، ميزان المدفوعات ، ...الخ) وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 1994-1998.

كما تجدر الإشارة إلى النتائج السلبية التي خلفتها الإصلاحات الهيكلية خاصة من الناحية الاقتصادية: كانخفاض معدل النمو الاقتصادي ومن الناحية الاجتماعية كتدهور مستوى المعيشة ، مثلما يوضحه الشكل التالين التاليين:

الشكل رقم (21): تطور مستوى الناتج الداخلي الخام و أسعار البترول الفترة (1980-1999).

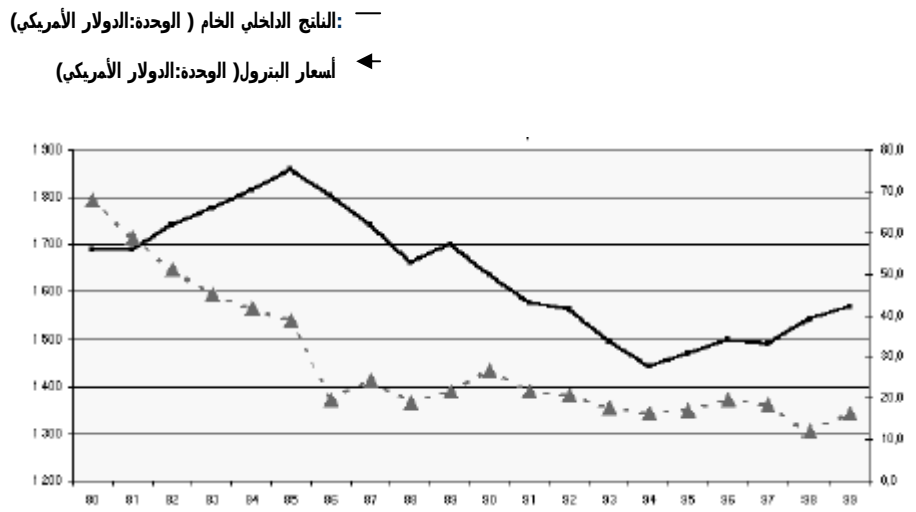

Source: Fidh:Algérie, violation des droits économiques,rapport N319, novembre 2001.

الشكل رقم (22): الاستهلاك الفردي للفترة الممتدة بين 1980-1999

الوحدة (الدولار الأمريكي)

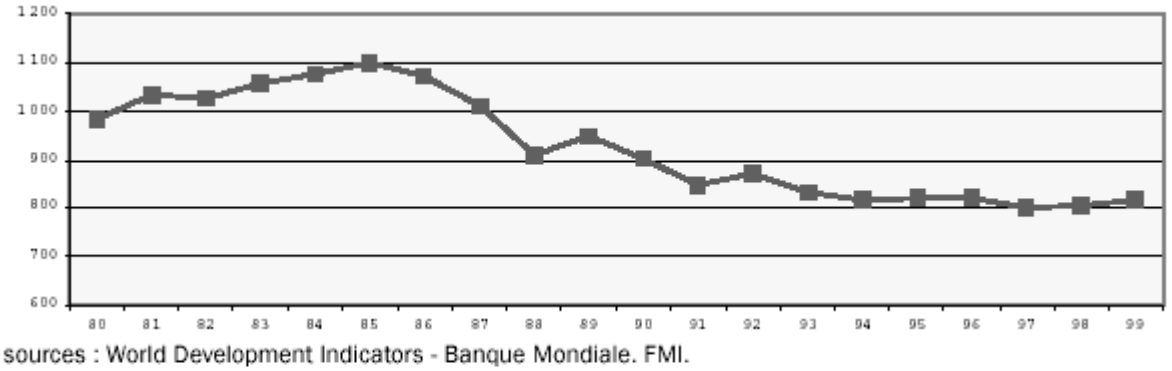

sources : World Development Indicators - Banque Mondiale. FMI.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (22) انخفاض ملحوظ في الاستهلاك الفردي وذلك ابتداء من سنة 1986، أي منذ بداية انهيار أسعار البترول.

رابعا-الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:(2005-2008)

إن الفترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي والمتزامنة مع المدة الممتدة ما بين 1999-2006 أعطت الكثير من الفعالية خاصة بعد التطور الايجابي الذي عرفته السوق البترولية، ويمكن أن نلمس هذا التحسن على المؤشرات التالية:

-البطالة و المديونية.

- احتياطيات الصرف.

- معدل النمو الاقتصادي.

يمثل الجدول رقم (16) أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالفترة الممتدة بين 2005-2008:

الجدول رقم (16): أهم المؤشرات الاقتصادية الفترة 2005-2008

الفترة / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	6.10	5.5	3.0	4.6
معدل التضخم (%)	1.64	3	3.51	4.5
الصادرات(مليار دولار)	46.33	54.74	60.59	22.64
الواردات(مليار دولار)	19.88	20.68	26.35	9.26
الميزان التجاري(مليار دولار)	26.47	34.06	34.23	13.38
المديونية الخارجية(مليار دولار)	21.9	19.45	5.606	3.957
احتياطي لصرف(مليار دولار)	56.18	77.78	110	143.1
معدل البطالة (%)	15.30	12.30	13.8	11.3

Source: la banque d'Algérie , www.bank-of-algeria.dz,2009.
L'office national des statistiques, www.ons.dz.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تحسن في بعض المؤشرات الاقتصـادية كارتفاع في قيمة احتياطي الصرف والذي وصـل إلـى حـوالي 143.1 مليـار دولار، بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة من 13.8% سنة 2007 إلى 11.3% سنة 2008.

و معدل النمو الذي قدر بحوالي 4.% سنة 2008، كذلك المديونية التي قـدرت بحـوالي مليار دولار3.957 سنة 2008.

في حين نلاحظ ارتفاع معدل التضخم، حيث قدر ب:4.5% سنة 2008، وتنـاقص الصادرات التي بلغت حوالي 22.64 مليار دولار سنة 2008.

المبحث الثاني: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السـلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايـد عليهـا) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي ، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولـة في تلك الفترة.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع.

فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد.

أولا-المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

و يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى مايلي:

1-مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي 1962-1985:

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية .

كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

2- مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1986 إلى نهاية التسعينات:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة : فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر. **(Nacer eddine.H:2)**

أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة ،1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب).

في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (الخوصصة ،إلغاء سياسة العم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي،تخفيض العملة ،تحرير التجارة الخارجية،...الخ) .

لقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة كما يوضحه الجدول رقم (17) ، وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة ، بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة الترابندو وتجار الحقيبة.

الجدول رقم(17): تطور نسبة البطالة في الجزائر الفترة (1985-2000)

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
نسبة البطالة(%)	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	24.4	28.1	28	28	28	29.2	29.5

Source:Jean louis.R et autre:Profil pays du femise : Algérie , institut de la méditerranée ,France,Janvier 2006,P2.

3- مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998:

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، يمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:

- إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.

- تسجيل ارتفاع في معدل النمو.
- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات.
- انخفاض معدل التضخم.
- مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي ، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن بالإضافة إلى غياب البيروقراطية والرشوة في مجال منح القروض.

يمثل الجدول رقم (18) توزيع الأفراد بين القادرين على العمـل البطـالين وعـدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل خلال الفترة الممتدة ما بين: 2000-2007.

الجدول رقم (18) توزيع الأفراد بين القادرين على العمل البطالين وعدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل الفترة (2000-2007)

الأشخاص القادرين على العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007	عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007
- 20 سنة	850457	670674	726445	589565	635793	560597	- 20 سنة	315797	341538	469538	393147	469379	385352
24-20	1506528	1518235	1629172	1611094	1571678	1615919	24-20	766709	857363	1123794	1129925	1201696	1194515
29-25	1435668	1545750	1738308	1755846	1693855	1870494	29-25	896217	1036461	1275676	1357067	1360371	1477470
34-30	1138705	1286577	1364079	1394584	1475630	1480263	34-30	873100	1041010	1157632	1217917	1305236	1292775
39-35	873207	1111088	1159279	1139966	1344216	1179468	39-35	741846	977556	1054982	1055709	1253100	1086317
44-40	737945	882697	938912	993955	1254015	1128869	44-40	662844	807590	880621	950859	1205074	1080505
49-45	646432	713977	746424	774952	853762	826313	49-45	581368	651461	704841	743339	825347	804121
54-50	361029	36253	586873	635425	648297	655070	54-50	323948	495958	5622969	615927	622754	630888
59-55	321339	259531	326587	345425	353036	399083	59-55	281757	243577	315166	337505	346483	389470
60 سنة فما فوق	260542	237543	253866	242826	279363	252831	60 سنة فما فوق	260542	237543	253866	242826	279363	252831
المجمـــوع	8153646	8762326	9469946	9492508	10109645	9968906	المجمـــوع	5725921	6684056	7798413	8044220	8868804	8594243

Source : ONS : Répartition de la Population Active et Occupée par groupe d'âge, Période 2000-2007.

من خلال الجدول رقم (18) يتبين لنا أن البطالين القادرين على العمل هم في في تزايد مستمر خاصة فئة الشباب منهم.

فلو أخذنا فئة الشباب التي تقع في المجال [20-39] خلال السنوات الثلاثة الأخيرة نجد أن مجموعها يقدر في سنة 2007 بحوالي:6706741 شاب مقارنة ب 6721172 شاب سنة 2006 و 6500055 شاب سنة 2005. وعموما فان هذه الفئة تتكون من:

- **الفئة غير المتمدرسة والمتسربون من المدارس** التي تضم عادة الأشخاص الذين لم يتمدرسوا أبدا، أو أولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية إما بصفة إرادية أو المطرودين من المدارس.
- **خريجو التكوين المهني والتعليم العالي:** عادة ما يتلقى الطلاب خريجو معاهد التكوين المهني أو الحاملين شهادات جامعية صعوبة إدماجهم في الحياة العملية، نظرا لتزايدهم المستمر مقارنة بمناصب الشغل الشاغرة.

كما يمكن تفسير أيضا هذه الزيادة بالنمو الديمغرافي المتزايد إذ قدر عدد السكان المقيمين في الجزائر بحوالي 31.1 مليون نسمة سنة 2002 كما يوضحه الشكل رقم (23).

الشكل رقم (23): تطور معدل نمو السكان في الجزائر الفترة (1960-2003).

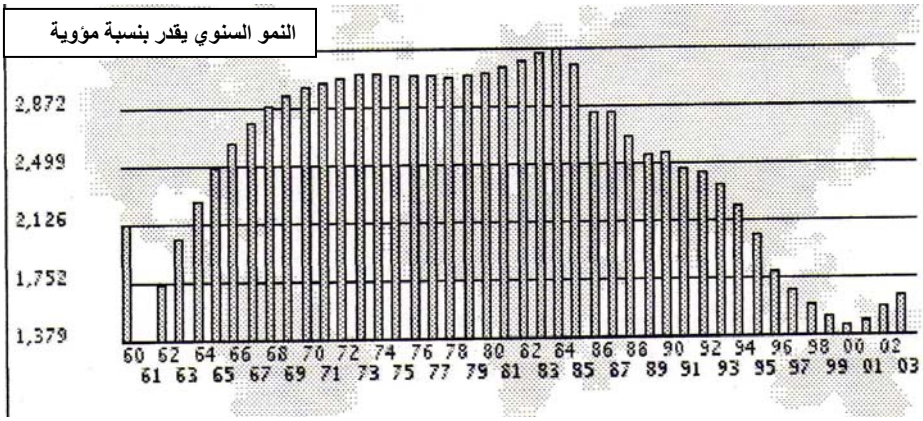

Source: La Banque Mondiale,2005.

كما يمثل الشكل رقم (24) تطور معدل البطالة في الجزائر الفترة (2000-2007) .

الشكل رقم(24) تطور معدل البطالة في الجزائر الفترة (2000-2007)

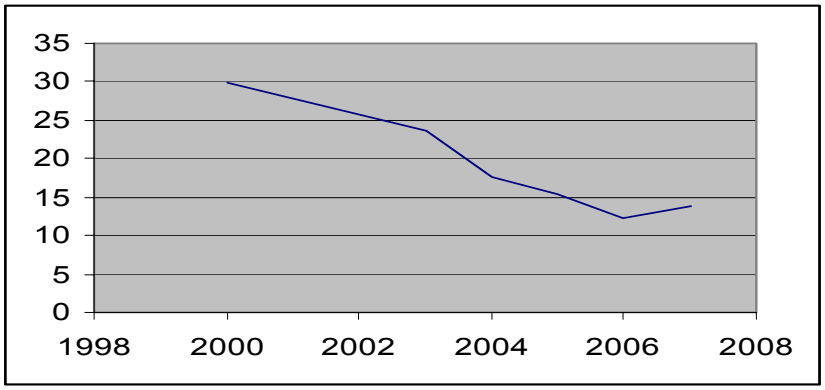

Source: ONS: Taux de chômage, période : 2000-2007

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدل البطالة في تغير مستمر، فبعد أن كان في سنة 2000 يقدر ب 29.77 % بدأ ينخفض تدريجيا ليصل إلى 15.30 %سنة 2005 ، ثم 12.30% في سنة 2006 ليعاود الارتفاع من جديد في سنة 2007 ويبلغ13.8% .

ثانيا- حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها أثرا سلبيا كبيرا سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية، مما ساعد على تنامي الاقتصاد غير الرسمي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم.

يمثل الجدول رقم (19) حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:1988-2006.

الجدول رقم (19): حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (الفترة: 1988-2006).

السنوات	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من PNB (%)
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

Source: Philippe. A : l économie informelle au Maghreb,2002.
Own calculations based on world bank data, Washington D.C,2002.
World bank,2006 .

يلاحظ مما سبق أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، إذ انتقل من 19.5% سنة 1988 إلى 25.4 % سنة 1990 ، ثم إلى32.95 % سنة 1998 ، ليبلغ ذروته 42% سنة 2003 ، ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر ب 34.2 % سنة 2006.

المبحث الثالث:الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد غير الرسمي فيمايلي:

أولا- الفساد:

تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدء بالأزمات، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية التخلي عن النظام الاشتراكي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني كل هذا ترك أثرا سلبيا على الناحية الاقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها : تدني القدرة الشرائية ، انتشار البطالة و الفقر، زيادة الدين الخارجي، ...الخ. مما ساعد على تنامي ظاهرتي الرشوة و الفساد .

يمثل الجدول رقم (20) مؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية وهذا خلال الفترة:2003-2007.

الجدول رقم (20) مؤشر الفساد في الجزائر الفترة 2003-2007

الترتيب	السنة	مؤشر الفساد
84	2003	2.6
96	2004	2.7
97	2005	2.8
84	2006	3.1
99	2007	3.0

Source:www.transparency.org.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن مؤشرات الفساد في الجزائر جد عالية، مما يدل على انتشار الفساد في هذا البلد. وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2007، فان الفساد مرتبط بضعف المؤسسات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود الشفافية في الإدارة المالية ، ووجود نظام قضائي غير مستقل مما يدفع بالمحاكم إلى عدم متابعة المسؤول الفاسد وبالتالي عدم إرجاع الأموال غير الشرعية مثلما يوضحه الجدول رقم (21) الذي

يمثل بعض أمثلة عن قضايا الفساد في الجزائر والتي حتى الآن لم تسوى وضعيتها قضائيا رغم ضخامة المبالغ المختلسة.

الجدول (21): أمثلة عن بعض قضايا الفساد في الجزائر

الفترة	القضية
نهاية الثمانينات	قضية تعرف باختفاء 26 مليار دولار (عهد الرئيس شادلي بن جديد)
1990	فضية استيراد صفقة قمح فاسد بميناء وهران 1 مليار و 200 مليون دولار
1996	عرض 2266 ملف على العدالة (التهرب الجبائي) 7.9 مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار 18 مليار دولار
نهاية التسعينات	قضية اختفاء 3 الى 5 ملايير دولار (بنك الخليفة)
2000	فضيحة مركب الحجار 100.401.423.28 مليار دج
2005	قضية اختفاء 40 مليار دينار جزائري (البنك الوطني الجزائري)
2003	قضية اختفاء 1323 مليار سنتيم (البنك التجاري و الصناعي)

المصدر: صابر.ح: الجرائم والفضائح الاقتصادية تتعاقب من سنة لأخرى،2007، www.elkhabar.com
.سليمان.ح: ضباط الشرطة والجمارك ومفتشوا المالية ملزمون بالتصريح بالممتلكات،2007،www.elkhabar.com

أن للسلطة دورا كبيرا في زيادة أو إنقاص حجم الفساد، وعموما فان العلاقة بين الفساد والسلطة تكون كبيرة، خاصة في حالة ترك السلطات التقديرية للكثير من المسؤولين العموميين يولد ضعف منهجي يتفاقم لفعل القواعد واللوائح غير الواضحة والمتغيرة على الدوام ، بالإضافة إلى كون التنافس السياسي والحريات المدنية مقيدين.

يمثل الجدول رقم**(22)** مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية خلال الفترة: 2002-2004.

الجدول رقم (22) مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية خلال الفترة : 2002-2004

مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية

الترتيب	مؤشر المشاركة السياسة و المبادلة (%)		مؤشر الاستقرار السياسي(%)		مؤشر البيئة الإجرائية(%)		مؤشر سيادة القانون (%)		مؤشر محاربة الفساد (%)	
	التصنيف 2002	التصنيف 2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2002	2004
1	الكويت 41.4	34.0	قطر 74.1	79.1	الإمارات 78.1	79.3	سلطنة عمان 76.5	83.1	الإمارات 86.7	84.2
2	المغرب 40.4	32.5	الإمارات 79.5	78.2	البحرين 78.1	72.9	الإمارات 80.6	78.7	سلطنة عمان 82.7	77.3
3	الأردن 37.9	29.1	سلطنة عمان 70.9	84.3	سلطنة عمان 70.4	64.0	قطر 76.0	76.8	البحرين 82.1	76.8
4	البحرين 24.7	27.7	الكويت 52.4	55.3	الأردن 58.2	56.2	البحرين 79.1	69.1	الكويت 76.8	83.2
5	قطر 32.8	26.7	موريتانيا 54.6	54.4	الكويت 65.8	55.2	الكويت 74.5	67.6	قطر 81.6	72.1
6	لبنان 31.8	25.7	تونس 54.6	51.9	موريتانيا 57.7	52.7	الأردن 63.8	60.4	الأردن 58.2	68.5
7	جيبوتي 26.8	25.2	البحرين 60.0	49.5	قطر 61.2	45.8	تونس 61.2	58.0	تونس 70.4	64.5
8	سلطنة عمان 30.8	24.3	ليبيا 33.0	47.1	تونس 53.6	44.8	السعودية 65.3	57.0	السعودية 72.4	61.1
9	الجزائر 19.7	23.8	الأردن 33.5	45.1	المغرب 54.6	42.4	مصر 56.6	54.1	موريتانيا 62.2	58.1
10	اليمن 21.2	22.8	المغرب 38.9	39.8	السعودية 56.6	38.9	المغرب 57.1	51.7	المغرب 56.1	56.7
11	الإمارات 34.5	21.8	جيبوتي 23.8	34.5	لبنان 34.7	31.0	لبنان 48.0	43.0	مصر 47.4	51.2
12	مصر 21.2	20.9	السعودية 41.1	30.6	مصر 36.2	27.1	سوريا 43.9	42.0	الجزائر 31.1	41.9
13	تونس 22.7	17.5	سوريا 37.3	28.2	جيبوتي 26.0	21.7	جيبوتي 32.7	33.8	لبنان 42.3	39.9
14	موريتانيا 27.3	15.5	مصر 30.3	25.2	الجزائر 29.6	17.7	موريتانيا 44.4	32.4	فلسطين 18.9	34.5
15	فلسطين 17.7	12.1	لبنان 27.6	23.3	فلسطين 16.3	16.3	ليبيا 23.5	34.4	سوريا 47.4	27.1
16	السعودية 8.6	5.8	فلسطين 4.3	10.2	اليمن 27.6	14.8	الجزائر 31.6	27.5	اليمن 32.7	22.7
17	العراق 0.5	4.4	الجزائر 7.6	8.3	السودان 11.7	14.8	فلسطين 45.9	19.3	ليبيا 26.0	16.3
18	سوريا 5.6	3.9	اليمن 13.0	7.3	سوريا 17.3	10.8	اليمن 7.7	12.1	جيبوتي 31.1	14.3
19	ليبيا 4.5	2.9	السودان 2.7	2.4	ليبيا 5.1	5.9	السودان 6.1	3.4	السودان 12.2	4.9
20	السودان 4.0	24	العراق 4.9	0.0	العراق 0.0	4.9	العراق 1.5	0.5	العراق 1.5	2.5

Source: World Bank Institute , Data Base of Good Governance Indicators 2002-2004 , www.worldbank.org

قبل الإشارة إلى النتائج المسجلة في الجدول السابق، ينبغي ذكر المعايير التي على أساسها يحكم على فعالية أو عدم فعالية الحكم الراشد في بلد معين وعليه تصنيف الدول في مؤشرات الإدارة الرشيدة قد تم وفق نسب مئوية تتراوح بين (صفر-100)، حيث تدل النسب المئوية الأعلى على حالة أفضل تضع الدولة ضمن مجموعة الدول ذات حسن الإدارة وصلاح الحكم والعكس صحيح ، وبذلك ينقسم دليل المؤشر إلى خمس مستويات من الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم كما هو موضح أدناه ، مع ملاحظة أن النسب المئوية ليست مطلقة .

- أعلى من 75% في وضع مقارن ممتاز
- أعلى من 50% في وضع مقارن جيد
- أعلى من 25% في وضع مقارن متوسط
- أعلى من 10% في وضع مقارن ضعيف
- أقل من 10% في وضع مقارن ضعيف جدا

يبين مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة نمطا مثيرا للاهتمام ، فقد حصلت (7) دول من بين الدول العربية الواحد والعشرين المشمولة على وضع متوسط في عام 2004 مقارنة مع (9) دول في عام 2002 من بين (20) دولة شملها المؤشر لعام 2002 .هذه الدول هي:الكويت، المغرب، الأردن، البحرين، قطر، لبنان، جيبوتي .

أما الدول العربية الأخرى المتبقية فقد كانت مؤشراتها ما بين ضعيف في (8) دول هي : سلطنة عمان ، الجزائر ، اليمن ، الإمارات، مصر ، تونس ، موريتانيا، فلسطين، وضعيف جدا في (5) دول : السعودية ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، السودان .

بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي، فقد حصلت الدولتان: قطر والإمارات على تصنيف ممتاز في عام 2004 مقارنة بثلاثة دول في عام 2002. أما عدد الدول التي حصلت على تصنيف جيد فقد ارتفع من ثلاثة إلى أربعة دول، وبقي عدد الدول التي حصلت على تصنيف

متوسط على حاله (8 دول).نفس الشيء بالنسبة للتصنيف الضعيف، فقد وضعت كل من لبنان وفلسطين داخل هذا التصنيف.

في حين أن عدد الدول في التصنيف ضعيف جدا فقد ازداد من (3) في عام 2002 إلى (4) دول في عام 2004 هي:الجزائر، اليمن، السودان، والعراق.

فيما يخص مؤشر البيئة الإجرائية، فقد تحصلت دولة عربية واحدة فقط على تصنيف ممتاز هي الإمارات في عام 2004 مقارنة بدولتين تحصلتا على نفس التصنيف في عام 2002 هما: الإمارات والبحرين .

في المقابل انخفض عدد الدول التي تحصلت على تصنيف جيد من ثمان(8) دول إلى خمسة(5) دول ،وازداد عدد الدول التي تحصلت على تصنيف متوسط من أربعة دول إلى ستة دول ، كما ارتفع عدد الدول التي صنفت بدرجة ضعيف من ثلاث دول إلى ست (6) دول ، وازداد كذلك عدد الدول العربية التي حصلت على تصنيف ضعيف جدا من دولتان في عام 2002 هما: ليبيا والصومال إلى دولتين في عام 2004 هما: العراق وليبيا.

أما مؤشر سيادة القانون فقد شهد تدهورا في الدول العربية في عام 2004 مقارنة بعام 2002، حيث حصلت ثلاث دول عربية على تصنيف ممتاز في عام 2004 مقارنة مع خمس دول عربية في عام 2002، وتصدرت سلطنة عمان الترتيب الأول، إذ قدرت قيمة المؤشر فيها (83.1%)، في حين أن عدد الدول التي حصلت على تصنيف جيد انخفض من ست دول إلى دولتان هما البحرين والكويت ، ولقد تحصلت الجزائر على تصنيف متوسط ،وفي المقابل ازداد عدد الدول التي حصلت على تصنيف ضعيف من دولة واحدة في عام 2002 إلى سبع دول في عام 2004 ، وبقي تصنيف الدول التي حصلت على ضعيف جدا على دولتين هما :السودان والعراق .

تفيد البيانات المتاحة في مؤشر محاربة الفساد إلى أن أربع دول عربية من بين 21 دولة حصلت على تصنيف ممتاز في عام 2004 مقارنة مع خمس دول في عام 2002، كانت في مقدمتها الإمارات بمؤشر يساوي (86.7%) تلتها سلطنة عمان (77.3%) فالبحرين (76.8%).

أما مؤشرات بقية الدول العربية فقد حصلت سبع دول على تصنيف جيد في عام 2004 مقارنة مع خمس دول، ودولتان تحصلتا على تصنيف متوسط هما: الجزائر ولبنان. في حين أن الدول التي حصلت على تصنيف ضعيف هي: جيبوتي وليبيا واليمن، بينما ارتفع عدد الدول التي حصلت على تقدير ضعيف جدا من دولتان في عام 2002 إلى ثلاثة دول في عام 2004، وهي: الصومال والعراق والسودان.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن ترتيب الجزائر حسب مؤشرات الحكم الراشد كان يتراوح بين متوسط وضعيف، مما يدل على انتشار الفساد فيها.

يمثل الجدولان التاليين (23) و (24): مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية خلال الفترة 2005-2008:

الجدول رقم (23) مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية خلال الفترة : 2005-2006

مؤشـــرات الحكـــم الراشـــد في البـــلدان العربـــية															
مؤشر فعالية الحكومة (%)				مؤشر النوعية التنظيمية(%)				مؤشر سيادة القانون (%)				مؤشر محاربة الفساد (%)			
البلـــدان	الترتيب حسب السنوات		2005	2006	الترتيب حسب السنوات		2005	2006	الترتيب حسب السنوات		2005	2006	الترتيب حسب السنوات		2005	2006
الكويت	2	3	68	67	3	3	67	65	2	2	72	70	3	3	77	75
المغرب	7	7	52	52	11	7	43	50	10	9	52	51	10	9	52	49
الأردن	6	6	59	62	6	4	60	63	6	6	62	62	6	6	66	66
البحرين	5	4	65	66	1	1	72	73	3	5	71	66	5	5	69	70
قطر	4	3	66	67	5	5	62	62	1	1	77	74	1	1	80	80
لبنان	9	10	47	36	10	9	49	46	11	12	44	30	12	15	39	21
جيبوتي	14	16	20	13	16	15	21	21	16	11	19	32	14	13	32	33
سلطنة عمان	3	5	67	65	2	2	71	72	4	3	68	69	4	4	71	74
الجزائر	10	9	44	39	13	13	30	25	14	10	31	34	11	10	41	41
اليمن	15	17	16	13	15	14	22	22	17	16	12	13	15	12	26	27
الإمارات	1	1	69	73	4	2	65	72	5	4	65	68	2	2	79	79
مصر	12	12	39	33	12	12	37	35	9	9	54	51	11	11	41	38
تونس	3	2	67	70	8	6	51	58	7	7	58	60	7	7	58	59
موريتانيا	8	14	48	19	9	10	50	43	13	10	39	34	12	9	53	34
فلسطين	13	11	34	34	14	11	28	36	15	15	20	22	13	16	17	24
السعودية	11	8	40	50	7	8	53	47	8	8	57	56	8	8	56	56
العراق	18	19	1	0	19	19	5	6	18	19	0	1	17	17	3	1
سوريا	16	15	10	15	17	18	13	8	13	12	41	29	13	16	33	20
ليبيا	14	13	20	27	18	17	9	9	14	14	32	28	15	14	26	22
السودان	17	18	5	11	18	16	9	11	18	17	3	7	17	17	3	9

Source: World Bank Institute , Data Base of Good Governance Indicators 2005-2008 , www.worldbank.org

الجدول رقم (24) مؤشرات الحكم الراشد في البلدان العربية خلال الفترة : 2007-2008

مؤشـــرات الحـــكم الراشـــد في البـــلدان العـــربـــية															
	مؤشر فعالية الحكومة (%)				مؤشر النوعية التنظيمية(%)				مؤشر سيادة القانون (%)				مؤشر محاربة الفساد (%)			
البلدان	الترتيب حسب السنوات		2007	2008	الترتيب حسب السنوات		2007	2008	الترتيب حسب السنوات		2007	2008	الترتيب حسب السنوات		2007	2008
الكويت	6	60	62	7	6	7	61	54	2	4	72	71	4	4	70	71
المغرب	7	49	54	9	9	8	51	53	8	10	52	52	8	9	51	49
الأردن	5	64	64	6	5	4	62	63	5	6	64	64	5	6	69	68
البحرين	3	68	67	3	1	1	79	78	3	5	70	69	3	5	73	69
قطر	7	74	57	2	4	2	67	72	1	1	79	78	1	1	83	85
لبنان	11	31	31	12	10	10	48	48	15	15	26	26	14	16	28	20
جيبوتي	15	14	15	17	16	14	21	22	13	11	30	35	10	10	40	45
سلطنة عمان	4	67	66	4	3	2	70	72	3	2	70	75	3	3	73	74
الجزائر	10	37	35	11	14	15	25	21	14	14	29	27	9	11	43	41
اليمن	16	13	14	18	15	13	24	24	16	16	19	19	13	13	31	27
الإمارات	1	78	78	1	2	3	72	68	4	3	67	72	2	2	80	82
مصر	9	43	40	10	11	9	42	49	9	9	51	53	12	12	37	29
تونس	2	65	68	5	7	6	57	56	6	8	60	59	6	8	60	57
موريتانيا	12	15	27	16	12	12	39	30	11	17	35	16	11	15	39	22
فلسطين	11	26	31	14	13	11	29	35	17	16	18	19	16	14	22	25
السعودية	8	56	50	8	8	5	52	57	7	7	58	60	7	7	57	61
العراق	18	6	2	19	20	17	7	15	19	19	0	1	18	19	2	3
سوريا	13	28	20	13	18	18	10	13	12	10	37	34	17	17	17	12
ليبيا	14	18	16	15	17	16	17	18	13	12	33	29	15	15	24	22
السودان	17	4	11	20	19	19	9	7	18	18	4	4	19	18	5	2

Source: World Bank Institute , Data Base of Good Governance Indicators 2005-2008- , www.worldbank.org

يبين مؤشر فعالية الحكومة الخاص بالفترة الممتدة بين:2005-2008، أنه لا يوجد أي بلد عربي حصل على تصنيف ممتاز، وإنما درجة التصنيف تبدأ مباشرة من الوضع الجيد.

لقد حصلت على التصنيف السابق سنة 2005 (8) دول هي:الكويت، المغرب، الأردن، البحرين، قطر، سلطنة عمان، الإمارات، تونس، وتبقى نفس هذه الدول محافظة على ترتيبها خلال الفترة: 2006،2007. في حين أنه في سنة 2008 تم حذف دولة المغرب وعوضت بالسعودية.

أما الدول العربية التي كان تصنيفها متوسط خلال سنة 2005: لبنان، الجزائر، مصر، موريتانيا، فلسطين، السعودية. وقد احتفظت هذه الدول بمراكزها في سنة 2006 مع إضافة ليبيا. أما في سنة 2007، فان الدول التي حصلت على التصنيف السابق هي: لبنان، الجزائر، مصر، موريتانيا، فلسطين،وفي سنة 2008 فقد بقيت نفس الدول السابقة مع إضافة سوريا.

وفي مؤشر ضعيف نجد: جيبوتي، اليمن، ليبيا سنة 2005، أما سنة 2006 فنجد كل من: اليمن، موريتانيا، وسوريا. تبقى هذه الدول تحتفظ بمراكزها السابقة خلال سنة 2007 مع إضافة السودان وجيبوتي، وحذف موريتانيا. أما سنة 2008، فيتم إضافة موريتانيا، وحذف السودان.

بالنسبة لدرجة ضعيف جدا نجد خلال سنة 2005 كل من: العرق و السودان، في حين تبقى العراق وحدها في هذا الموضع خلال سنتي: 2006 و 2007.، لتضاف اليها السودان سنة 2008.

على هذا الأساس يمكن تصنيف موضع الجزائر مع المؤشرات الأخرى على النحو التالي:

- **بالنسبة لمؤشر النوعية التنظيمية:** فالجزائر تصنف ضمن موضع: متوسط خلال سنة 2005، وضعيف خلال السنوات 2006،2007،2008.
- **بالنسبة لمؤشر سيادة القانون:** فالجزائر تصنف ضمن موضع: متوسط خلال السنوات: 2005،2006،2007،2008.

- **بالنسبة لمؤشر محاربة الفساد:** فالجزائر تصنف ضمن موضع: متوسط خلال السنوات: 2005،2006،2007،2008.

يمكن التعبير عن وضعية الحكم الراشد في الجزائر عبر مختلف مؤشراته من خلال المنحيات البيانية التالية ، الفترة: 1996-2008.

الشكل رقم (25): التصويت والمساءلة (1996-2008)

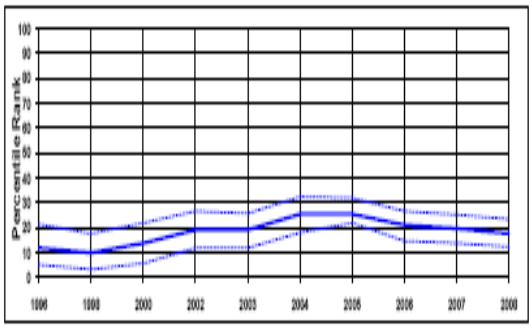

الشكل رقم (26): الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب (1996-2008)

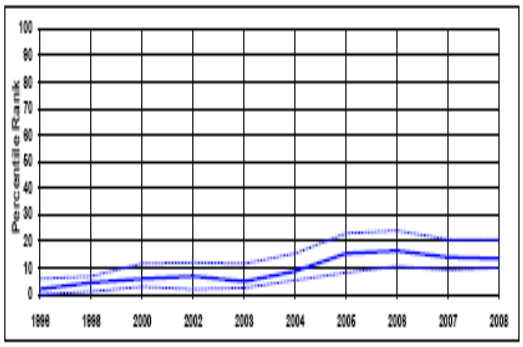

Source :Governance Matters: Country data Report for ALGERIA 1996-2008, World Wide indicators,WORLD BANK Institute,2009 .

الشكل رقم (27): فعالية الحكومة (1996-2008)

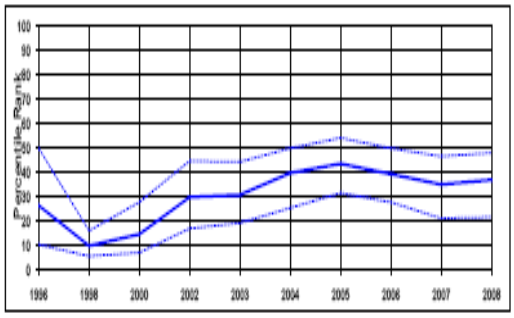

الشكل رقم (28): نوعية الأطر التنظيمية (1996-2008)

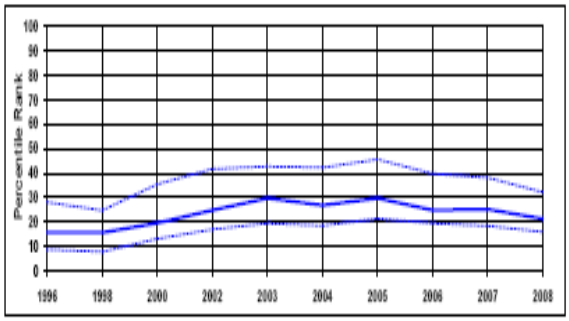

Source :Governance Matters: Country data Report for ALGERIA 1996-2008, World Wide indicators,WORLD BANK Institute,2009.

الشكل رقم (29): سيادة القانون (1996-2008)

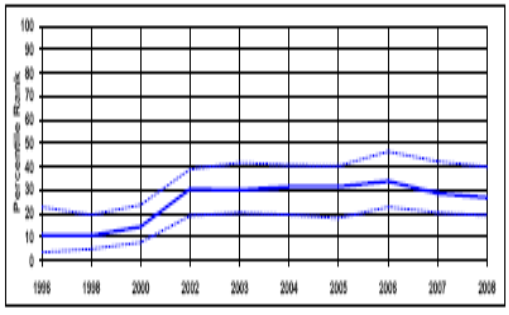

الشكل رقم (30): التحكم في الفساد (1996-2008)

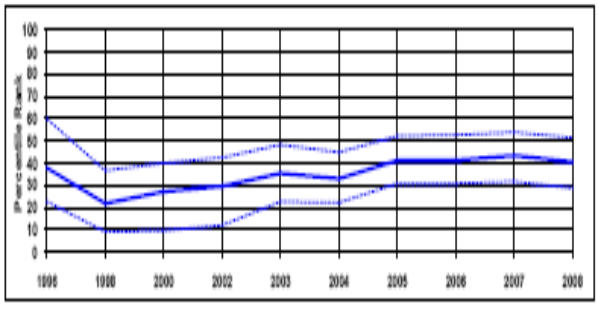

Source :Governance Matters: Country data Report for ALGERIA 1996-2008, World Wide indicators,WORLD BANK Institute,2009.

ثانيا-تقليد العلامات التجارية:

1 -حجم تقليد العلامات التجارية في الجزائر:

يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية في سنة1991، حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية.هذه المنتوجات إما تصنع في الجزائر أو تستورد من الخارج.

يمثل الجدول رقم(25) نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية:

الجدول رقم(25):نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنتي 2005-2006

المنتجات	*النسبة المؤوية 2005*	*النسبة المؤوية 2006*
مواد التجميل، الملابس و الأحذية	**%66**	**%57**
قطاع غيار	**%23**	**%28**
مواد غذائية	**%2**	**%2.5**
أدوات كهربائية وكهرومنزلية	**%3.6**	**%9**
فيديو، أجهزة سمعية	**%2.7**	**%2**
أجهزة الاعلام الآلي	**%2.7**	**%1.5**

Source : Direction générale de la surette nationale, direction de la police judiciaire, sous direction de la police scientifique et technique : Etude du phénomène de la contrefaçon et de la falsification dans les domaines industriels,janvier2007,Alger,p13.

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن تقليد العلامات التجارية يكثر خاصة في الأنشطة التي تصنع الألبسة،مواد التجميل، والأحذية (66%) سنة2005، و(57%) سنة 2006 .

كما يلاحظ أيضا على منتوجات هذا القطاع أنها تعتمد بالدرجة الأولى على مواد رخيصة ذات نوعية رديئة.

وحسب مصادر أخرى كمديرية مكافحة الغش، فقد صنفت منتجات السجائر كأكبر السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية بالنسبة لسنة 2005، أما بالنسبة لسنة2006، فان المنتجات الغذائية هي التي تحتل هذه النسبة، مثلما يوضحه الشكلين التاليين:

الشكل رقم(31): نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2005

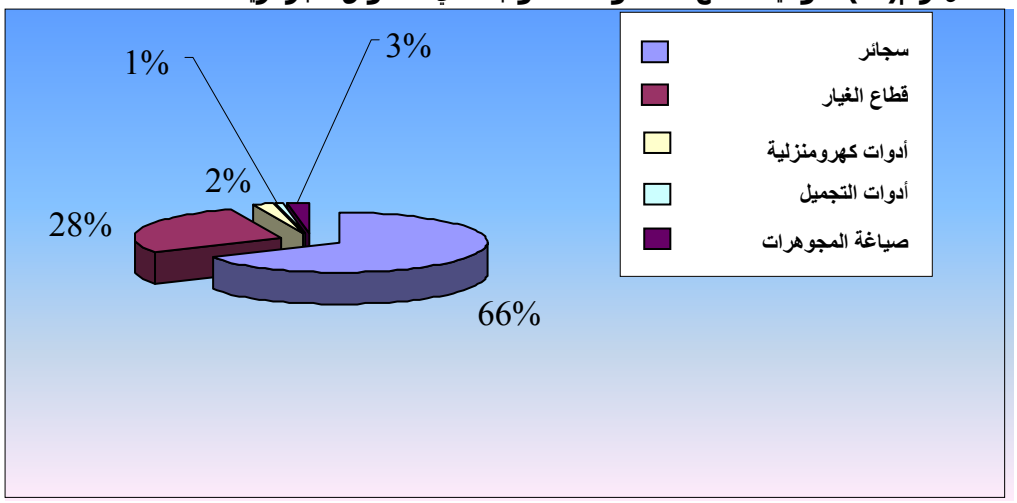

Source : Direction de lutte contre la fraude :la contrefaçon en Algérie,2007,p4.

الشكل رقم(32): نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية سنة 2006

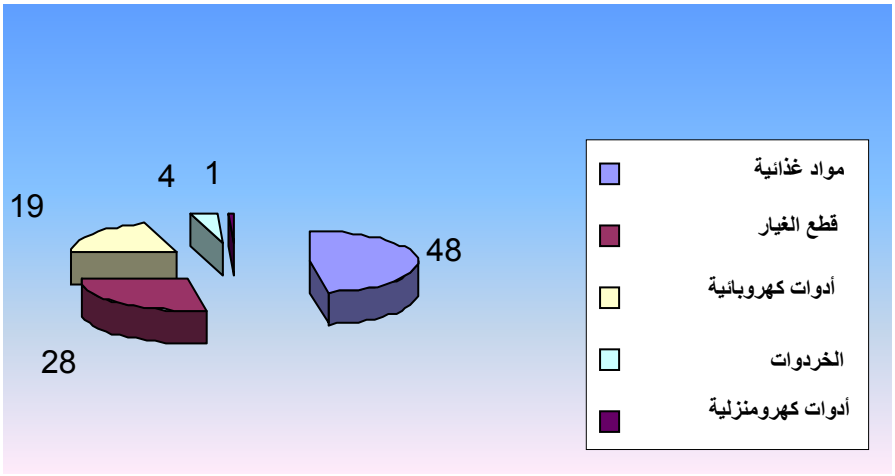

Source : Direction de lutte contre la fraude, Op.Cit,p6.

يتلقى أيضا السوق الجزائري نسبة كبيرة من السلع المغشوشة المستوردة المتأتية من مختلف بلدان العالم.

يمثل الجدول رقم (26) نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية في سنة 2007.

الجدول رقم (26) :نوعية السلع المغشوشة المتواجدة في الأسواق الجزائرية في سنة 2007

نوعية المنتوج	النسبة المؤوية
سجائر (أغلبها من علامة MARLBORO)	%51
أدوات كهربائية وكهرومنزلية (أغلبها عبارة عن مصابيح من علامة OSRAM)	%21.81
ألبسة وأحذية	%1.20
قطع الغيار(أغلبها من ماركات Toyota, HYNDAI,BENDIX,VALEO,GM,EYQUEM)	%19.61
مواد حديدية	%6.38

Source: Yasmine Ferrou : Contrefaçon: Quelle riposte face a la déferlante, Economia, Revue de l'économie et de la finance,N°5, Novembre 2007, p24.

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن السجائر تحتل أكبر نسبة (51%) ، ثم تليها كل من الأدوات الكهربائية ، الكهرومنزلية و قطع الغيار، الألبسة والأحذية ومواد حديدية.

إن الشكل رقم (33) يمثل البلدان المنتجة للسلع المغشوشة المتواجدة في الجزائر خلال الفترة مابين 2002-2005 .

الشكل رقم (33):البلدان المنتجة للسلع المغشوشة المتواجدة في الجزائر الفترة:2002-2005

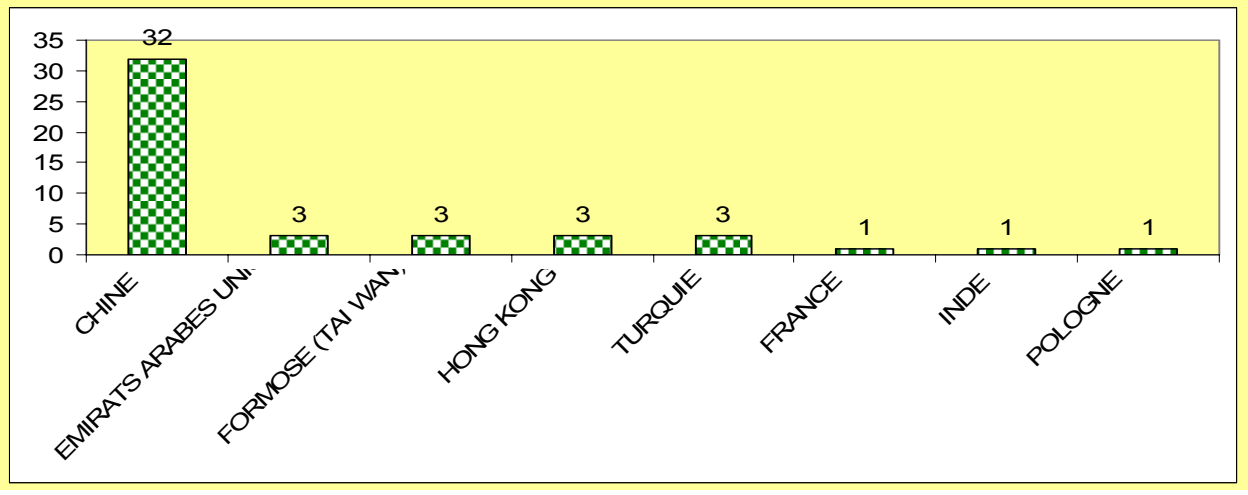

Source :Direction générale des douanes :Modalités d'intervention en matière de lutte contre la contrefaçon,Alger,Novembre2006,p20.

أما الشكل رقم(34) فيمثل مصدر السلع المغشوشة المستوردة إلى الجزائر خلال الفترة ما بين: 2002-2005.

الشكل رقم(34): مصدر السلع المغشوشة المستوردة إلى الجزائر خلال الفترة ما بين : 2002-2005.

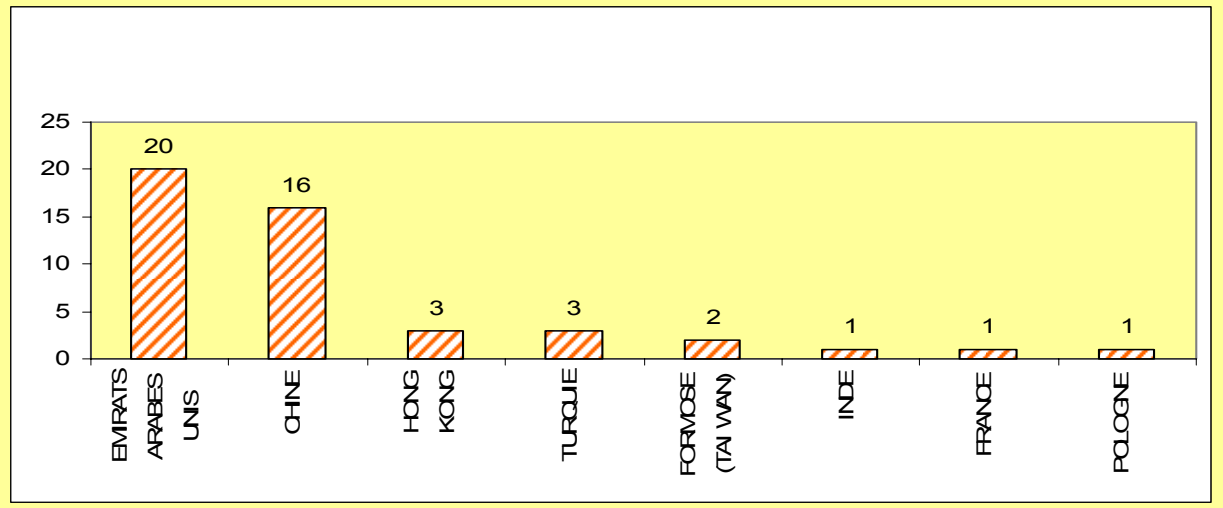

Source :Direction générale des douanes ,Op.Cit,p20.

نلاحظ من خلال الشكلين السابقين، بأن البلدان التي تحتل الصدارة في إنتاج السلع المغشوشة وتصدرها إلى الجزائر هي: الصين والإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى بلدان أخرى هوكونج ،تركيا،ايطاليا، تايوان، الهند، فرنسا وبولونيا.

يمثل الجدول رقم (27) كمية السلع المزيفة التي تم حجزها من قبل مصالح الجمارك خلال الفترة (2003-2007).

الجدول رقم (27):كمية السلع المزيفة المحجوزة من قبل الجمارك الفترة (2003-2007)

السنـــــــوات	كمية السلع المغشوشة المحجوزة
2003	43470
2004	748804
2005	298102
2006	831786
2007	1.347.614

Source: Yasmine. F,OP.Cit,p28.

حسب الجدول السابق نلاحظ أن كمية السلع المزيفة و المحجوزة من قبل مصالح الجمارك في تزايد مستمر.

أما في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2009 ، فقد صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من الصين وروسيا في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد. **(USTR,2009:32)**

2 -العوامل المشجعة لتنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر:

يمكن حصر هاته العوامل فيمايلي:

- عدم الدراية بالقوانين المتعلقة بحماية الملكية الثقافية وحقوق المستهلك.
- نقص مشاركة المصالح المختصة في مكافحة الغش في توعية المستهلك.
- نقص تأهيل الأعوان المختصين في قمع ومكافحة الغش.
- نقص وسائل المراقبة .
- غياب التنسيق بين مختلف المصالح (الشرطة، الجمارك، الجهاز القضائي،..الخ) فيما يخص مكافحة تقليد العلامات التجارية.
- غياب الخبرة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الجدد،ونقص معرفتهم بالأسواق العالمية (أي شخص بإمكانه استيراد أي منتج).

-انتشار التقليد والتزييف وسط المنتجين المحليين الذين أصبحوا ينتجون منتجات مغشوشة فعلى سبيل المثال: في أكتوبر2006 ، تم القبض على شبكة في ولاية خنشلة تصنع مادة الجافيل **(Javel)** المغشوشة المقلدة لعلامة**(Bref)** التابعة لشركة **(HENKEL)** .

(Spa Henkel,2007 :6).

ثالثا- تبيض الأموال:

عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال ، وهذا رجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر مؤخرا من ناحية، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد السوق وما تبعه من الانفتاح على الخارج تحت إطار العولمة.

1- مصادر الأموال القذرة في الجزائر:

1-1- تجارة المخدرات:

انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الدرك الوطني وحراس السواحل الجزائرية ،ففي أكتوبر 2006 تم حجز حوالي 15 قنطار

من القنب الهندي (الحشيش) و10 أطنان من المخدرات، بالإضافة إلى حجز 66.5غ من الكوكايين و88.73غ من الهيروين و280غ من الأفيون سنة 2005.

كما تشير إحصائيات سنة 2007 إلى حجز 5.8 طن من المخدرات بالإضافة إلى كميات معتبرة من الأقراص المهلوسة. **(Samir.I,2008:2).**

أما في سنة 2008 فقد تم إيداع حوالي 28 فلاح الحبس ومتابعة آخرين، نظرا لاكتشاف السلطات العمومية أن هؤلاء المستثمرين الفلاحيين حولوا الدعم الفلاحي المقدم لهم من طرف الدولة من استغلاله في زراعة مختلف المحاصيل الموسمية إلى زراعة الأفيون .

و تشير أرقام المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى الوطني إلى حجز1897 كلغ من القنب الهندي في السداسي الأول من سنة 2009، و350 غرام من الهيروين، 495 غرام من الكوكايين، و41 غرام من "الكراك"،إضافة إلى 22799 قرص مهلوس.

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية من المخدرات تدخل إلى الجزائر عن طريق المغرب.

يمثل الجدول رقم(28) حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية من 2007 إلى 2009

الجدول رقم(28) :حجم المخدرات المحجوزة من طرف مصالح الشرطة القضائية من 2007 إلى 2009

النوع	2007	2008	2009
القنب الهندي	8371,828 كلغ	4443,835 كلغ	5274,524 كلغ
الهيروين	381,79 غرام	109,57 غرام	682,99 غرام
الكوكايين	20,677 كلغ	غرام 509,7 غرام	984,91 غرام
قرص مهلوس	104491	837189	42438

المصدر: الموقع الرسمي للشرطة الجزائريةwww.dgsn.dz

1-2- الجريمة المنظمة والإرهاب:

تعرف الجريمة المنظمة بأنها ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية.

يمكن ذكر أهم هذه الأشكال في الجزائر: التزوير، المتاجرة في المواد الكيميائية الخطيرة المحظورة، تجارة الأسلحة وتزييف العملة،...الخ.

بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر وبالأخص في العشرينية السوداء، والتي سببت آلاما كبيرة للشعب الجزائري وخسائر جد معتبرة للاقتصاد الوطني.

1 -3- الهجرة غير الشرعية:

يوجد نوعين من الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

1- هجرة الأفارقة نحو الجزائر والقادمين من النيجر والمالي ودول الساحل الإفريقي.

2- هجرة الجزائريين إلى أوروبا عبر السواحل، أو ما يعرف ب (الحراقة) .

2 - أساليب تبيض الأموال في الجزائر:

يمكن إبراز أساليب تبييض الأموال في الجزائر فيمايلي:

2-1- التحويلات البنكية نحو الخارج:

يعتبر المجال المصرفي من أكثر القطاعات عرضة لتبييض الأموال في الجزائر،إذ يعرف الجهاز المصرفي الجزائري ضعفا كبيرا خاصة من ناحية الرقابة.

2-2-كراء السجل التجاري:

وينجم عن الخلل الموجود في القوانين التي تضبط كيفية التعامل بالسجل التجاري سواء في داخل البلاد أو خارجها (سجلات الاستيراد)، أي أن الخلل موجود في التعاملات التجارية (الداخلية أو الخارجية) على حد سواء، وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن السجل التجاري في الجزائر يباع و يشترى.

ففي سنة 2003 تم تقديم 350 متهما لوكيل الجمهورية بالعاصمة بتهمة كراء السجلات التجارية، وتبين أنهم متورطين في قضايا تقدر بالملايير، علما أن أغلبهم من طبقة متوسطة الدخل.

كما قامت محكمة عبان رمضان بالعاصمة بمحاكمة شبكة متكونة من 254 شخص استنزفت 22 مليار دينار من البنوك، وكان أعضاء الشبكة مختصين في التزوير و اختلاس الأموال العمومية و تحويلها إلى الخارج، بالإضافة إلى كراء سجلات تجارية بأسماء الغير من استعمالها في عمليات الاستيراد، إذ تستورد كميات كبيرة من البضائع الوهمية .

2-3- سوق الصرف الموازي:

تشكل كل من تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة نقاطا أساسية لبيع و شراء العملة الصعبة في السوق الموازية، التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني.

أ-سباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر:

يتطور عادة سوق سعر الصرف غير الرسمي نظرا لقلة العملة، أين يصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها، وهذا ما يشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي .

يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي هذا السوق في الجزائر فيمايلي:

- **المركزية في الحصول على العملة الصعبة:** إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط حكرا على البنوك وبمبالغ محددة.
- **تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة:** فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب15000دج لمن يريد السياحة في الخارج ، ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام .
- **أما المشكل الأساسي** فهو يتعلق بالمستوردين، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية ، فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1أورو = 100 دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

يمثل الجدول رقم (29): تطور سعر الصرف غير الرسمي مقارنة بسعر الصرف الرسمي

الجدول رقم (29) :تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة (1970-2009).

الوحدة : الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري (1970-2000)

الأورو والدينار الجزائري (2001-2009).

السنـــة	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	
سعر الصرف الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.61	0.71	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	
سعر الصرف غير الرسمي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5	
السنـــة	1993	1994	1995	1996	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف الرسمي	4.20	10.5	11.0	11.05	11.0	72.25	78	86	96	93.60	99.70	107	101
سعر الصرف غير الرسمي	10.0	12.5	13	14.2	12	85	96	120	94.5	100	105	120	125

Source: - Ahmed.H: Essai sur l économie parallèle,Ed ENAG,1991.

- Said.C : Le dinar volatil sur le marche noir, la monnaie déprécie face a l' euro,Jeune Afrique,2002.

- Hakim.G: Algérie, L' euro remonte, Quotidien d'Oran, 2006.

- l'euro franchit les 100 dinars sur le marché parallèle en Algérie, Morjene, Liberté, 2007.

- Le dinar est en chute libre : Flambée de la monnaie unique sur le marche parallèle, Banque site web, www.Algeriesite.com ,2008.

- Mohamed.A : L'euro vient d'atteindre la barre des120dinars, www.leMaghrebdz.com,2008

-Square Port-Saïd : Bourse non officielle des changes de devises a Alger.

- Casanova :Bourse non officielle des changes de devises a Constantine.

يمكن تعبير عن الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (35): تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة (1970-2009).

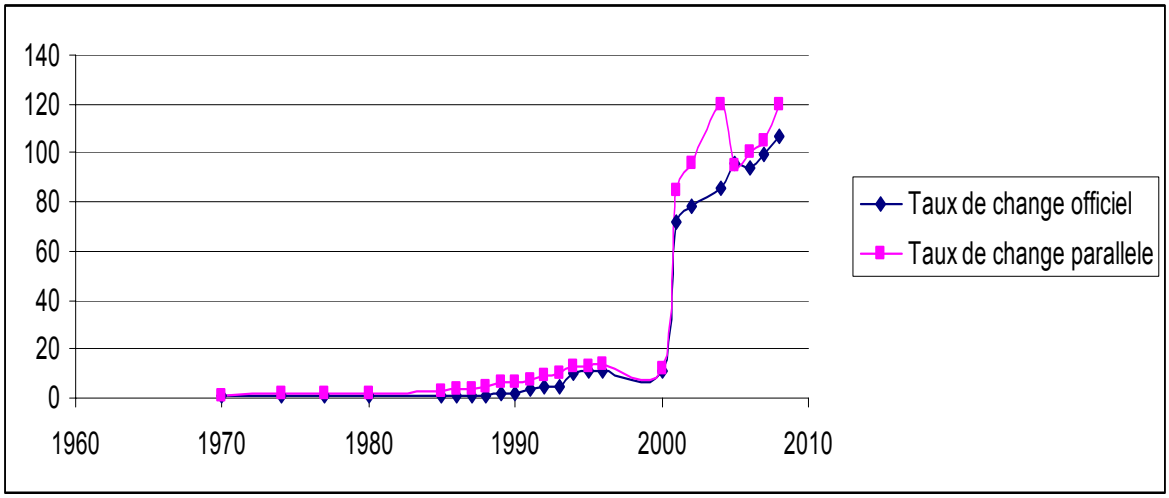

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتضح لنا أن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كانت في منتصف السبعينات وذلك راجع للطلب المتزايد على العملة الصعبة، كما أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي ازدادت شيئا فشيئا ابتداء من سنوات الثمانينات إلى غاية سنة 2004 أين كان الفارق يقدر ب (120-86=**34دج).**

يمكن تفسير أسباب هذا الارتفاع إلى:

- الأزمة البترولية لسنة 1986 وما انجر عنها من تخفيض الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على الثروة البترولية، وزيادة في المقابل قيمة الواردات.
- زيادة الطلب على العملة الصعبة خاصة في المناسبات الوطنية والأعياد الدينية: كأعياد نهاية السنة، الحج، العمرة،...الخ. فهذه الزيادة توافقها قلة العرض بالتالي الطلب العملة الصعبة يرتفع .

لقد عرف سعر الصرف استقرارا ابتداء من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي: 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية و الذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج ، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما في سنوات: 2007، 2008،2009، فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار .

ب-مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر:

يمكن ذكر أهم مصادر تمويل سوق الصرف الموازي فيمايلي:

***- المغتربين والمتقاعدين المغتربين:**

وتعتبر أكبر فئة ممولة للسوق الموازي في الجزائر،إذ ونظرا لعدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، وإنما الاكتفاء فقط بما يقدمه المسافر من تصريح يعبر - في معظم الأحيان- عن قيمة صغيرة من

العملة الصعبة، مما يفتح مجالا أمام المغتربين لتداول كميات كبيرة من العملة الصعبة -غير المصرح بها- في السوق الموازي قصد الاستفادة من هامش ربح معتبر.

فعلى سبيل المثال في منطقة القبائل يتم تداول حوالي 4ملايير أورو يوميا في السوق الموازي مصدرها أساسا المغتربين والمتقاعدين المغتربين **(Karim.B,2008:1).**

يمثل الشكل رقم (36) نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلة عام 2004.

الشكل رقم (36): نسبة تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلة عام 2004.

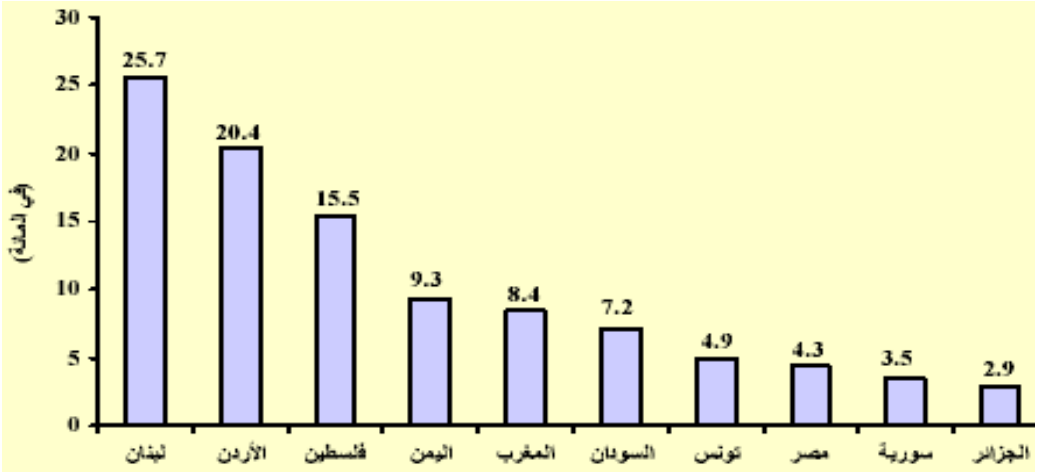

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد : تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية،2006،ص45.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة تحويلات العاملين الجزائريين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ضئيلة جدا في الجزائر إذا ما قورنت بمثيلتها في البلدان العربية الأخرى ، وهذا راجع إلى أن هذه التحويلات معظمها يكون في السوق الموازية، مما لا يسمح بتسجيلها في الحسابات الرسمية.

يمثل الشكل رقم (37) مصادر تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة لسنة 2004.

الشكل رقم (37) :مصادر تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلة لسنة 2004.

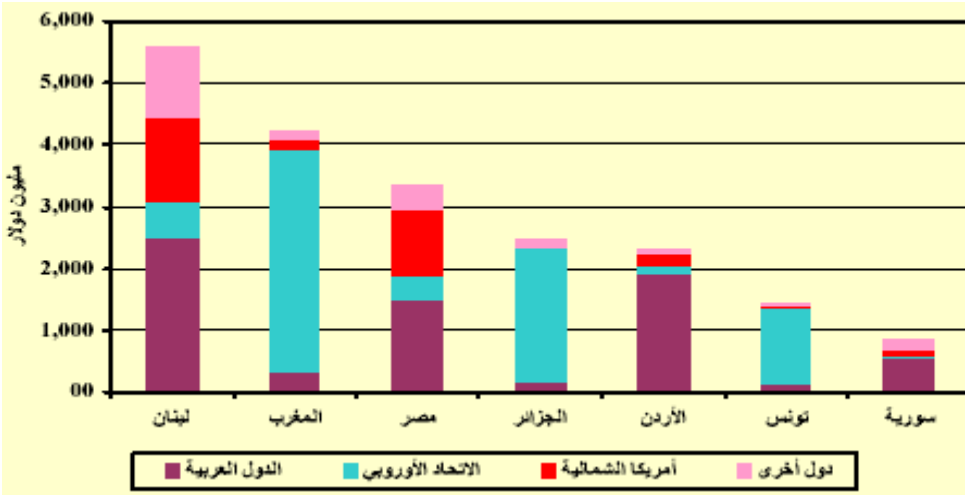

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره،ص46.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن معظم العاملين الجزائريين في الخارج يتواجدون ببلدان الاتحاد الأوروبي، هذا ما يعني أن المبالغ التي تحول من الخارج إلى الجزائر معظمها يأتي من الاتحاد الأوروبي.

*** - العمال الأجانب:**

عادة ما يدفع الراتب للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، فيقوم هؤلاء العمال بتحويل جزء منه إلى عائلاتهم في مواطنهم الأصلية، أما الجزء المتبقي ففي غالب الأحيان يتم بيعه في السوق الموازي من أجل الاستفادة أكثر من الدينارات الزائدة.

*** - السواح:**

يعتمدون نفس طريقة المغتربين.

بالإضافة إلى مصادر أخرى تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي كالتهريب، التجارة بالأسلحة، الارهاب،...الخ.

ج -النشاطات التي يمولها هذا السوق والمخاطر الناجمة عن ذلك:

ج-1-السياحة:

كما ذكرنا سابقا بأن كل مواطن جزائري لديه الحق في الحصول على قيمة من العملة الصعبة تعادل 15.000دج مرة واحدة في السنة، وذلك في حالة سفره إلى الخارج كشرط للحصول على تأشيرة الدخول.

إذا ما اعتبرنا في هذه الحالة أن (1أورو =100دج) ، فان 15000دج تقابلها 150أورو ، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة بما سينفقه السائح من مصاريف : كاستئجار في النزل، مصاريف الأكل والشرب والسياحة في حد ذاتها، شراء الهدايا،...الخ. هذا ما يدفع بالسائح إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على العملة الصعبة التي تغطي جميع مصاريفه أثناء السفر.

ج-2- -تكاليف البعثات والتدريب في الخارج:

يستفيد أصحاب البعثات والتدريب من تمويل يقع على عاتق مؤسساتهم، إلا أن هذا الأخير يعتبر غير كاف بالنظر إلى حاجات المستفيدين، فيقوم هؤلاء باللجوء إلى السوق الموازي من أجل الحصول على العملة الصعبة.

ج-3- تمويل العمليات التجارية:

يعتبر السوق الموازي من أكبر مصادر التمويل بالنسبة للعمليات التجارية خاصة المتعلقة منها بعمليات الاستيراد.

فكما ذكرنا سابقا أن المستوردين يتلقون صعوبة في الحصول على العملة الصعبة اللازمة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، حيث يسمح لهم بالحصول فقط على حوالي 7500أورو وهو مبلغ غير كاف لتمويل مثل هذه العمليات، فيلتجأ هؤلاء المستوردين إلى السوق الموازي من أجل الحصول على ما يريدون من العملة الصعبة ويتم ذلك وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (38) :تمويل العمليات التجارية عن طريق السوق الموازي

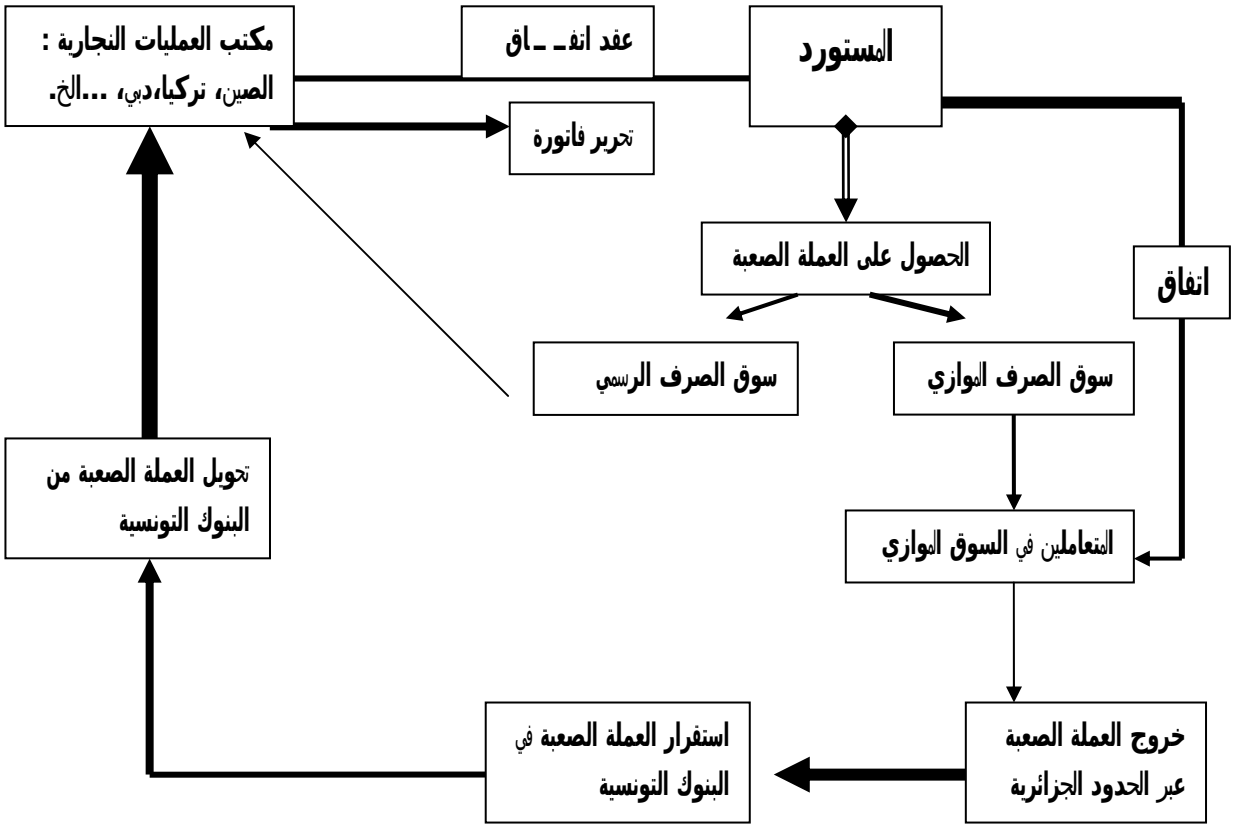

المصدر : من إعداد الباحثة

يمكن شرح المخطط السابق كمايلي:

يقوم المستورد بالحصول على قيمة (7500أورو) من سوق الصرف الرسمي، و هي تعتبر كتسبيق أولي يدفع لمكتب العمليات التجارية المتواجد في الخارج الذي على أساسه يتم إبرام الصفقة للحصول على الطلبية ، هذا المكتب يتواجد في معظم الأحيان بالصين ، تركيا، سوريا، دبي،...الخ .

بعد ذلك يتجه هذا المستورد إلى سوق الصرف الموازي ويتفق مع المتعاملين فيه بتحويل كميات كبيرة من الدينار إلى العملة الصعبة ، ثم يتم تكليف أشخاص (مقابل عمولة) بالذهاب إلى تونس حاملين معهم العملة الصعبة المحصل عليها من السوق الموازي (في الحدود الجزائرية يقوم كل شخص باستظهار فقط قيمة 7500أورو و إخفاء باقي العملة).

عند الوصول إلى تونس يتم وضع كل العملة في حساب بنكي لشخص متفق عليه سابقا (مقابل عمولة)، وبما أن القانون التونسي يسمح بتحويل الأجانب أي مبلغ من العملة الصعبة مهما

كانت قيمته من حساباتهم البنكية إلى أي بلد، على هذا الأساس يتم تحويل كل المبلغ إلى مكتب العمليات التجارية ، وعليه تسدد قيمة السلع وتصبح جاهزة للدخول إلى الجزائر.

ما يلاحظ على هذه العملية أن المستورد يسدد نسبة ضئيلة من الرسوم الجمركية، لأن الفاتورة التي سوف تدفع للجمارك سوف تكون أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.

من ناحية أخرى أن معظم السلع المستوردة من طرف هذه العملية تكون مزيفة ومقلدة ، وهذا ما ينجم عنه أضرارا جد وخيمة على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى المؤسسات الاقتصادية و التجارية بصفة خاصة.

رابعا- التهرب الضريبي(الغش الضريبي):

عرف الغش الجبائي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الخيرة ، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري.
- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب ، الجمارك والغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.
- التعاملات التجارية في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.
- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب و الجمارك .
- انفتاح الجزائر نحو العالم، وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق المشروعة من أجل استيراد أكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع.

يمثل الجدول رقم(30) الكميات المحتجزة من قبل الجمارك والخاصة بسنتي 2005-2006.

الجدول رقم(30) الكميات المحتجزة من قبل الجمارك الفترة 1997-1998.

السنة	استيراد	تجارة جملة	تجارة تجزئة	انتاج	أشغال عمومية	صناعة المعادن الثمينة	أنشطة أخرى
1997	119	76	24	34	31	29	212
1998	20	69	30	16	37	43	78

Source: www.douane.dz.

- بالإضافة إلى نوع آخر من الغش و المتمثل في التهرب من دفع اقتطاعـات الضـمان الاجتماعي ، هذه الظاهرة التي وجدت على مختلف المؤسسات سواء كانت صـغيرة أو متوسطة، تجارية أو خدماتية.

يمثل الجدول رقم (31) نتائج المراقبات التي قامت بها مفتشية العمـل مـع مصـالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك خلال الفترة (1997-2002).

الجدول رقم (31): نتائج المراقبات التي قامت بها مفتشية العمل و الصندوق الـوطني للضـمان الاجتماعي الفترة (1997-2002).

السنة	عدد مقرات العمل	العدد الإجمالي للعمال	عدد الأجراء غير المصرح بهم
1997	5.865	12.853	5.635
1998	7.066	19.945	8615
2001	7.679	42.310	17.508
2002	6.319	23.320	7423

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق جوان 2004، ص166.

- كما يمكن ذكر أهم السبب الذي ساعد على تنامي هذه الظاهرة وتوسعها في الجزائر هو الوضعية الأمنية التي مر بها هذا البلد (خاصة في سنوات التسعينات) ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و الإرهاب الذي كان له دورا كبيـرا فـي تطـوير وتوسـيع الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب (كتهريب الأسلحة،...الخ).
- المدة الطويلة التي يستغرقها صدور حكم من العدالة ضد المتهمين في عمليات الغـش، وذلك راجع إلى بطء الإجراءات المتعلقة بتحقيق الخبرة التي يطلبها القاضي من أجـل التأكد من وجود غش ضريبي.
- ضعف وتقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع ونظرتهم السلبية لمصلحة الضرائب مما يؤدي إلى فقدان الثقة (ثقة الأفراد في المؤسسات العمومية).
- صعوبة ربط وتحصيل الضريبة وتقديرها.

يمثل الجدول رقم(32) عدد القضايا التي برمجت سنة 1998 والمتعلقة بالغش الضـريبي وهي مقسمة حسب طبيعة النشاط على مستوى ولايات الجزائر.

الجدول رقم(32) عدد القضايا التي برمجت سنة 1998 و المتعلقة بالغش الضريبي

الولايـــة	المستوردين	المفاولات	تجار جملة	المنتجين	تجار التجزئة	المهن الحرة	مقدمي خدمات	المجموع
الجزائر العاصمة	124	02	54	02	11	08	12	215
بشـــار	04	08	06	04	08	02	03	35
قسـنطينة	23	23	24	03	67	01	04	145
الشـلـــف	05	56	48	06	25	01	10	151
ورقـلـــة	08	27	27	04	04	02	10	82
وهـــران	203	22	17	06	12	01	05	266
عنـــابة	57	21	20	01	27	03	07	136
البـــليدة	85	22	49	08	51	-	06	221
سطـــيف	30	23	35	-	62	-	03	143
باتـــنة	03	02	-	-	17	-	05	27
المجـــموع	542	196	280	34	284	18	65	1409

Source: Direction des impots: Rapport sur la lutte contre la fraude fiscale,1999,p6.

كما يمثل الجدول رقم (33) عدد الدعاوي بالإضافة إلى الحقوق المهربة خلال الفترة الممتـدة بين 1995-1998.

الجدول رقم (33): عدد الدعاوي و الحقوق المهربة الفترة(1995-1998)

السنـــوات	عدد الدعاوي	الحقوق المهربة
1995	09	113.114.972
1996	308	5.343.842.329
1997	208	7.196.812.412
1998	293	5.639.273.461
المجمـــوع	818	18.347.043.174

Source: Direction des impots,Ibid,p8.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن عدد الدعاوي و الحقوق المهربة خـلال الفتـرة (1995-1998) في تزايد مستمر ، إذ انتقل عدد الدعاوي من 09 سنة 1995 إلـى 818 سنة 1998 ، في حين أن الحقوق المهربة ارتفعت من 113.114.972 سنة 1995 إلـى 18.347.043.174 سنة 1998 .

يمكن إرجاع أهم سبب الذي أدى إلى هذا الارتفاع الكبير هو الوضـع الأمنـي غيـر المستقر في هذه الفترة ، والذي أدى إلى صعوبة قيام المصالح الضريبية بنشاطها.

يمثل الجدول رقم (34) حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية (الفترة 1990-2006).

الجدول رقم (34): حجم التهرب الضريبي في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية الفترة:1990-2006

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر: بودلال علي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان،2007.

حسب هذا الجدول، فان التهرب الضريبي انخفض في الفترة الممتدة بين (2002-2006)، مقارنة بين الفترة الممتدة بين (1990-1998)، ولعل أهم سبب الذي أدى إلى هذا الانخفاض هو عودة الاستقرار الأمني للبلاد، بالإضافة إلى تحديث مصالح الضرائب والجمارك.

المبحث الرابع: أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

قامت عدة مصالح في الجزائر بدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، محاولة إما لتقدير التشغيل غير الرسمي من جهة، أو تقدير الدخل الخفي من جهة أخرى.

من بين أهم هذه الجهات نذكر:

أولا- مصالح التخطيط:

هذه المصالح قامت بتقدير النشاط غير الرسمي عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التشغيل.

يمثل الجدول رقم(35) تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة : 1992-2003.

الجدول رقم(35) تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة: 1992-2003.

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره،ص90.

من خلال هذا الجدول ، نلاحظ أن نسبة التشغيل غير الرسمي انتقلت مـن 13.8% سـنة 1992 إلى 17.2% سنة 2003، مما يدل على تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي.

ثانيا- الديوان الوطني للإحصائيات:

في تقديره للتشغيل غير الرسمي، قام الديوان الوطني للإحصاء بأخذ في عين الاعتبار سوى العاملين في البيوت و مساعدي الأسر ، وقد خلص إلى مايلي:

- سنة 1992، بلغ التشغيل غير الرسمي: 375000.
- سنة 1996، بلغ التشغيل غير الرسمي: 900.000.

كما قام هذا الأخير بأخذ بعين الاعتبار معيار الضمان الاجتماعي، لمعرفة نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي مثلما يوضحه الجدول رقم(36).

الجدول رقم (36) : نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية

الفترة: 1992-2001

السنوات / الفئات العاملة	1992		1997		2001	
	التعداد	%	التعداد	%	التعداد	%
أرباب العمل و المستقلون	340	51.09	797	68.06	808	64.35
الأجراء	352	11.10	455	13.79	682	20.72
المتمهنون ومساعدو العائلات	105	87.19	143	81.25	158	79.27

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي اسـتنادا لتحقيقـات لـدى الأسـر 1992،1997،2001، الـديوان الـوطني للاحصائيات،ص93.

من خلال الجدول السابق تلاحظ أن نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا ملموسا خلال الفترة 1992-2001، مما يدل على زيادة نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي.

ثالثا- مكتب الدراسات الوطنية (ECOTECNICS) :

كان الهدف من الدراسة التي قام بها هذا المكتب، هو تحديد حجم القطاع غير الرسمي وذلك استنادا إلى المعايير التالية: التصريح الجبائي، التصريح الإداري، التصريح لدى الضمان الاجتماعي

يمثل الجدول رقم (37) تطور وبنية التشغيل غي الرسمي والمقدرة خلال الفترة 1992-1996.

الجدول رقم (37): تطور بنية التشغيل غير الرسمي (بالآلاف)

الـسنوات	إجمالي التشغيل	التشغيل الزراعي	التشغيل خارج القطاع الزراعي	التشغيل غير الرسمي و التشغيل الرسمي المصرح به جزئيا									
				التشغيل غير الرسمي				التشغيل الرسمي المصرح به جزئيا				النسبة %	
				الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	التجارة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	التجارة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة
فيفري 1992	4.403,7	761,3	3642,4	26	3	48	102	40	193	106	118	10.4	30.9	24.1	34.6
أوت 1995	5.055,9	578,3	4.477,6	38	161	95	37	98	33	192	286	14.5	20.6	30.5	34.3
مارس 1996	4.957,2	664,4	4292,8	0	197	167	196	73	49	140	140	7.6	25.6	31.7	34.9

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره،ص92.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- كان القطاع غير الرسمي يشغل ستة 1996 حوالي مليون شخص.
- انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992 و1996 من 17% إلى 22%، أي ما يعادل ارتفاعا سنويا قدره 11%، في حين أن النسبة المؤوية الخاصة بالتشغيل المنظم فتقدر ب2 %.
- أهم القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى في التشغيل غير الرسمي هو قطاع التجارة والخدمات، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الصناعة.

رابعا-تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق لنموذج (Vito Tanzi):

تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة و الودائع الجارية و الودائع لأجل ، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن، وذلك باستخدام **نموذج (Vito Tanzi)** الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة).

لقد قام بتطبيق هذا النموذج ، الباحث بودلال علي في رسالة الدكتوراه **(بودلال علي،2007: 311-318...).**

أهم النتائج الذي حققها هذا النموذج مايلي:

- تم تقدير حجم الدخل الخفي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (38): تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة : (1970-2004)

الوحدة : مليون دج

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829.009	44604.417	62192.582	132802.176	507379.396	942858.983	452225.576
نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام (% من PIB)	28	27	21	24	25	23	24

المصدر: بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

- من خلال النتائج المحققة وفق هذا النموذج ، توصل الباحث إلى مايلي:

1 – تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بين 55833.673 مليون دج كحد أدنى و 862185652 مليون دج كحد أقصى.

2- بلغت نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2004) مابين 21% و28%.

ويمكن التعبير عن الجدول رقم (39) بالشكل التالي:

الشكل رقم (39): تطور الاقتصاد الخفي من خلال الدخل الخفي (1970-2004)

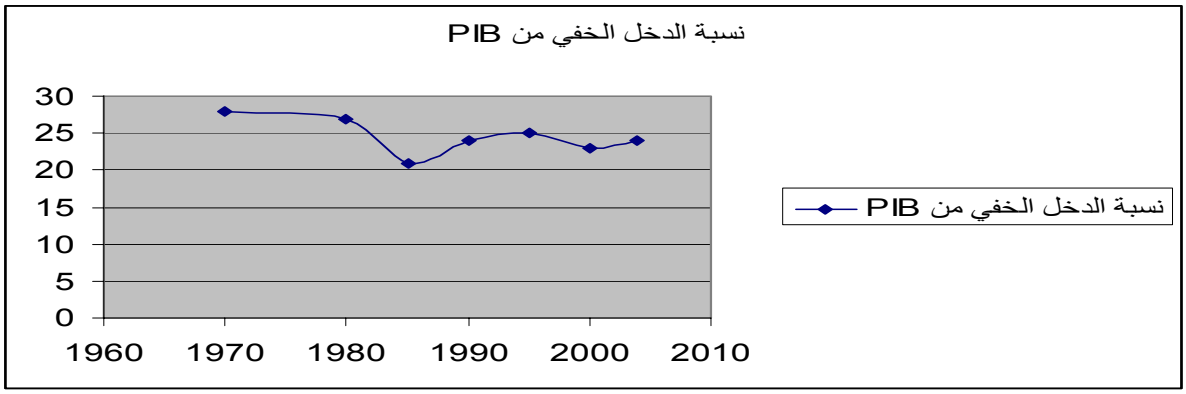

خامسا- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة :

يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006) ، وفق الشكل رقم (40):

الشكل رقم (40): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة:(1988-2006)

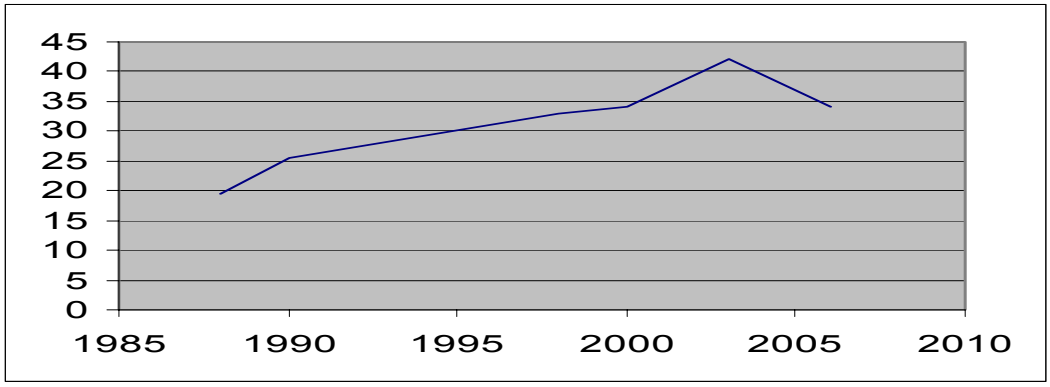

Source: Own calculations based on world bank data, washington D.C,2002. World bank,2006 .

من خلال الشكل السابق، بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الـوطني خـلال الفترة:**(1988-2006)** كمايلي: 19.5% سـنة1988 ، 24.5% سـنة 1990، 32.95% سـنة 1998، 34.1% سنة 2000، 42% سنة 2003، 34.2% سنة 2006.

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي ، فنسبة 42% تعتبر جد كبيرة .

أما برنامج الأمم المتحدة، فقام بدراسة نسبة التوظيف في القطاع غيـر الرسـمي مـن التوظيف في القطاع غير الزراعي، وقد توصل إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (39).

الجدول رقم (39): البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي

الفترة: 1990-2005

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدلات البطالة			التوظيف وفقا للنشاط الاقتصادي				التوظيف في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من التوظيف في القطاع غير الزراعي			
		عدد العاطلين عن العمل (بالآلاف) 2005-1996	الإجمالي (كنسبة من القوى العاملة) 2005-1996	الإناث (كنسبة من معدل الذكور) 2005-1996	الإجمالي (بالآلاف) 2005-1996	الزراعة (%) 2005-1996	الصناعة (%) 2005-1996	الخدمات (%) 2005-1996	كلا الجنسين سنة المسح 2004-1990	الإناث (%) 2004-1990	الذكور (%) 2004-1990	
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	15	1.1	173	..	..	..	..	..	..	..	..
35	قطر	13	3.9	548	438	3	41	56	..	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	41	2.3	118	1,779	8	33	59	..	..	..	..
41	البحرين	16	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
58	عمان	53	..	..	282	6	11	82	..	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	327	5.2	274	5,913	5	21	74	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	..	..	..	43	4	22	74	..	..	..	..
88	لبنان	116	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
91	تونس	486	14.2	132	..	..	..	..	95-1994	50	39	53
104	الجزائر	1,475	15.3	103	7,798	21	26	53	1997	43	41	43
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	212	26.7	71	578	16	25	58	..	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	638	11.7	290	4,822	30	27	43	2003	22	7	24
112	مصر	2,241	11.0	311	18,119	30	20	50	2003	45	59	42
126	المغرب	1,226	11.0	106	9,603	44	20	36	1995	45	47	44
134	جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
137	موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
147	السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
149	جيبوتي	..	..	..	77	2	8	80	..	..	..	..
153	اليمن	469	11.5	66	3,622	54	11	35	..	..	..	..
أخرى												
	العراق	..	26.8	51	..	..	..	..	..	..	..	..
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

المبحث الخامس: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تتجلى أهم الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيمايلي:

أولا- الآثار الايجابية:

يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحيـة الاجتماعيـة، فهـو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل،و يساهم في تـأمين الاكتفـاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات ، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة فـي ظـل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة:

1- الفقر:

نقصد بالفقر تدهور أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، والتي تتسم فـي معظـم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصـول على سلة السلع الأساسية المكونة من: الغذاء ،الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى مـن الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2006 تراجعا حيث قدرت بنسبة 5.7 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتهـا سـنة 1995 بـ 22 %، وانخفضـت إلـى 17 % سـنة 1999 ثـم إلـى 7.5 % سـنة 2005. **(CNES,2008:15)**

وقد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، أن 177بلدية فقيـرة تضم1569637 شخص يقل دخله عن 5 آلاف دولار، منها 46 بلديـة تعـاني الفقـر الشـديد بالإضافة إلى كونها محرومة من خدمات الصحة، التربية، الماء، قنوات الصرف، والغاز، إلـى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق. وقد أشار التقرير الأخير للـديوان الـوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقـى دون المستوى وذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات مـن 375.6 مليار دينار سنة 2004الى 403.5 مليارديناردينارسنة2005. وإذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري متمثلة في: السعر المتوسط للوجبة الغذائية1500دج، التـوازن الطـاقوي

2100 حريرة اللازمة للجسم، قيمة الوجبة اليومية للأسرة، فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور.

يمثل الشكل رقم (41) معدل تزود الفرد بالسعرات الحرارية يوميا في 11 بلدا عربيا وذلك خلال الفترتين : 1990-1992 و 2002-2004.

الشكل رقم (41): معدل تزود الفرد بالسعرات الحرارية يوميا في 11 بلدا عربيا:1990-1992

2004-2002

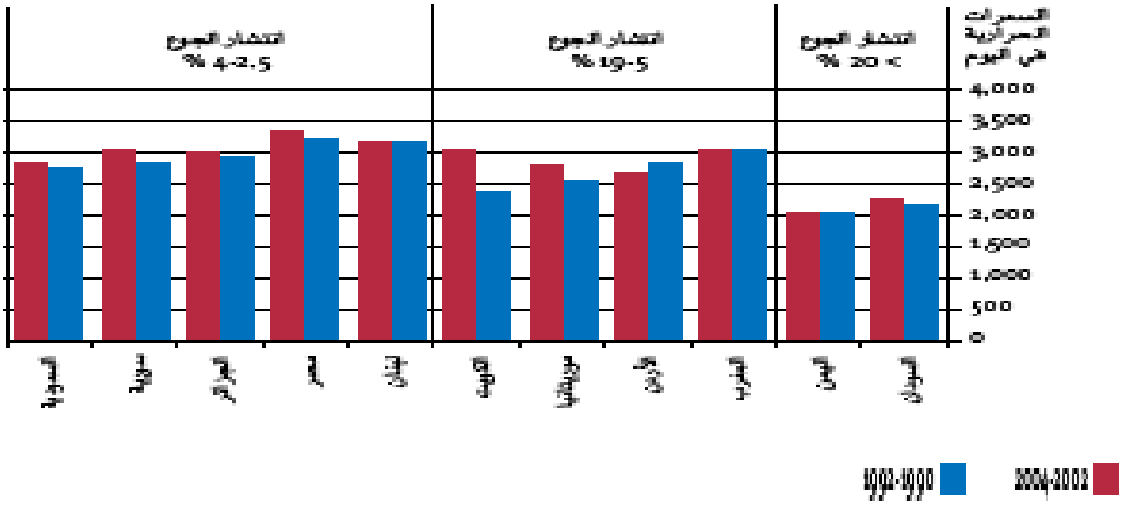

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن الحصة التي يتزود بها الفرد من السعرات الحرارية في البلدان العربية وذلك خلال الفترتين: 1990-1992 و 2002-2004، تتفاوت من بلد إلى آخر. إذ ينخفض مستواها إلى حد أدنى (انتشار الجوع أكبر من 20%) في كل من السودان، اليمن، ويرتفع قليلا (انتشار الجوع بين 5-19%) في كل من المغرب ،الأردن ، موريتانيا والكويت، ثم يرتفع بنسبة ملحوظة مقارنة بالنسبتين السابقتين(انتشار الجوع بين 2.5-4%) في كل من لبنان، مصر، الجزائر،سورية والسعودية

وما يلاحظ أيضا أن معظم هذه البلدان تعتمد في الحصول على السعرات الحرارية من مختلف السلع التي تستوردها، نظرا على عدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي مثلما يوضحه الشكل رقم(42).

الشكل رقم (42): الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة الخاصة ب 15 بلدا عربيا

السنة: 2005

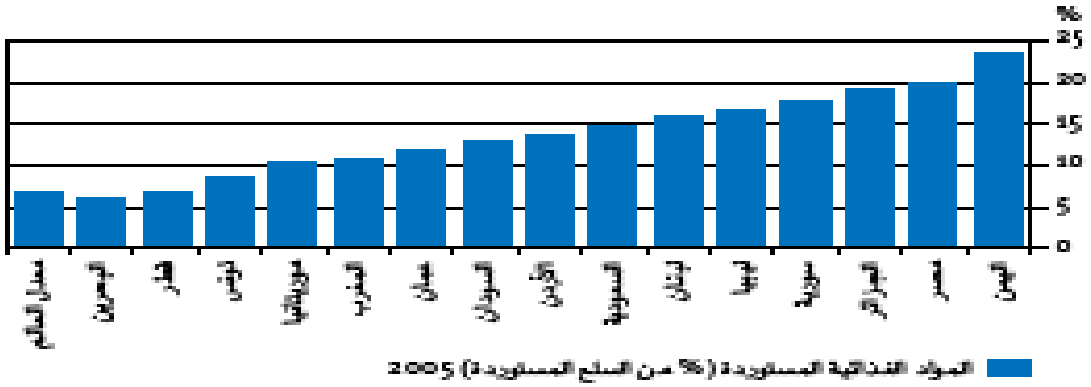

المصدر: البنك العالمي 2008.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة لهذه البلدان و الخاصة بسنة 2005، تفوق المعدل العالمي ماعدا البحرين. في حين نجد أن هذه النسبة مرتفعة في الجزائر إذ تصل إلى حوالي 19 %، وهي نسبة معتبرة إذا ما لا حظنا ارتفاع أسعار السلع الغذائية في العالم وما يكلف من العملة الصعبة لشرائها، وهذا ما يؤثر على الدخل الفردي من جهة ، وعلى قدرته على شراء مثل هذه السلع من جهة أخرى.

يمثل الشكل الموالي نوعية العلاقة الموجودة بين الجوع و الفقر في 13 دولة عربية

الشكل رقم (43): ترابط الجوع و الفقر في 13 دولة عربية الفترة: 1990-2005

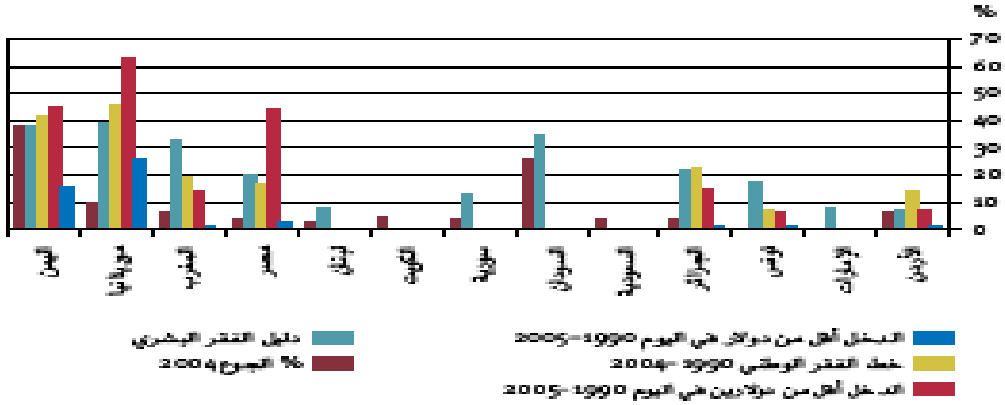

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2008/2007.

من خلال الشكل رقم(43) نلاحظ أن الجزائر من بين البلدان العربية التي تتوافر عنهـا البيانات المتعلقة بالنسبة المعتبرة من الفقراء الذين يعانون من القصور الغذائي، حيث تصل نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم في الجزائر إلى حوالي 18% خلال الفترة 1990-2004، في حين أن نسبة الفقر تقدر بحوالي 22% ، وهي نسبة مرتفعة مما يدل علـى تدهور المعيشة في هذا البلد ، وما تخلفه من آثار سلبية:كسوء التغذية، تدهور الوضع الصحي، التأثير السلبي على نفسية الفقراء مما يدفعهم للجوء إلى إتباع أساليب غير مشـروعة: كتنـاول المخدرات و السرقة ، الخ...، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تؤثر على نمو الأطفال والتـي تؤدي في بعض الأحيان إلى خلق تشوهات لديهم بسبب سوء التغذية ونقص الفيتامينات .

يمثل الجدول رقم (40) تأثير الجوع في الأطفال (مقارنـة البلـدان العربيـة بالمنـاطق و المجموعات الأخرى خلال الفترات:(1990-1992)، (2000-2006)،(2002-2004).

الجدول رقم (40) تأثير الجوع في الأطفال (مقارنة البلدان العربية بالمناطق و المجموعات الأخرى)
الفترات:(1990-1992)، (2000-2006)،(2002-2004)

البلد	انتشار نقص التغذية (% من السكان)		انتشار حالات دون الأطفال دون الخامسة ممن يقل وزنهم عن المعدل الطبيعي	انتشار حالات الأطفال دون الخامسة ممن يعانون تقزم النمو	انتشار حالات نقص الوزن عند الولادة
	1990-1992	2002-2004	2000-2006	2000-2006	2000-2006
الأردن	4.00	6.00	3.60	12.00	12.00
الأرض الفلسطينية المحتلة		16.00	*4.90	*9.90	7.00
الإمارات	4.00	3.00	..	..	
تونس	2.50	2.50	*4.00	*12.30	7.00
الجزائر	5.00	4.00	10.20	21.60	6.00
السعودية	4.00	4.00	..	..	..
السودان	31.00	26.00	38.40	47.60	..
سورية	5.00	4.00	*6.90	*18.80	9.00
الصومال	..	..	*33.00	*23.30	11.00
عمان	..	..	..	..	8.00
الكويت	24.00	5.00	..	..	..
لبنان	2.50	3.00	*3.90	*11.00	6.00
ليبيا	2.50	2.50	..	..	..
مصر	4.00	4.00	5.40	23.80	14.00
المغرب	6.00	6.00	9.90	23.10	15.00
موريتانيا	15.00	10.00	30.40	39.40	..
اليمن	34.00	38.00	*45.60	*53.1	..
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	6.00	7.00	*14.60	*22.20	12.00
بلدان الدخل المتوسط المنخفض	16.00	11.00	10.70	24.80	7.00
آسيا والمحيط الهادي	17.00	12.00	12.90	26.20	6.00
البلدان المتقدمة	3.00	3.00	..	..	..

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2009، ص16.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فئة النساء و الأطفال هما الفئتين الأكثر تضررا من قصور الجوع والفقر.

ففي الجزائر وصلت نسبة انتشار نقص الوزن والتقزم عند الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات إلى حوالي 10.20% و21.6% على التوالي ،وذلك خلال الفترة:2000-2006. في حين تبلغ نسبة انتشار خلال نقص الوزن عند الولادة في نفس الفترة حوالي 6%.

أما إذا نظرنا إلى نسبة انتشار نقص التغذية فنجدها تقدر بحوالي 5% خلال الفترة: 1990-1992 و4% خلال الفترة:2002-2004.

كل النسب السابقة الذكر تدل على الوضع المزري للحالة الاجتماعية العامة، إذ أن الجوع وسوء التغذية سوف يؤثران بالسلب على الأداء المدرسي لدى الأطفال : كالرسوب والمتكرر

والتسرب المبكر من المدارس، والعمل في السن المبكر بغرض توفير الحد الأدنى للمعيشة ، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي.

2 - البطالة:

تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال).

يمثل الشكل رقم (44): نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة:1996-2008

الشكل رقم (44): نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة :1996-2008

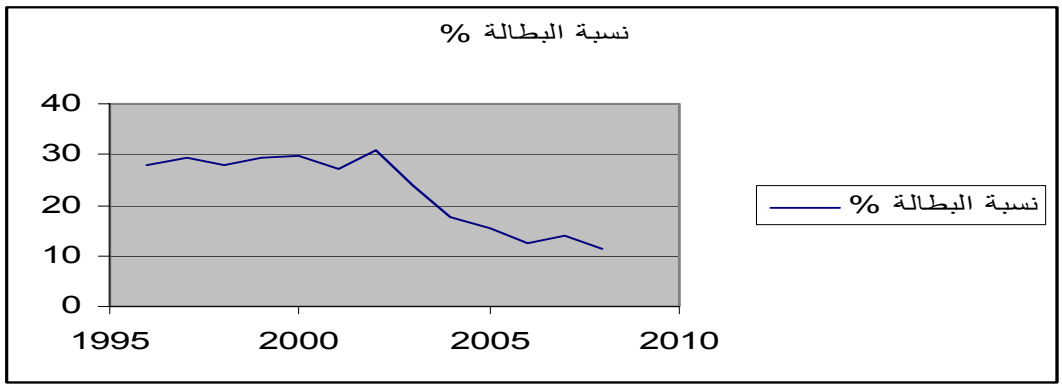

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة البطالة كانت مرتفعة في سنوات التسعينيات ، إذ تراوحت بين 29.52 % سنة 1997 و 29.5% سنة 1999. أما في سنة 2000 فقد بلغت حوالي 29.77% ثم بدأت تنخفض تدريجيا لتبلغ النسب التالية: 17.7% سنة 2004، 15.30% سنة 2005، 12.30% سنة 2006، 13.8% سنة 2007،و11.3% سنة 2008.

وما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب (سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين).

إذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي ، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا ، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل ، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي.

ثانيا- الآثار السلبية:

تتجلى أهم هذه الآثار فيمايلي:

- إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين ب626.781 تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (1997-2002)، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فان حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي 200 مليار دج.
- تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات .
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: (معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة...إلخ)، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.
- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي 55.88% من إجمالي المتسربين.
- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية،وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.
- كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثماري الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

خاتمة الفصل:

بعدما درسنا الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، وأبرزنا مختلف سلبياته وايجابياتـه، يبقى علينا أن نعرف ماهي أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر اتجاه هـذه الظـاهرة مقارنـة بالبلدان السابقة الذكر؟ وهل تعتبر كافية أم يجب اتخاذ تدابير أخرى حديثة؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تمهيد:

قامت الجزائر في الآونة الأخيرة بمجهودات كبيرة بغية التقليل من حدة البطالة من جهة، ومحاولة تقليص من حجم الاقتصاد غير الرسمي من جهة أخرى وفق سياسات وطرق مختلفة التي سوف يتم عرضها في هذا الفصل الذي خصصنا المبحث الأول منه إلى دراسة قطاع التشغيل في الجزائر

ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى إبراز أهم التدابير المتخذة لمكافحة كل من: الغش الضريبي، التهرب الجمركي، والفساد.

أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة الأساليب المتخذة لمكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر.

لنتعرض في المبحث الرابع إلى تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على ضوء التجارب التي تمت دراستها في الفصل الثاني والمتعلقة بالبلدان: السنغال، تونس، المكسيك.

الفصل الرابع: التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المبحث الأول: قطاع التشغيل في الجزائر

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.

من أجل ذلك تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية بالإضافة إلى وكالات متخصصة وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي:

-الوكالة الوطنية للتشغيل.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

-وكالة التنمية الاجتماعية.

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

-كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل، من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل، والتي تمولها الدولة.

أولا-مجهودات السلطات العمومية لتحسين مستوى العمل:

1 - إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل:

بعد الاستقلال (**1962**) ظهرت هيئة عمومية تختص بالتشغيل تسمى بالديوان الوطني لليد العاملة (**ONAMO**)، ولم ينطلق في ممارسة وظائفه إلا في سنة 1972.

يتكون هذا الأخير من 140 مكتب لليد العاملة (**BMO**) موزعة على كامل التراب الوطني . في البداية تمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الديوان في تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو أوروبا، ومع بداية سنة 1973 استفاد هذا الديوان بفضل زيادة إيرادات الجباية البترولية بتوسيع نشاطه عن طريق تسطير برامج استثمارية قصد امتصاص أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي التقليل من الهجرة نحو أوروبا (**سعدية.ق، 164:2006**).

وبالفعل فقد لعب هذا الديوان دورا أساسيا في تشغيل اليد العاملة واستجابة إلى طلبات المؤسسات، خاصة في مختلف القطاعات (الصناعة، البناء والخدمات)، وذلك بسبب ضخامة المشاريع الاستثمارية في تلك الفترة، إلا أن نشاطه لم يستمر بعد سنة 1985، وذلك نظرا للأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر وما كان لها من انعكاسات سلبية خاصة على الإيرادات البترولية، مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في خلق مناصب للشغل.

2- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم : 42/71 المؤرخ في: 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في: 29 نوفمبر 1962.

تعتبر هذه الوكالة من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض و الطلب، فهي تلعب دورا أساسيا في التقريب بين:

- طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.
- أصحاب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين: العمومي والخاص.

باستثناء طبعا الإدارة العمومية التي يخضع التشغيل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للوظيف العمومي.

وقد جاء القانون رقم : 90/04 المؤرخ في : 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة و دور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم، باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة ،أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

وحتى تواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بدورها المتعلق بتوفير فرص العمل وفق المعايير الدولية، استفادت الوكالة من مخطط تأهيل وإعادة الاعتبار يهدف أساسا إلى تحقيق مايلي:

-تدعيمها بمختلف الإمكانيات اللازمة من أجل تصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها.

-اتخاذ إجراءات عصرنة طرق تسييرها والتي تتماشى مع التطورات التكنولوجية الراهنة.

- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء كانوا طالبي العمل أوأصحاب العمل.

لقد تمت المصادقة على مخطط التأهيل و إعادة الاعتبار بموافقة الشركاء الاجتماعيين من نقابة العمال ومنظمات أصحاب العمل، كما أبدى مكتب الجزائر للمنظمة الدولية للعمل موافقته على تقديم المساعدة ومرافقة تجسيد هذا المخطط الإصلاحي.

أما من جانب التنظيم فإن الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلها من:

- المديرية العامة.
- 10 وكالات جهوية.
- أكثر من 157 وكالة محلية.

وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم ، تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، ويمكن تلخيص مهامها كمايلي:

– استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذي يسعون إليه، أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.

– تتلقى عروض العمل وتعمل على ربطها بالطلبات ضمن بطاقية موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر ببرمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.

– استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل حسب التخصص.

– تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

كما تقوم الوكالة بدورها في التوجيه وتسعى باستمرار إلى تحسينه من خلال مخطط إصلاح الوكالة الذي يأخذ بعين الاعتبار علاقاتها مع المتعاملين.

يتم استقبال طالب العمل في كل وكالة محلية عن طريق مستشار للتشغيل الذي يقدم للبطال كل المعلومات التي يطلبها، ثم فرص الشغل المتوفرة ابتداء من كيفية ملئ بطاقة السيرة الذاتية وصولا إلى توجيهه إما لمنصب متوفر وملائم لقدراته وإما لأحد أجهزة التشغيل الأخرى إن أبدى استعدادا لذلك ،وحتى إلى التكوين المهني إن كان بدون مؤهلات.

3-مديرية التشغيل بالولاية :

أنشأت بموجب المرسوم :50/02 المؤرخ في: 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وموجودة في كل ولاية من الولايات 48 حسب التقسيم الإداري للجزائر. تتشكل مديريات التشغيل من مصالح تتفرع عنها مكاتب، مهمتها الأساسية كما جاء في المادة 03 من مرسوم إنشائها، هي تطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل وترقيته وبعثه وتضعها حيز التنفيذ.

وتقوم حاليا بتنفيذ ثلاثة برامج هامة من البرامج الوطنية لترقية الشغل لحساب وكالة التنمية الاجتماعية، وهذه البرامج ترمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة ومباشرة ممولة من طرف الدولة وهي:

3-1- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

3-2- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف اليد العاملة:

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر.

3-3- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا كما ذكرنا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الطالبين للعمل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل عن طريق العقود ما قبل التشغيل، والذي يسمح لهم باكتساب خبرة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل سواء كانوا مؤسسات عامة أو خاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزاما ثلاثي الأطراف بين: صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل ، فيجب عليه أولا أن يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

كما تقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

- أصحاب العمل: بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:

* الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

* الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

- المترشحين الجامعيين: باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم.

من بين أهم النتائج التي حققها هذا البرنامج هو استفادة خلال سنة 2004 فقط حوالي أكثر من 60.000 شاب من عقود، كما أن الأهداف المسطرة بالنسبة للخمس سنوات القادمة ستسمح بإدماج أكثر من 300.000 شاب جامعي. **(محمد.ق،2005:12)**.

ثانيا- معوقات المصالح العمومية:

يمكن ذكر أهم المعوقات:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.

-عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات خاصة بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.

- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل.

- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.

- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

- نقص الكفاءة المهنية لعمال المصالح العمومية، إذ أن معظم العمال تنقصهم مؤهلات مهنية التي تسمح لهم تقنيا التعامل بمختلف المعلومات التي يطلبها صاحب العمل، بالإضافة إلى صعوبة التعرف على مختلف التخصصات المعروضة من طرف الطالبين للشغل مما يعيق توجيه الطلبات حسب العروض المتاحة على مستوى هذه المصالح.

ثالثا- الهيئات العمومية المساعدة لمصالح الشغل:

تهدف هذه الهيئات إلى ضمان السير الحسن للسياسات التشغيلية، نذكر منها:

1- وكالـــة التنميـــة الاجتماعية (ADS):

هيئة يتابع نشاط هذه الهيئة وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف مـــن حـــدة نتـــائج هـــذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة، الفقر والتهميش.

تشمل الوكالة مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزيـــة وكـــذا مجلـــس للتوجيه ولجنة للمراقبة، كما أنها تعتمد على شبكة تتكون مـــن 07 وكـــالات جهويـــة بالإضافة إلى مديريات التشغيل و مديريات النشاط الاجتماعي .

يمكن تلخيص المهام الأساسية للوكالة في :

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

كما يرتكز دور هذه الوكالة على تنظيم حملات تحسيـــسية وإعلاميـــة عامـــة، ثـــم الاتصال المباشر بالمواطن الذي يكون في معظم الحالات عن طريق الجمعيات، بغيـــة الوصول إلى توجيهه إلى البرنامج الذي يتلاءم مع حالته الاجتماعية.

أما أهم برامج هذه الهيئة فتتكون ممايلي:

- **الشبكة الاجتماعية:** وتضم المنحة الجزافية للتضامن، وتعويـــضات الأنـــشطة ذات المنفعة العامة، كما تقوم هذه الشبكة بتقديم مساعدة شهرية للعائلات بـــدون دخـــل، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يعيشون وحدهم وغير قادرين على العمل.
- **التنمية التعاونية:** تهتم بالبطالين القاطنين في المناطق المحرومة حتى يتمكنوا مـــن رفع مستواهم المعيشي.

2- الوكالـــة الوطنيـــة لدعـــم تشغـــيل الشـــباب (ANSEJ):

هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الـــوطني أنـــشأت عام 1996، وتشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلـــول الملائمـــة ضـــمن سلـــسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة فـــي ظـــل المرحلـــة الانتقاليـــة للاقتـــصاد الجزائري.

أهم أهداف هذه الوكالة :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

أما المهام الأساسية لهذه الوكالة فتتمثل في:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادارات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال، وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من :

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين 19 إلى 35 سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري الذي قد يصل إلى: 10 مليون دينار جزائري.

أما صيغة التمويل فموزعة على:

- قرض بدون فوائد من الوكالة.
- قرض بفوائد مخفضة من البنك
- مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال:

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة
- أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر.

– المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

لقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا.

وكمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات إنشاء أكثر من : 68.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب و التي مكنت بدورها إنشاء أكثر من 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق: 1.4 مليار دولار.

.(ANSEJ,2008:1)

يمثل الجدولين رقم (41) و(42): حصيلة برامج الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منذ نشأتها إلى غاية 2008

الجدول رقم(41): توزيع الشهادات المسلمة حسب نشاط القطاع

قطاعات النشاط	عدد الشهادات المسلمة	عدد مناصب الشغل
خدمات	110336	292910
الزراعة	74615	198476
الصناعة التقليدية	44536	139997
الصناعة	31554	109644
نقل المسافرين	24643	60548
نقل البضائع	23179	49208
البناء و الأشغال العمومية	18869	69516
نقل التبريد	13679	28877
الصيانة	4472	12180
الأعمال الحرة	4664	11282
الصيد	1719	6949
الري	663	2471
المجموع	352929	982058

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات:نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14، معطيات 2008.

الجدول رقم (42): وضعية المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط والموزعة حسب الجنس

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع 10^3دج	الرجال	النساء
الخدمات	30315	83538	60816221	23284	7031
نقل المسافرين	12511	31280	22985342	12094	417
الصناعات التقليدية	15261	52640	31696592	12288	2973
نقل البضائع	12302	25247	27196353	8314	3988
الزراعة	10981	28479	23297377	10274	707
الصناعة	5583	19857	17960332	4474	902
البناء و الأشغال العمومية	4634	17832	12784462	1540	160
الأعمال الحرة	2613	6465	3531390	1936	1073
الصيانة	1999	5555	3387906	496	63
الصيد	503	2537	2821465	303	7
الري	313	1311	1774371	4681	10
المجموع	97015	274741	207972812	79648	17331

Source:Ansej: Bilan du dispositif de création de micro- entreprise période:1999-2008.

3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

تعتبر مرافقة الاستثمار من أهم أهداف الدولة، على هذا الأساس تم تأسيس في عام 2001 الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.

فهدف هذه الوكالة هو تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق إيجاد مناخ مناسب لذلك، وعلى هذا الأساس فان مهام الوكالة تنحصر في:**(MIPI,2008:3)**

- **المعلوماتية:** أي استقبال المستثمرين وإعطائهم المعلومات اللازمة والتي تتعلق بكيفية الاستثمار في الجزائر.
- **التسهيلات:** أي تقديم مختلف التسهيلات التي بإمكانها أن تتجاوز العقبات التي تعوق الاستثمار، مع اقتراح تدابير تنظيمية ورقابية التي بإمكانها دفع الاستثمار إلى الأمام.
- **تشجيع الاستثمار:** وذلك عن طريق تهيئة البيئة العامة للاستثمار، من أجل تحسين صورة الجزائر على الصعيد الدولي.

- **تقديم المساعدة:** أي توفير مختلف المساعدات للمستثمرين خاصة الإدارية منها، بغية مساعدتهم في تحقيق مشاريعهم.
- إعطاء المعلومات اللازمة للمستثمرين و المتعلقة بالعقارات المتوفرة، بالإضافة إلى ضمان تسيير المحفظة العقارية.
- التحقق من صحة الإيرادات التي يتحصل عليها المستثمرين من مشاريعهم والمصرح بها، بغية تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وبالتالي تشجيعها.
- **المتابعة:** عن طريق القيام بالمراقبة، الإحصاء ومتابعة مدى تقدم المشاريع المسجلة.

في سنة 2006 قامت هذه الوكالة بتقديم دعم مؤسساتي لقطاع النقل.

يمثل الجدول رقم(43): المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة:2002-2008.

الجدول رقم(43): المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة:2002-2008

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	القيمة (بالمليون دج)
2002	3109	96545	368882
2003	7211	115739	490459
2004	3484	74173	386402
2005	2255	78951	511529
2006	6975	123583	707730
2007	11497	157295	932101
2008	16925	196754	2401890
المجموع	51456	843040	5798993

Source: ANDI:Invest in Algeria,Bilan des déclarations d'investissement,2009,p1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تنامي في عدد المشاريع، إذ انتقلت من 3109 مشروع سنة 2002 إلى 16925 سنة 2008.هذا ما يعني زيادة توظيف اليد العاملة التي نجد أنها ارتفعت هي الأخرى من 96545 عامل سنة 2002 إلى حوالي 2401890 عامل سنة 2008.

يمثل الجدول رقم (44) توزيع المشاريع حسب قطـــاع النـــشاط وذلـــك خـــلال الفترة:2002-2008.

الجدول رقم (44): توزيـــــع المشـــاريـــع حســـــب قطـــــــاع النشـــــاط الفترة:2002-2008

نشـــــــــاط القطـــــاع	عـــــــدد المشاريع	%	القيمـــــــــة (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الفلاحة	**1742**	**3.39**	**93493**	**1.61**	**30872**	**3.66**
البناء و الأشغال العمومية	**8025**	**15.60**	**1312795**	**22.64**	**210186**	**24.93**
الصناعة	**6873**	**13.36**	**2613017**	**45.06**	**236079**	**28.00**
الصحة	**534**	**1.04**	**53104**	**0.92**	**12009**	**1.42**
النقل	**30103**	**58.50**	**733067**	**12.64**	**198868**	**23.59**
السياحة	**465**	**0.9**	**122300**	**2.11**	**20896**	**2.48**
الخدمات	**3702**	**7.19**	**549184**	**9.47**	**113824**	**13.50**
التجارة	**2**	**0.01**	**37514**	**1.10**	**15500**	**2.40**
الاعلام و الاتصال	**10**	**0.03**	**284519**	**8.38**	**4806**	**0.74**
المـــــــجموع	**51456**	**100**	**5798993**	**100**	**846040**	**100**

ANDI:Invest in Algeria, opcit,p1.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمارات تختلف من قطاع إلى آخـــر، إذ نجد قطاعات احتلت نسب عالية من الاستثمارات فيها خلال المدة الزمنية المقدرة ب 6سنوات، في حين نجد قطاعات أخرى تمتاز بضعف الاستثمارات فيها.

ويمكن تمثيل نسب توزيع المشاريع حسب القطاعات الواردة في الجدول السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (45): نسب توزيع المشاريع حسب القطاعات الفترة 2002-2008

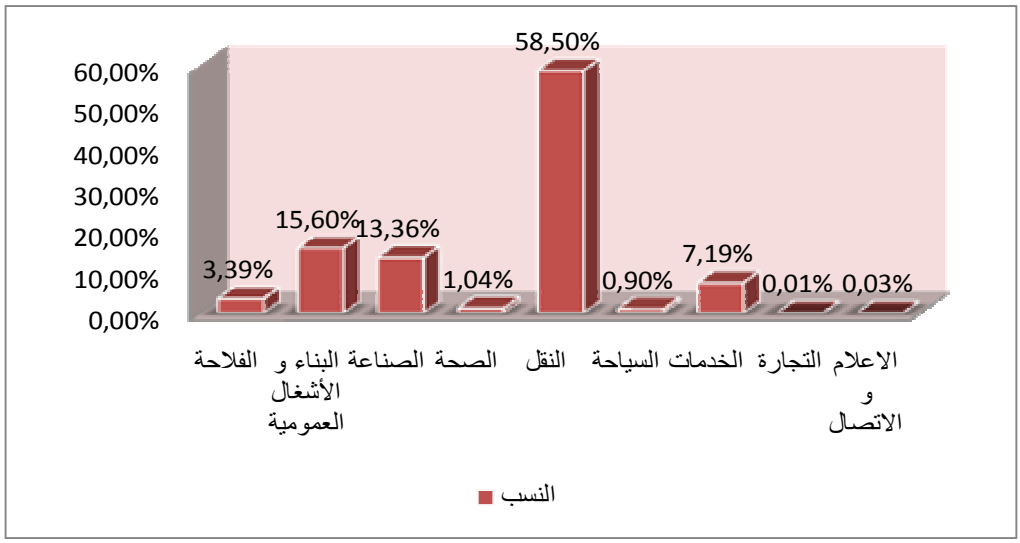

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن قطاع النقل هو الذي يحتل أكبر نسبة من المشاريع الاستثمارية بنسبة 58.50% ، تم يليه القطاعين البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.60% والصناعة بنسبة 13.36%.

في حين نجد أن القطاعات التي تقل فيها نسبة الاستثمارات هي كل من الفلاحة بنسبة 3.39%، الصحة بنسبة 1.04% ، كما توجد قطاعات تكاد تنعدم فيها المشاريع الاستثمارية أهمها السياحة بنسبة 0.90%، الاعلام والاتصال بنسبة 0.03% ،والتجارة بنسبة 0.01%.

ما يثير التساؤل هو: كيف تقل الاستثمارات في كل من القطاعين: الفلاحة والسياحة في حين أن الجزائر تمتاز بالأراضي الخصبة والمناخ المعتدل، بالإضافة إلى تواجد مناطق سياحية جد رائعة يمكن استغلالها لجلب السياح إليها؟.

يمثل الشكل رقم (46): نسب مناصب الشغل الناتجة عن المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات :

الشكل رقم (46): نسب مناصب الشغل الناتجة عن المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات

الفترة:2002-2008.

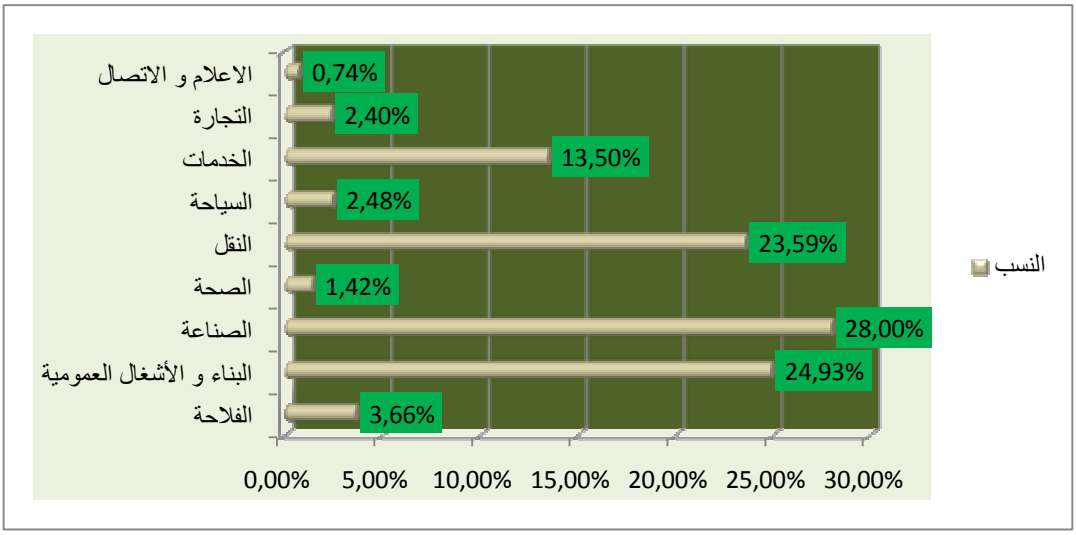

يتضح لنا جليا بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل يحتلها الاستثمار في قطاع الصناعة (28%)، ثم يأتي بعده كل من القطاعات: البناء والأشغال العمومية (24.93%)، والنقل (23.59%)، الخدمات (13.5%).

في حين نجد أن هذه النسبة تقل بدرجة كبيرة في القطاعات التالية: الفلاحة(3.66%)، السياحة (2.48%)، التجارة (2.40%)، الصحة (1.42%)، الإعلام والاتصال(0.74%).

يمكن تفسير قلة نسب العمل في القطاعات السابقة الذكر بعدم استغلال مثل هذه القطاعات والاستثمار فيها مثلما هو حال القطاعين: السياحة والفلاحة ، مما يؤدي إلى عدم فتح مناصب الشغل فيها.

يمثل الجدول رقم (45) توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط وذلك حسب إحصائيات السداسي الثالث من سنة2009:

الجدول رقم (45) توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط السداسي الثالث سنة2009

نشـــــــاط القطـــاع	عـــــدد المشاريع	%	القيمـــــــة (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الفلاحة	7	0.18	179	0.08	51	0.16
البناء و الأشغال العمومية	759	19.40	45208	20.33	10498	33.57
الصناعة	177	4.52	22880	10.29	4096	13.10
الصحة	8	0.2	484	0.22	140	0.45
النقل	2551	65.21	110803	49.83	11183	35.76
السياحة	15	0.38	15462	6.95	473	1.51
الخدمات	395	10.10	27332	12.29	4828	15.44
المـــــــجموع	3912	100	222347	100	31269	100

Source: ANDI: RÉCAPITULATIF GENERAL DES DECLARATIONS D'INVESTISSEMENT, bilan du 3 eme trimestre2009,P4.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تراجع كبير في نسب المـشاريع الاسـتثمارية فـي القطاعات التالية: الفلاحة (0.18%)، السياحة(0.38%)، الصحة (0.2%) ، الـصناعة (4.52%).

في حين نجد أن هناك ارتفاع في نـسب الاسـتثمارات فـي القطاعـات: النقـل (65.21%)، البناء والأشغال العمومية (19.40%)، الخدمات(10.10%)

يبقى السؤال دائما يطرح نفسه: لماذا هناك تهميش لقطاعي: الفلاحة والسياحة؟

يمثل الجدول رقم (46) حجم المشاريع المحلية وأجنبية في الجزائـر خـلال الفتـرة: 2002-2008

الجدول رقم (46): حجم المشاريع المحلية وأجنبية في الجزائر خلال الفترة: 2002-2008

نوعية المشاريع الاستثمارية	عـــــدد المشاريع	%	القيمـــــــة (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	50766	99	4153806	72	754753	90
الاستثمارات عن طريق الشراكة	291	1	722523	12	30097	4
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	399	1	922665	16	58190	7
مجموع الاستثمارات الأجنبية	690	1	1645187	28	88287	10
المـــــــجموع	51456	100	5798993	100	843040	100

ANDI:Invest in Algeria, opcit,p1.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة الاستثمارات الأجنبية خلال 06 سنوات هـــي جد ضعيفة (1%) مقابل (99%) من الاستثمارات المحلية.

فبالرغم من مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وخضوعها إلى شروط صندوق النقد الدولي والتي ينص أهم بند لها على تشجيع الاستثمار الأجنبي ، إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر تبقى ضعيفة وهذا ما يؤدي إلى حرمـــان فئة الشباب خاصة البطالين المثقفين منم لإيجاد مناصب عمل تليق بمستواهم الثقافي.

يمثل الشكل رقم (47) عدد البلدان المساهمة في الاستثمارات الأجنبيـــة فـــي الجزائـــر خلال الفترة: 2002-2008:

الشكل رقم (47): البلدان المساهمة في الاستثمارات الأجنبية الفترة: 2002-2008

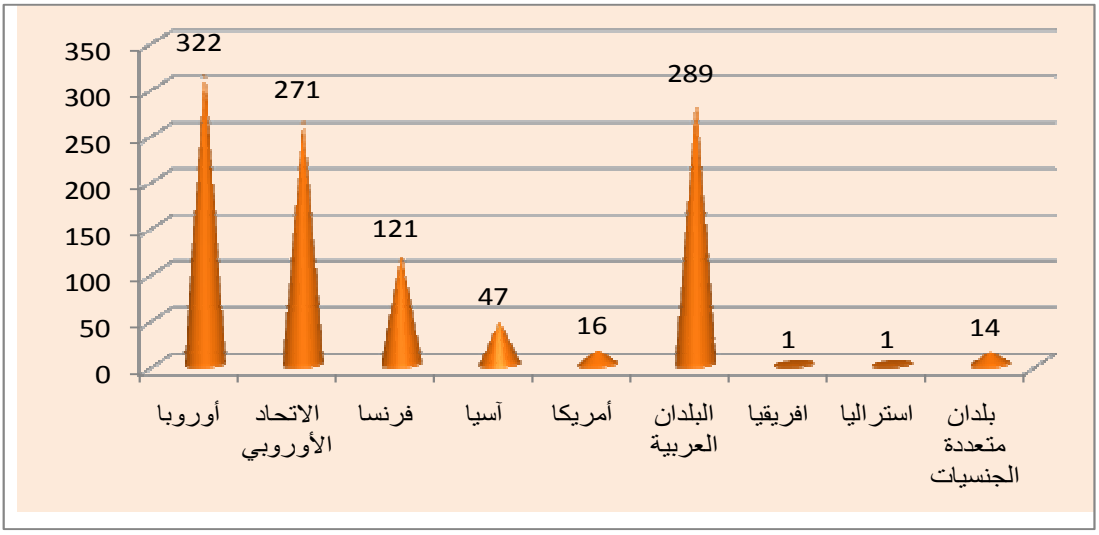

ANDI:Invest in Algeria, Ibid,p2.

تحتل أوروبا المرتبة الأولى بمساهمتها في الاستثمارات الأجنبية، إذ تقدر عـــدد مشاريعها ب 322 مشروع، وهذا يدل على أن الجزائر تتعامل بشكل كبير مع البلـــدان الأوروبية، حيث تقدر نسبة وارداتها من هذه البلدان بحوالي 65%.

تلي البلدان الأوروبية البلدان العربية حيـــث يقـــدر عـــدد مـــشاريعها ب 289 مشروع، ثم تأتي بعد ذلك البلدان الآسيوية ب 47 مشروع و البلدان الأمريكيـــة ب 16 مشروع. في حين أن استراليا والبلدان الإفريقية لا تتجاوز عدد مـــشاريعهم مـــشروعا واحدا.

يمكن تفسير قلة إقبال الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى عدم توفر الجو الملائم، بالإضافة إلى التعقيدات والبيروقراطية التي يواجهها المستثمر الأجنبي خاصـــة علـــى مستوى البنوك، كذلك عدم وجود الاستقرار الأمني في هذا البلد، أدى ببعض الشركات الأجنبية إلى إلغاء الصفقات الاستثمارية مع الجزائر.

4-الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC):

أنشِأ هذا الصندوق بموجب الأمر التنفيذي رقم01-04 الصادر بتـــاريخ 10 ذو القعدة 1424 و الموافق ل 3 يناير 2004 ، والمكمل للمرسوم التنفيذي رقـــم 188-94 الصادر بتاريخ 26 محرم 1415 و الموافق ل 6 يوليو 2004.

يهدف هذا الصندوق الذي بمثابة المؤسسة العامة للـــضمان الاجتمـــاعي، إلـــى محاولة إعادة إدماج البطالين المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية ، بالإضافة إلى دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمـــارهم بـــين 35 و 50 سنة.

قام هذا الصندوق منذ نشأته بدفع تعويضات للبطالين الممولة بنسبة 1.75% من مجموع 34.5% الممثلة لحصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصـــحاب العمـــل و العمال. والى غاية شهر أوت 2005 استفاد من هذا التعويض حوالي 189.185 .

يسير هذا الصندوق ثلاثة أجهزة:

- التأمين على البطالة بما فيها إجراء إعادة الإدماج.
- دعم مشاريع البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35–50 سنة).
- تشجيع ودعم الشغل.

يمثل الشكل رقم (48) عدد لملفات الموزعة لدى مصالح الصندوق الوطني لتأمين ضد البطالة و المقبولة لدى البنوك حسب المديريات الجهوية .

الشكل رقم (48) : توزيع الملفات المودعة والمقبولة من طرف البنوك حسب المديريات الجهوية سنة 2004.

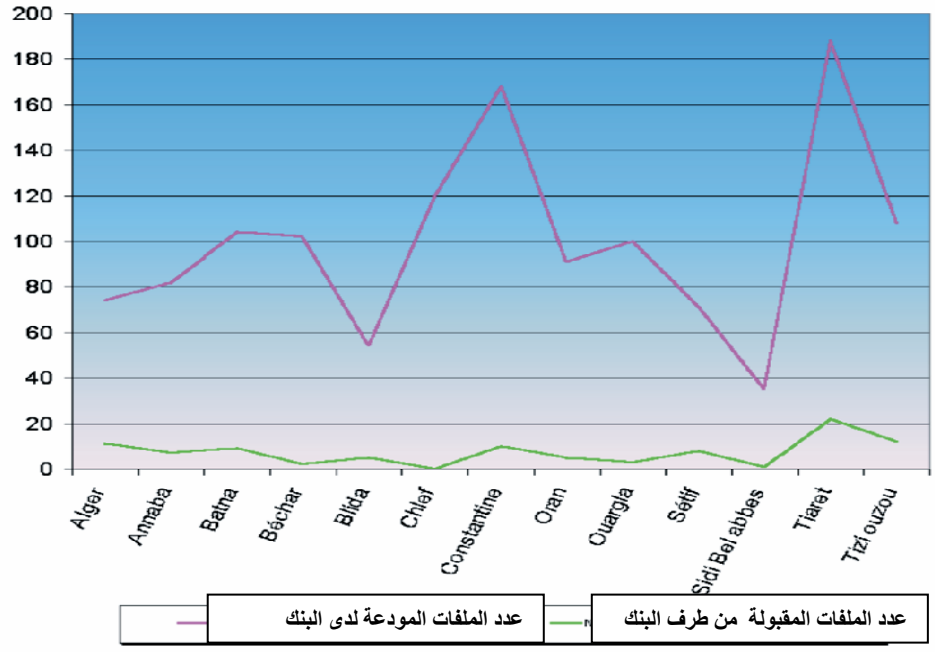

المصدر: أحمد.ح: نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جانفي،فيفري، مارس، 2005، العدد 31،ص2.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أكبر عدد من الملفات المقبولة نسب عالية من طرف البنك متأتية من المديرية الجهوية لولاية تيارت بنسبة (20.04%)، ثم تليها عنابة بنسبة (12.77%)، و الشلف بنسبة (12.26%).

في حين نجد أن هذه النسبة تقل في كل من الجزائر العاصمة (3.62%)، تيـــزي وزو (4.34%)، قسنطينة (3.28%).

تكاد تنعدم هذه النسبة في كل مـــن بـــشار (2.11%)، ســـيدي بلعبـــاس(1.05%)، والشلف (0%).

يمثل الشكل رقم(49) القطاعات التي تضمنتها مختلف المشاريع المقبولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة.

الشكل رقم (49): القطاعات التي تضم المشاريع المقبولة خلال سنة 2004

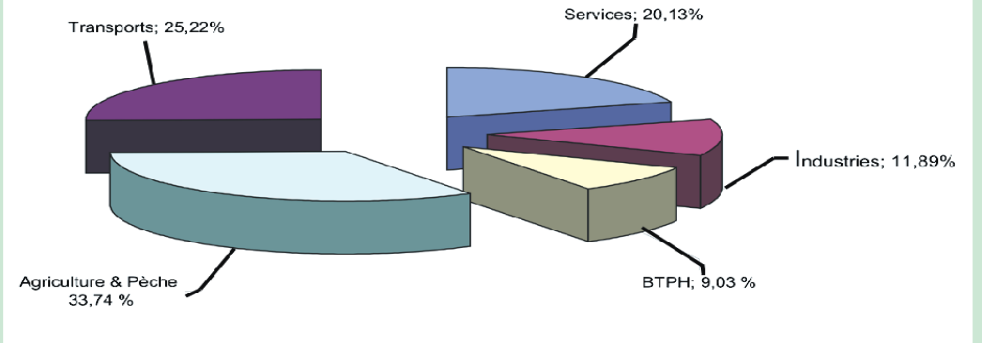

المصدر: أحمد.ح: نشاطات ومهام، مرجع سبق ذكره، ص2.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن القطاع الفلاحي والصيد البحري هو الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة (33.74%) ، هذا ما يدل على تفاقم وانتشار البطالـــة فـــي الوسط الريفي الفلاحي، ثم يليه قطاع النقل بنسبة (25.22%)، والـــذي يبقـــى مجـــال الاستثمار فيه جد هام.

أما قطاع الخدمات المخصصة للجماعات المحلية والمؤسسات فهي تحتل المرتبة الثالثة (20.13%)، تليها كل من القطاعـــات التاليـــة: الـــصناعة (11.89%)، البنـــاء والأشغال العمومية (9.03%)، والتي تعد بمثابة المجالات الأقل إقبالا.

لو أخذنا أعمار أصحاب المشاريع المقبولة، فإننا نجد فئة الأشخاص الذين تتـــراوح أعمارهم بين 40 إلى 44 سنة هي التي تحتل المرتبة الأولى بنـــسبة (37.54%)، ثـــم تليها فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة إلى

39 سنة بنسبة(33.75%)، ثم تليها فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 45 إلى 50 سنة بنسبة تقدر ب(28.71%). مثلما يوضحه الشكل رقم (50):

الشكل رقم(50): أعمار أصحاب المشاريع المقبولة خلال سنة 2006.

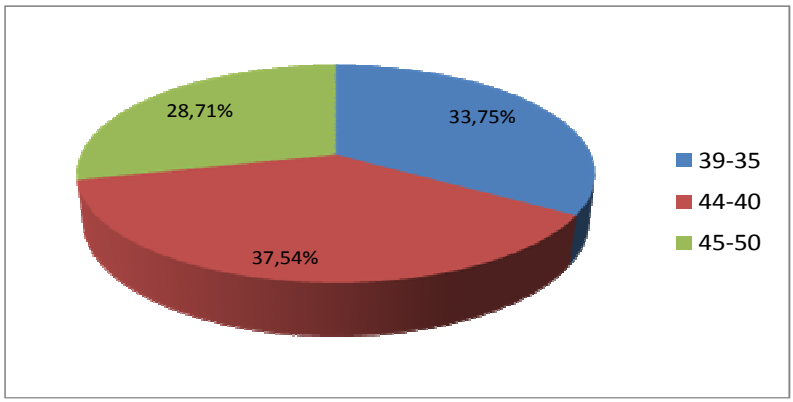

المصدر: كمال. ز : نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ديسمبر، 2006، العدد 32،ص13.

أما فيما يتعلق بالمستوى الدراسي، فنجد أن أكبر نسبة تمس الأشـــخاص الـــذين لديهم المستوى الدراسي المتوسط بنسبة (31.34%)، ثم تليها الفئـــة المتحـــصلة علـــى مستوى التعليم الابتدائي بنسبة (31.16%)، ثم الفئة المتحصلة على مـــستوى التعلـــيم الثانوي بنسبة (22.83%)، ثم فئة الأميين بنسبة (19.40%)، لتأتي الفئـــة المتحـــصلة على مستوى التعليم العالي في المرتبة الأخيرة بنسبة جد ضئيلة تقدر بحوالي (5.27%) فقط. مثلما يوضحه الشكل رقم (51):

الشكل رقم (51): المستوى الدراسي لأصحاب المشاريع المقبولة خلال سنة 2006

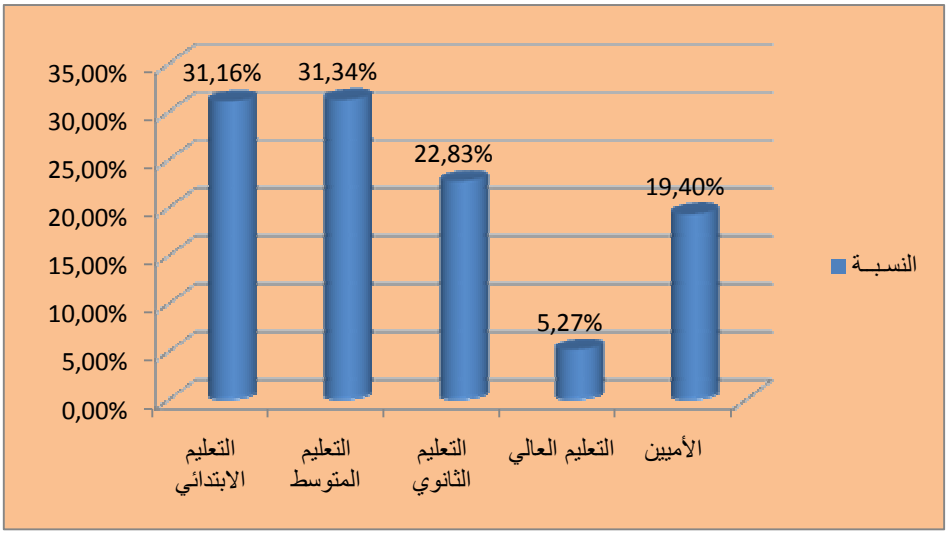

المصدر: كمال. ز: نشاطات ومهام، مرجع سبق ذكره ، ص14.

ما يلفت الانتباه في سوق العمل هو تنامي استعمال عقود محددة بفترة زمنية معينة تتغير من مؤسسة إلى أخرى، عكس ما كان سابقا حيث كان عقد العمل يتسم بالديمومة وغير محدد بفترة زمنية معينة.

أمام هذا الوضع، فانه يقتضي على الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة وضع تدابير فعالة لمواكبة آثار التي يخلفها النمط الجديد من التشغيل، عن طريق إقرار نموذج جديد يسمح للبطالين بالاستفادة من الامتيازات المتعلقة خاصة بالتغطية الاجتماعية الحاصلة بعد انتهاء المدة الزمنية للعقد.

يمثل الجدول رقم (47) مجموع النفقات التي يتحملها الصندوق الوطني للتأمين من البطالة للتغطية الاجتماعية الخاصة بالعمل محدد المدة و العمل المؤقت، خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009.

الجدول رقم (47) :مجموع النفقات التي يتحملها الصندوق الوطني للتأمين من البطالة للتغطية الاجتماعية الخاصة بالعمل محدد المدة و العمل المؤقت، الفترة:2006- 2009

السنة	مجموع النفقات (عقد عمل لمدة غير محددة)	مجموع النفقات (عقد عمل لمدة محددة)	مجموع النفقات (عقد عمل لمدة غير محددة+ عقد العمل لمدة محددة)
2006	10516387549	45522387	10761909936
2007	11203058894	18178389	11521237283
2008	11829489898	49996228	12179486126
2009	12458920680	384995851	12843916531

المصدر: نورالدين.أ : نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جـــانفي،فيفيري، مارس2008، العدد 33،ص7.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نفقات الصندوق الوطني لتأمين عن البطالـــة في تزايد مستمر، بالنظر إلى موارده المنحصرة فقط في حصص الاشتراك التي تعادل 1.75% من الأجر، مما يستدعي إعادة النظر في ميزانية هذا الصندوق والبحث عـــن موارد جديدة لتمويلها.

5- إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) :

يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :**(وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي،2008: 10-11)**.

- **عقود إدماج حاملي الشهادات (CID):** موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى)، وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- **عقود الإدماج المهني (CIP):** موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا.
- **عقود تكوين/ إدماج (CFI):** موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

يهدف هذا الجهاز إلى:

5-1- معالجة البطالة معالجة فعالة:

حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين والتقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة، فعدد الجامعيين يقدر بحوالي 120.000 يتوافدون سنويا على سوق العمل.

منذ سنة 1998، خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، وبعد 10 سنوات من تطبيق هذا الجهاز اتضح وجوب تخصيص مرافقة أكثر نوعية سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما يتطلبه سياق عولمة الاقتصاد وشموليته.

وهو ما دفع الدولة إلى اقتراح جهازا جديدا لإدماج حاملي الشهادات، من خصائصه :

- ربط مسألة تسيير بطالة حاملي الشهادات بالقطاع الاقتصادي،
- مرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل و تحسين المعارف خلال فترة الإدماج (فترة العقد).

يمكن أن تكتسي هذه النشاطات صيغتين:

- التكوين وإعادة الـــتأهيل في الموقع، مع تأطير إجباري لحامل الشهادة، قصد تمكينه من تحسين معارفه،
- تكوين قصير المدى بالمؤسسة المستخدمة في إطار عقد تكوين/تشغيل ينتهي بتوظيف المستفيدين.

- يستفيد الشاب حامل الشهادة الجامعية من منحة شهرية.

هذه الامتيازات تقع كلها على عاتق الدولة ويمكن استكمالها بدعم لفائدة المستخدمين على الشكل التالي:

- عقد عمل مدعم لتشجيع توظيف حاملي الشهادات، ويضمن هذا العقد للمستخدم مساهمة من الدولة في أجر الشاب الجامعي وفق صيغة تناقصية تدريجية،

- إشراك الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تكلف إلى جانب تسجيل الجامعيين، باستغلال كل فرص توظيف هذه الفئة، كما يمكنها التفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة لفائدة حاملي الشهادات، وهي الصيغة التي تمكن المرور من منصب عمل بعقد إدماج على نفقة الدولة، إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.
- منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية، في إطار هذه الاستراتيجية الجديدة، وامتيازات تشجيعية على خلق مناصب الشغل في إطار التشريع الخاص بالاستثمار.

بالنسبة لقطاع الإدارة العمومية، فإن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي كثر عليه الطلب، لم يعط نتائج كبيرة من حيث التوظيف بعد انتهاء فترة العقد.

لكن الجديد يكمن في حجم الجامعيين المطلوب توجيههم نحو هذا القطاع، حيث سيتم ضبط عددهم وتكييفه مع تقديرات التوظيف على إثر مدة العقد.

وفي هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، وذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

5-1- التكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية:

هذه الشريحة التي تمثل 64% من مجموع العاطلين عن العمل، كان يتم إدماجها في إطار برنامج مناصب العمل الموسمية بمبادرة محلية منذ سنة 1990.

تقييم هذا الجهاز أظهر النقائص التالية:

- تمركز كبير في الإدارة،
- مدة الإدماج طويلة وضيق الآفاق بالنسبة للتوظيف الدائم،
- شروط التوظيف بقطاع الوظيف العمومي،
- عدم توفر مرافقة عن طريق التكوين.

في هذا السياق جاء اقتراح عقد الإدماج المهني إعطاء فرصة أكبر للإدماج الدائم، وهو كالتالي:

- ربط تسيير البطالة باحتياجات التنمية المحلية،
- توفير مرافقة أحسن لطالب العمل في المؤسسة أو في الإدارة أو في الجماعات المحلية، من خلال التكوين وتحسين المستوى للتكيف مع منصب العمل بأفق التثبيت فيه،
- المنحة الشهرية على عاتق الدولة ،
- بالنسبة للمدمجين في الإدارة والجماعات المحلية ستعطى لهم الأولوية في التوظيف كمتعاقدين طبقا للتشريع الخاص بالوظيف العمومي.

من جهة أخرى، وبغرض تشجيع التوظيف وإلى جانب الأجر، فإن الدولة ستدعم المستخدمين من خلال:

- عقد عمل مدعم لمدة سنة على نفقة الدولة مقابل توظيف الشاب عند انتهاء المدة،
- منح امتيازات جبائية وشبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

5-2- منح إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، وتمكينهم من اكتساب مهارات أو تكوين مؤهل، يزيد من حظوظ توظيفهم:

هذه الفئة التي يتكفل بها في إطار جهازي المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية، بدخل ضعيف، شهدت تمديد مدة الإدماج بالنسبة للبعض إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف،

كما أن عدم اكتراث المستخدمين لمرافقة المستفيدين وتشجيعهم كان كذلك من عوامل النقص في هذه الأجهزة.

صيغة أخرى من العقود المقترحة هي عقود تكوين/ إدماج موجهة للتكفل بانشغالات هذه الفئة التي تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل، يرتكز العقد على مقاربة جديدة أساسها:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من تكوين مؤهل، لمدة 12 شهرا،
- وإما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات و المباني إلخ...
- ويستفيد الشاب من منحة أو تعويض.

يستفيد الحرفيون المؤطرون من الامتيازات التالية:

- مساهمة الدولة في أجور الأشخاص الذين يتم توظيفهم بعد انتهاء مدة الإدماج المؤقت، وذلك في إطار عقد عمل مدعم لمدة سنة واحدة،
- امتيازات جبائية و شبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

إن تنفيذ إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، تزامنا مع تطبيق الإصلاحات على مستوى القطاعات المعنية سيكون من نتائجها:

- تحسين مستوى التوظيف الدائم حيث يهدف جهاز الإدماج الجديد إلى رفع نسبة التثبيت من 12 إلى 33% بما يسمح ابتداء من سنة 2009 بفتح 130.000 منصب دائم في إطار الجهاز و 60.000 منصب مباشر في إطار جهاز خلق النشاطات أي ما مجموعه 190.000 منصب دائم سنويا.

كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الاستثمار سيسمح بتوفير 267.000 منصب عمل كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013.

عموما فإن التقديرات للفترة 2009-2013 تشير إلى توفير 452.585 منصب عمل كمعدل سنوي.

وهو ما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية وهي:

- توفير مليوني (2) منصب عمل في أفق سنة 2009 ، مثلما جاء في برنامج رئيس الجمهورية،
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2009،
- مواصلة خفض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة 2010-2013.

عموما تبقى هذه التوقعات المدروسة من قبل وزارة العمـــل والتـــشغيل والـــضمان الاجتماعي مجرد تنبؤات فقط ، يبقى **السؤال مطروح: هل يمكن محاكاتها فعـــلا علـــى أرض الواقع؟**

المبحث الثاني: التدابير المتخذة لمكافحة الغش الضريبي ،التهرب الجمركي والفساد:

أمام تفاقم انتشار ظاهرتي الغش الضريبي و التهـــرب الجمركـــي، قامـــت المـــصالح العمومية بمجهودات عديدة من أجل مكافحة هاتين الظاهرتين ، يمكن ذكر أهمها:

أولا- طرق وأساليب مكافحة الغش الضريبي في الجزائر:

اعتمدت إدارة الضرائب للجزائر عدة طرق و إجراءات من أجل القضاء علـــى التهـــرب الضريبـــي نلخصـــها في الآتـــي:

1- وضع رقم جبائي إحصائي وطني(NIS): قامت إدارة الـــضرائب بوضـــع رقم جبائي إحصائي وطني خاص بكل شخص أو مؤسسة، وهذا الأخير يتكـــون مـــن خمسة عشرة (15) رقما و يوضع على الشكل التالي:

- **إذا كان شخصا طبيعيـــــا**

197107210018325

الرقم الأول (1) يخص الذكر أما الأنثى فيكون الرقم (2).

الأرقام2و3و4 تخص سنة الازديـــــاد.

الأرقام 5و6 تخص الولاية التي ينتمي إليها الخاضع للضريبة.

الأرقام 7و8 تخص البلدية التي ينتمي إليها الخاضع للضريبة.

الأرقام 9و10و11و12 تخص رقم شهادة الميلاد الأصليـــــة.

الأرقام 13و14و15 تخص الرقم التسلسلي للسجل التجاري.

- **إذا كانت شخصا معنويـــــا**

099807210018335

الرقم الأول 0 يدل على أنها شخصا معنـــــويا.

الأرقام 2و3و4 تشير إلى سنة تأسيس المؤسسة.

الأرقام 5و6 تخص الولاية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة.

الأرقام 7و8 تخص البلدية المتواجدة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة.

الأرقام 9و10و11و12 الرقم التسلسلي حسب المنطقة المتواجدة بها مقر الشركة لدى مفتشية الضرائب لتلك المنطقـــــة.

الأرقام 13و14و15 تقدم من طرف مكتب الإحصاء الوطني بوزارة الماليـــة.

2- منع المشاركـــة في المناقصـــات الوطنية أو الدوليـــة بالنـــسبة للمتهـــربين ضريبيـــا.

3- وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب تحمل عبارة " لاشئ" عنـــد طلـــب تشطيب السجل التجاري.

4- وجوب إدراج وثيقة " الزبائن" مع كل تصريح لمصلحـــة الـــضرائب مـــع إظهار مبلغ الرسم على القيمة المضافـــة.

5- وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين و أصحاب الخدمات (الـــرقم الجبائي، رقم المادة،رقم السجل التجاري).

6- العقوبات و الإجراءات القانونية:

اعتمدت إدارة الضرائب إلى إتباع الإجراءات و الممارسات التالية و ذلك بهدف مكافحة آفة التهرب الضريبـــــي:

أ- لإدارة الضرائب الحق في رفع شكوى ضد أي تصرف أو سلوك رامي إلى التهرب من تسديد مستحقات الضرائب.

ب-تذكير الأشخاص و المؤسسات بكل الرسوم المتعلقة بنشاطهم و لاسيما المستفيدين من برنامج الامتياز، ولمصلحة الضرائب الحق في سحب وثيقة الامتياز إذا لاحظت وجود تناقضات و تلاعبات في التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الخاضعين للضريبة من هذه الفئة.

جـ- ممارسة الرقابة الجبائية باستمرار وخاصة في حالة وجود أحد العناصر الرامية إلى محاولة التهرب الضريبي المنصوص عنها في قانون الضرائب الجزائري.

د-تطبيق عقوبات مختلفة (الغرامات المالية أو الحبس أو العقوبتين معا) في الحالات التالية:

الإدلاء بمعلومات و بيانات غير صحيحة، انعدام الفواتير، التهرب من بعض الضرائب غير المباشرة ، الإدلاء بأرقام جبائية غير صحيحة.

رغم كل المجهودات التي تقوم بها مصالح الضرائب إلا أنه حتى الآن نجد بعض الغموض في السياسات المتبعة من قبلها ، فعلى سبيل المثال: هناك عقوبات تفرض على التجار الذين لا يستخدمون الفواتير خاصة بائعو بالتجزئة، هؤلاء يقومون بشراء سلعهم من عند بائعي بالجملة الذين لا يتعاملوا معهم بالفواتير لشيء بديهي: أن التعامل بالفاتورة يعني تصريح برقم أعمال حقيقي، مما يستلزم دفع ضرائب أكثر، وهذا ما يدفع بالتجار إلى عدم استخدام الفواتير والتصريح برقم أعمال جزافي.

هناك تساؤلات حتى الآن لم نجد لها جوابا أهمها:أن مصالح المعنية بمراقبة التجار موضع التجار(خاصة منهم بائعي بالجملة) الذين لا يتعاملون بالفواتير فعلى سبيل المثال : **السوقين المشهورين: سوق دبي** الموجود في مدينة العلمة، **وسوق تاجنانت** . لكن حتى الآن لم تتخذ إجراءات قانونية إزاء هذه الظاهرة ويبقى التاجر بالتجزئة الذي يشتري سلعه من عند هؤلاء التجار هو الذي يتعرض لمضايقات خاصة من قبل الحواجز الذي تصادفه في الطريق والتابعة إما للدرك الوطني أو للجمارك ؟!.

ثانيـــــا- طرق وأساليب مكافحة الغش الجمركي:

يمكن القول بأن الغش الجمركي تزايد بشكل سريع منذ أن تبنت الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية سنة 1991، إذ ارتفع عدد الممنوعات والاستيراد بطرق غير شرعية.

في هذا الصدد، كثفت مصالح الجمارك من مجهوداتها ودورها في الرقابة، والـــذي يمكن تلخيصه فيمايلي:

*وضع حيز التنفيذ المعايير والتطبيقات الخاصة باتفاقيـــة كيوطـــو 18مـــاي 1968 والمتعلقة بتبسيط الإجراءات والأنظمة الجمركية، هذه الأخيرة أدخلت معـــايير جديـــدة للرقابة الجمركية تعتمد أكثر على نظام تسيير الأخطار.

* وضع النقاط المدرجة في تصريح اروشا (**Déclaration de d'aruchac**) المـــؤرخ في جويلية 1993 والمتعلق بأخلاقيات المهنة والمنجز من طـــرف مجلـــس التعـــاون الجمركي (المنظمة العالمية للجمارك) في إطار برنامج المديريـــة العامـــة للجمـــارك (2000-2003) ، والذي يضم مختلف إجراءات التبسيط الجمركية بالإضـــافة إلـــى العناصر المتعلقة بأخلاقيات الوظيفة الجمركية ..

*إعداد تشريع و تنظيم جمركيين يتميزان بالوضوح والدقة بالاعتماد على الاتفاقيـــات الدولية خصوصا اتفاقية كيوطو واسطنبول وإدخالهما فـــي إطـــار نظـــام المعلومـــات والتسيير الآلي للجمارك (**SIGAD**)، و هذا تطبيقا لأحكام المادة 82 من قانون الجمارك، إذ يسمح هذا النظام المبرمج وفق معطيات معينة خاصة بتسجيل التصريحات الجمركية، و في حالة عدم توفر شرط معين أو وجود مخالفة معينة في التصريح المقدم فان النظـــام يقوم بصفة آلية برفض تسجيل هذا التصريح، فمثلا بالنسبة للامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فان إدخال الرمز 1800 D هو الذي يسمح بوضع للاستهلاك البضائع المستوردة في إطار قرارات الوكالة المانحة للامتيـــاز الجمركيرقم651 : الموجود في الخانة رقم 46 :من التصريح المفصل، في خالـــة عـــدم توافق البيانات يتم رفض التصريح .بالإضافة إلى وضع حيز التنفيذ نظامـــا للتـــسيير الآلي يتكفل بكامل الإجراءات الجمركية ويغطي 97%من التجارة الخارجية.

*تبسيط هيكلة إدارة الجمارك وجعلها أكثر وضوحا مما يسهل طرق التعامل مع مختلف المتعاملين وتقريبهم أكثر من مصالحها.

* إدخال الرقم الجبائي الجديد (**NIF**) حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009 ، وتعميمه على جميع مصالح الجمارك التي قامت بإيصاله مع النظام المعلوماتي (**SIGAD**) ، سوف يسمح بسهولة التعرف على المكلفين بدفع الضرائب من جهة، بالإضافة إلى تسهيل الرقابة الجبائية وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح أهمها مصلحتي الضرائب والجمارك.

كما يسمح هذا النظام إلى مراقبة العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من أجل التعرف على المهربين.

فالربط بين الرقم الجبائي الجديد (**NIF**) و النظام المعلوماتي (**SIGAD**) سوف يسهل الحصول على كل المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين سواء على مستوى البنوك أو على مستوى الجمارك.(**DGD,2009:4-5**).

أما فيما يتعلق بمحاربة الغش، فان مصلحة الجمارك قامت بمايلي:

1-تنظيم جهاز مكافحة الغش :

ينظم هذا الجهاز على ثلاث مستويات:

-**على المستوى المركزي** : مديرية مكافحة الغش.

-**على المستوى الجهوي** : المصالح الجهوية لمكافحة الغش.

-رؤساء قطاع النشاط لمساعدة رئيس مصلحة الغش على المستوى الجهوي.

***مديرية مكافحة الغش** : تدخل في تنظيم الإدارة المركزية على مستوى المديرية العامة للجمارك وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 /329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق ل 27 ديسمبر 1993 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك , وهذا حسب نص المادة 03 منه والتي تنص على أن مديرية مكافحة الغش تضم 04 مديريات فرعية هي:

-المديرية الفرعية لمراقبة الوثائق.

-المديرية الفرعية للتحريات.

-المديرية الفرعية لمكافحة المخدرات.

-المديرية الفرعية للمساعدة المتبادلة الدولية والتعاون فيما بين المصالح.

وعلى العموم , يمكن إجمال مهام المديرية فيما يلي:

•استغلال كل بلاغات الغش الصادرة عن مختلف المصالح.

•إعداد السياسة للعمل وإستراتيجية لمختلف المصالح بهدف تحديد تيارات الغش وإبلاغ مختلف المصالح التي تشارك في محاربتها.

•وضع سياسة لمحاربة المخدرات والمتاجرة بها.

•متابعة تطور الوسائل التقنية في مجال مكافحة الغش التجاري.

•استقبال واستغلال المعلومات والتقارير المتعلقة بالغش في إطار التعاون الدولي.

***المصالح الجهوية لمكافحة الغش:**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 331/93 مؤرخ في 13 رجب 1414 الموافق لـــ27 ديسمبر1993،وحسب المادة 07 من المرسوم المذكور أعلاه ، فإنـــه يـــساعد رئـــيس مصلحة مكافحة الغش على تحديد مهامه التي تتمثل فيما يلي:

-يمثل إدارة الجمارك على مستوى دائرته ، ويتولى السلطة السّلمية.

-يبحث عن المخالفات والجنح الجمركية ويقمعها.

-إجراء تحقيقات ومراقبة الوثائق على مستوى مكاتب التخليص الجمركـــي وجمـــع المعلومات

-تنسيق عمل فرق كلاب الأثر المختصة في الكشف عن المخدرات.

-مراقبة نشاط الوكلاء المعتمدون لدى الجمارك.

2 - مستويات العمل على مستوى مصالح مكافحة الغش:

يخضع تنظيم وسير عمل مصالح الغش كغيرها من المصالح لمجموعة من المراحـــل تحدد سير القرار و تنفيذه و تتمثل في مايلي:

- تحديد التوجيهات و السياسات الواجب إتباعها مع تحديد الوسائل الكفيلـــة بتحقيـــق الأهداف المقررة، فهي تقوم برسم السياسات و البرامج التي تتبعها المصالح الجهويـــة

في عملها معتمدة على المعلومات التي في حوزتها و التي تعتمد على تجميعها و تحليلها في إطار معلومات شامل يعتمد على مختلف المصادر الوطنية و الدولية ، و تضع هذه المعلومات في تصرف مصالحها قصد الاستفادة منها في عملها . كما تتـــولى عمليـــة التنسيق مع مختلف الإدارات الأخرى في حالة تسجيل مخالفات للتشريعات و التنظيمات المكلفة تلك الإدارات بتطبيقها، كما تقوم بعملية

التبادل مع الدول الأخرى في إطار التعاون الدولي لمكافحة الغش.

-يتكفل رئيس المصلحة الجهوية لمكافحة الغش بجمع المعلومات حول تيارات الغش و البحث عن أسابها و إبلاغ المدير الجهوي عنها و التنسيق مع مختلف المصالح الجهوية الأخرى .

- تطبيق السياسات و القرارات و التعليمات الصادرة عن المستويات الســـــابقة و كذلك التعاون مع مختلف المصالح في تنفيذها و جمع المعلومات و استغلالها .

يمثل الجدول رقم (48) بعض أمثلة عن السلع المحتجزة من طرف مصالح الجمـــارك خلال الفترة 2008-2009

الجدول رقم (48):أمثلة عن السلع المحتجزة من طرف مصالح الجمارك،الفترة 2008-2009

الولاية	التاريخ	نوعية السلعة والكمية المحتجزة	القيمة النقدية	العقوبات والغرامات المالية
أم البواقي	جويلية 2008	3.649.680 أورو	355.697.812.80 دج	-
ميناء وهران	أوت 2008	144.565 كغ من المخدرات	5.781.200.00 دج	-
	ديسمبر 2008	84.4 كغ من المخدرات	2.320.000.00 دج	50.599.460 دج
اليزي	جوان 2009	4.490 كغ من الذهب	11.674.000.00 دج	23.384.000.00 دج
الطارف	جوان 2009	1.143.600 أورو	-	-
البيض	جوان 2009	1000 علبة كبيرة من السجائر	300.000.00 دج	7.000.000.00 دج
		40 طن من الدقيق	2.736.000.00 دج	27.360.000.00 دج

Source: Direction générale des douanes: Infos Douane, publication bimestrielle ,N°4, juillet/aout 2008,p4.

Direction générale des douanes: Infos Douane, publication bimestrielle ,N°6, novembre/décembre 2008,p5.

Direction générale des douanes: Infos Douane, publication bimestrielle ,N°3, mai/juin 2009,p6.

ثالثا- محاربة الفساد:

صدر القانون الذي يحمل رقم 05/01 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية في 9 فيفري 2005. تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا القانون كان بمساعدة فنية من بنك فرنسا ومن البنك الدولي. ولقد تم استكمال التنفيذ بالمرسوم الصادر عن وزارة المالية في 18 ماي 2008، والذي يفصّل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومسار تنقل الأموال المشبوهة.

أما في 20 فيفري 2006 فقد أعلن عن إصدار قانون رقم 06/01 لمكافحة الرشوة والفساد الذي يتضمن ضرورة المراقبة الداخلية للبنوك من أجل محاربة تبييض الأموال،وقد عززت التشريعات القائمة من حيث التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لكن هذا القانون لم يعترف بمبادرات المجتمع المدني أو يحمي الأشخاص الذين يتصدون لممارسات الفاسدة، كما أنه لا يمنح الاستقلالية للوكالة الحكومية التي تم الإعلان عنها في مرسوم صادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

لقد نفذت إجراءات صارمة ضد سلطات الجمارك في فيفري 2006 أدت إلى فصل 100 كموظف جمركي من عملهم ، بالإضافة إلى رفع دعاوي قضائية ضد 530 موظفا آخرا وحوالي 33 قاضيا لتورطهم في العديد من قضايا الفساد.

بالإضافة إلى توسيع الأمر الرئاسي الصادر في 28 فيفري 2008 لصلاحيات (الهيئة العامة للتفتيش المالي) وديوان المحاسبة الحكومي في مجال تأديب القائمين على المشاريع الاقتصادية الحكومية وشركات القطاع العام.

رغم المجهودات المبذولة لمحاربة الفساد والرشوة في الجزائر، إلا أنه يمكن القول بأنها لم تعطي نتائجا ايجابية إلى حد الآن. فحسب تقرير مكافحة الفساد لسنة 2009 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فان قانون الصفقات العمومية المعتمد بالجزائر لا يشجع على محاربة الفساد بالإضافة إلى البرامج التنموية التي اعتمدت منذ سنة 1999

والمستمرة إلى غاية عام 2014 قد أنفقت حـــوالي 400 مليـــار دولار دون أن تحقـــق الأهداف المرجوة إلى حد الآن.

وحسب الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد ، والتي تشكل فرعا لمنظمة الشفافية الدولية بالجزائر فان مسألة مكافحة الفساد تزيد تضييقا وصعوبة نظرا لتناقص إرادة العديد من الدول في مكافحته، وهذا ما يبرر امتناع دول من الجنوب عن إقرار ميكانيزمات لتتبـــع تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المصادق عليها سنة 2003، حيث توجد الجزائر حسب المنظمة من ضمن الدول الممتنعة إلى جانب مصر وباكستان، بـــالرغم مـــن أن الجزائر من البلدان المصادقة على الاتفاقية رفضت قدوم خبراء دوليـــين مـــن الأمـــم المتحدة لرصد مدى تقدم متابعة تنفيذ الاتفاقية وميكانيزمات تطبيقها التـــي تكـــون قـــد وضعت من أجل ذلك، رغم أن ذلك يعتبر فصلا من فصول الاتفاقية.

المبحث الثالث: أساليب مكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر:

بهدف مكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر، قامت عدة هيئات وطنية باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ذلك، نذكر من بينها:

أولا- على مستوى التشريعات والقوانين:

تعتبر الجرائد الرسمية أهم المصادر القانونية التي اهتمت بسن قوانين ومراسيم صارمة اتجاه ظاهرة تقليد العلامات التجارية في الجزائر، مثل:

- المرسوم التشريعي رقم 93 – 17 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق ل 7ديسمبر سنة 1993 المتعلق بحماية الاختراعات والمتضمن المواد:13،12 و14.

أما المواد: 31 إلى 34 فتتعلق بالعقوبات الخاصة بجنحة التقليد أهمها:

- الحبس من شهر واحد وستة أشهر.
- غرامة مالية تقدر من 40000 دج إلى 400000 دج.

المرسوم التشريعي رقم 09-03 الصادر في 29 صفر عام 1430 والموافق ل 25 فبراير سنة 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

أما العقوبات والمخالفات المنصوص عليها في هذا التشريع فهي:

- الحبس لمدة 5 سنوات.
- غرامات مالية تتراوح ما بين 200.000 دج الى 1.000.000 دج حسب نوعية العقوبة.

ثانيا- على مستوى مصالح الجمارك:

تقوم مصالح الجمارك بعدة تدخلات ، التي سمحت لها بحجز عدد معتبر من السلع المغشوشة ، وذلك عبر مختلف موانئ الجزائر مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(52): تدخلات مصالح الجمارك عبر مختلف موانئ الجزائر الفترة:2005-2006

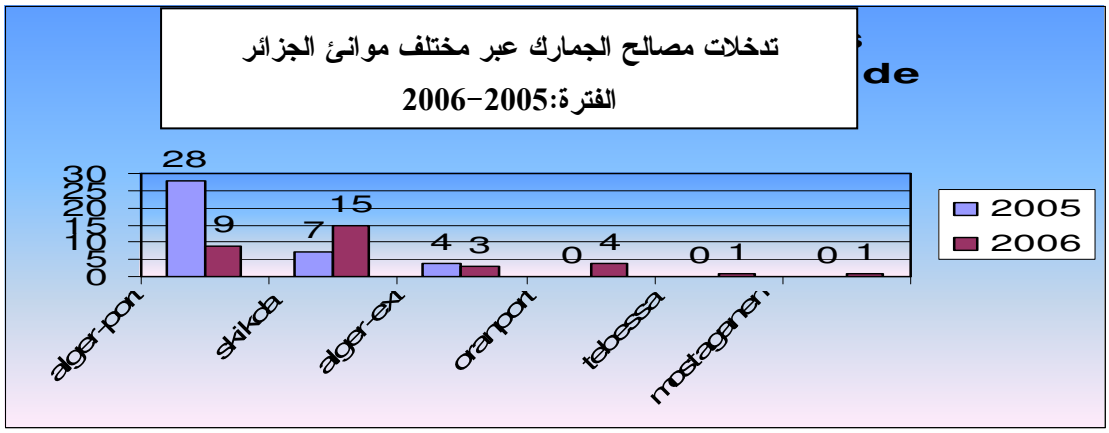

Source :Direction générale des douanes :Modalités d'intervention en matière de lutte contre la contrefaçon,Alger,Novembre2006, p2.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن مينائي الجزائر و سكيكدة يحتلان المرتبة الأولى من حيث تدخلات مصالح الجمارك وذلك خلال سنتي: 2005-2006 ، ليأتي بعدهما كل من ميناء وهران، تبسة ومستغانم.

إن الرقابة المشددة لمصالح الجمارك المتواجدة عبر مختلف أنحاء الموانئ، مكنتها من حجز كمية معتبرة السلع المغشوشة، مثلما يوضحه الشكلان المواليان:

الشكل رقم(53): كمية السلع المغشوشة المحجوزة قبل مصالح الجمارك الفترة:2003-2006

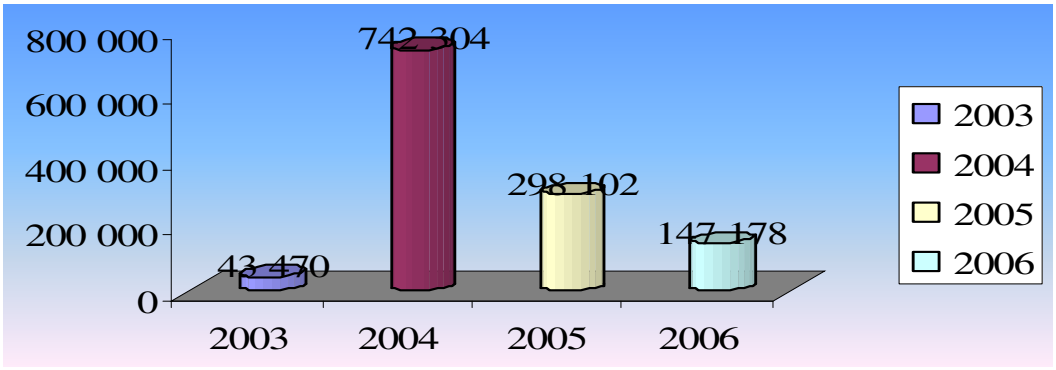

Source :Direction générale des douanes :Modalités d'intervention en matière de lutte contre la contrefaçon,Alger,Novembre2006, p4.

حسب الشكل رقم (54) نلاحظ أن أعلى كمية من السلع المحجوزة كانت في سنة 2004 و2005 ، لتتناقص فيما بعد هذه النسبة في سنة 2006، مما يدل على المجهودات التي تقوم بها مصالح الجمارك في هذا الصدد.

الشكل رقم(54): نسبة ونوعية السلع المغشوشة المحجوزة قبل مصالح الجمارك سنة 2007

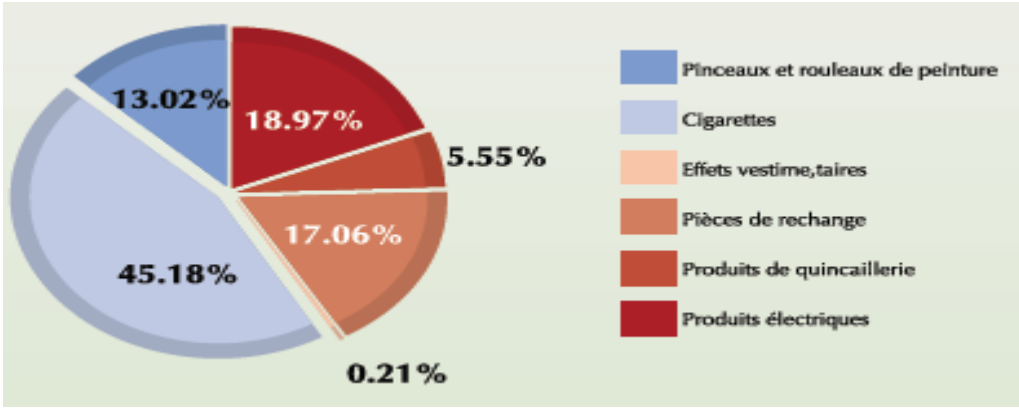

Source: Direction générale des douanes: Infos Douane, publication bimestrielle ,N°7,sept/oct 2007,p1.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن السجائر تحتل أكبر نسبة (45.18%)، ثم تليها كل من: الأدوات الكهربائية و الكهرومنزلية ، قطع الغيار، الألبسة والأحذية ومواد حديدية.

ثالثا-على مستوى وزارة التجارة:

في إطار محاربة تقليد العلامات التجارية ، قامت وزارة التجارة باتخاذ عدة تـــدابير ، نذكر من بينها:**(Ministère du commerce ,2007 :12)**

- خلق مصلحة خاصة لمراقبة وقمع الغش التجاري.
- قامت الوزارة في سنة 2004 بخلق مركز خـــاص لتـــدريب وتأهيـــل أعـــوان المراقبة.
- إنشاء مخبر مجهز بأجهزة حديثة الخاص بمراقبة مكونات المنتوج .
- تشغيل حوالي 1500 إطار جامعي اختصاصي في ميدان المراقبة بهدف تحسين مستوى أعوان المراقبة.
- وضع برنامج يسمح بتوسيع مجال المراقبة خاصة في المناطق التي تفتقر إلـــى المراقبة.

من أجل مكافحة تقليد العلامات التجارية في الجزائر، قامت إدارة الجمارك بإعطاء انطلاقة للبرنامج يدوم ثلاث سنوات(2007-2010)، بتكلفة إجمالية تبلغ 10 ملايير دج.

تم إعداد هذا البرنامج بالاعتماد على دراسة أنجزت بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك وصندوق النقد الدولي. يهدف هذا الأخير إلى ضمان في آجال محددة نجاعة خدمات الجمارك وتكييفها مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية مما سيسمح بانتقال الجمارك من وظيفتها التقليدية المتمثلة في التحصيل الجبائي ومراقبة الأشخاص والبضائع في الحدود إلى مهمة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر كتبييض الأموال،التقليد والتهريب،...الخ،. بالإضافة إلى تحسين كفاءات الخدمة العمومية الجمركية وعصرنة وسائل العمل ومناهج تسيير المؤسسة .

كما قامت أيضا مصالح الجمارك على إبرام اتفاقيات شراكة مـــع أصـــحاب العلامات التجارية لتكثيف تبادل المعلومات في هذا المجال نذكر أهمها:

- في ١١ ديسمبر 2007 قامت المديرية العامة للجمارك بإمضاء اتفاق مع شـــركة فيليبس موريس (**Philip Morris**) الدولية من أجل التوسيع الأكثر فـــي مجـــال تبادل المعلومات ، التدريب والتنسيق لمكافحة التهريب والتزييف خاصـــة فـــي منتجات السجائر.
- في 08 أكتوبر 2007 إمضاء عقد اتفاق مع شركة نستلي (**Nestle**) ، وفي 10 أكتوبر من نفس السنة ، تم أيضا إمضاء عقد اتفاق مع الشركة الوطنية لصناعة الحنفيات والسكاكين والمسامير (**BCR**) .

كل الاتفاقيات السابقة كان هدفها هو إعطاء تكوينا لأعوان مصالح الجمارك.

أما فيما يخص الإطار القانوني، فان مديرية الجمارك قمت بتكييف قانون الجمارك الساري المفعول منذ سنة 1977، لاسيما في مجال المنازعات والتحصيل الجبائي ومكافحة التقليد والشرطة البحرية وغيرها....

على الرغم من كل المجهودات التي تقوم بها مصالح الجمارك من أجل محاربة التزييف و تقليد العلامات التجارية، إلا أننا نلاحظ تواجد ظاهرة التقليد منتشرة بكثـــرة في الأسواق الجزائرية ، والغريب في الأمر هو إقبال المستهلك علـــى شـــرائها بكـــل قناعة دون مراعاته للجوانب السلبية التي تخلفها هاته الأخيرة ، **يبقـــى دائمـــا نفـــس التساؤل مطروحا: أين السلطات أمام هذا الوضع ؟** بالنظر إلى الاعترافـــات الأخيـــرة التي أدلت بها إطارات سامية في الضرائب والجمارك إذ صرحت بأنه وبالرغم مـــن رفع أعوان الجمارك من 14000 إلى 20000 ، واقتناء أجهزة سكانير عملاقة متنقلـــة بتكلفة مالية تصل إلى 30مليار سنتيم للجهاز الواحد، لم يغير الوضع الحـــالي لـــدخول سلع المغشوشة عبر موانئ جزائرية بكميات هائلة.

(عبد المنعم.ب،2009: 3).

وحسب وزارة المالية فان نسبة الواردات من السلع التي تخضع للتفتيش الفعلي من قبل الجمارك لا تتعدى نسبة تتراوح بين 8% إلى 10% فقط، أي حوالي **90% من واردات الجزائر لا تخضع للمراقبة الجمركية؟.**

وتقترح هذه الوزارة فتح رواق أخضر خصيصا لإعفاء كبار المؤسسات المستوردة (المعروفة بالتزامها بالقوانين وسلامة معاملاتها في التجارة الخارجية) من المرور عبر التفتيش الجمركي المباشر لحاوياتها في الميناء، على أن يتم إخضاعها للرقابة والتفتيش في مرحلة لاحقة فجائية داخل المصانع.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: من يضمن نزاهة هذ ه المؤسسات؟ وهل هذا الإجراء سيسهل من مهام الجمارك؟ أم سيفتح بابا أمام زيادة التلاعبات؟

المبحث الرابع: اقتراح تقييم إجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر على ضوء التجارب البلدان : السنيغال- تونس- المكسيك:

رغم كل الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر محاولة منها للتقليل من الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا بالنظر إلى حجم البطالة المتفاقم، بالإضافة إلى التقرير الأخير الذي أصدر من قبل منظمة الشفافية الدولية (**TI**) لسنة 2009 والذي يؤكد على عدم تشجيع القوانين على محاربة الفساد، وإغراق الأسواق الجزائرية بالسلع المغشوشة، انتشار الأسواق الموازية للعملات،...الخ.

من خلال ما سبق يمكن ذكر أهم النقائص التي لم تتداركها السلطات إلى حد الآن، والتي يمكن أن تكون السبب الأكبر الذي يساعد في تشجيع تنامي الاقتصاد غير الرسمي ، سنحاول ذكرها مع الإشارة إلى تجارب البلدان السابقة الذكر في تداركها لهذه النقائص:

أولا- البيروقراطية والعراقيل البنكية:

لوقارنا الجزائر بالبلدان التي اتخذناها كنموذج، فإننا نلاحظ أن المشكل لا يكمن في خلق وكالات تساعد على توجيه ودعم الشباب البطال ،بالإضافة إلى تنوع البرامج المساعدة على القضاء على البطالة، فلو نأخذ مثلا وكالة دعم وتشغيل الشباب **(ANSEJ)** نلاحظ أن أغلبية الملفات المودعة من قبل الشباب سوف تكون مقبولة بصفة تلقائية وبدون أية عراقيل، ولكن هذا الشاب لما يذهب بملفه إلى البنك لمواصلة الإجراءات التي تمكنه من حصوله على القرض، يجد أمامه بيروقراطية وتعقيدات فقد يصل انتظار رد البنك على قرار القبول أو الرفض لملفه إلى سنتين فما أكثر، وهذا ما يدفع بالأخير في المقابل للتوجه إلى العمل غير الرسمي. في حين لو نظرنا إلى تجارب كل من: تونس ، السنغال، والمكسيك، نجد أن هناك تسهيلات كبرى لدعم الشباب تكون على مستوى البنوك، بالإضافة إلى تنوع وكثرة الصناديق المخصصة لفئة البطالين.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج، خاصة في البلدان الأوروبية أين يتواجد عدد كبير من المغتربين الجزائريين، مما سيسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية إلى الجزائر، وبالتالي زيادة احتياطي الصرف الرسمي من العملة الصعبة هذا ما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار مثلما هو الحال في المغرب، ففي سنة 2007 تم تحويل حوالي 3.5 مليار دولار إلى المغرب عن طريق بنوكه المتواجدة في البلدان الأوروبية.

كذلك العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في إطار الرسمي خاصة في النزلات، والتي سوف تسهل عملية التحويل خاصة بالنسبة للأجانب، وبالتالي عدم التجائهم للتحويل عبر القنوات غير الرسمية. وتقديم أيضا تسهيلات بالنسبة للمستوردين من أجل اقتناء العملة الصعبة في ظروف عادية ورسمية.

ثانيا- دعم قطاع السياحة:

إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني فيه ،وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها إثر الفاعلية في الميدان السياحي.

أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية على الرغم ما يملكه هذا البلد من طاقات نفطية، إلا أن القطاع السياحي يعتبر موردا إضافيا إن أحسن استغلاله

ونظرا لما تملكه الجزائر من تنوع الإرث السياحي يجعل لها موقعا مهما وموردا هاما ومساهما في آليات التنمية.

فالجزائر تتوفر على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير الذي يبهر الزوار بجماله وتنوعه فاختيار في السابق اقتصاد مخطط في بداية السبعينات لم يسمح للقطاع بالنمو مقارنة بالدول الأخرى (كحال تونس) حيث يشهد قطاع السياحة بها تطورا كبيرا، إذ كان أغلب السواح في تلك المرحلة مغاربة بنسبة 44% بالإضافة إلى الجزائريين المقيمين بالخارج والذين كانوا يمثلوا نسبة 39.4 % من الزوار في حين أن نسبة الأوربيين كانت تمثل حوالي 13.3 %.

لقد تغير الحال منذ وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى بعث سياحة كبديل مولد لمناصب الشغل والثروات بالنسبة للبلاد وخاصة في السنوات الأخيرة ، فقد أظهرت بيانات رسمية أن عدد السياح الأجنبيين في الجزائر ارتفع ب4.09 % عام 2001 إلى 196229 سائحا مقارنة ب 17553 خلال عام 2000 ، منهم الفرنسيين بإجمالي 70880 سائحا أي ما يمثل نسبة 36 % من مجموع السياح ويليهم السواح التونسيون الذين وصل عددهم إلى 33607 سائحا، ثم السواح الماليون بإجمالي 9244 سائحا،

في حين بلغ عدد السواح الايطاليين 8260 سائحا والألمانيين ب سائحا6444 والأسبانيين ب 4585 سائحا.

تتوقع وزارة السياحة قدوم حوالي 3 مليون سائح من بينهم 5 مليون أجنبي في حدود 2015 . في حين أن تونس سجلت عام 2004 حوالي 5 ملايين سائح، وتتوقه أن يصل عددهم سنة 2016 إلى حوالي 100 مليون سائح.

لقد أشار تقرير صادر عن الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية بأن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الخام، إلا أنه يظل دون المستوى في عدد من الدول من بينها الجزائر التي يبقى هذا القطاع فيها غير مستقل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة.

واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة **(Wood.L,2009:5)** ، فان الجزائر تصنف من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة وهي رتبة جد ضعيفة مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 39.

حسب هذا التقرير فان نقاط الضعف في السياحة في الجزائر تكمن في:

- نوعية الخدمات في هذا القطاع هي غير تنافسية.
- ضعف قدرة التكيف من الناحية النوعية أو الكمية، بالإضافة إلى تواضع عروض الإيواء، حيث لا تتعدى قدرات الإيواء حوالي 81 ألف سرير مقابل 230 ألف سرير في تونس.
- ضعف الاستقرار الأمني.

من خلال ما سبق ، نلاحظ وجود عدة نقائص و تهميش في هذا القطاع بالرغم بما تزخر به البلاد من مناطق سياحية جد رائعة ، مما يستدعي من الدولة تدارك هذه النقائص باعتبار أن السياحة تعتبر موردا هاما لزيادة احتياطي العملة الصعبة في البلاد من جهة ، بالإضافة إلى أنها تفتح مجالا لتوظيف يد العاملة البطالة من جهة أخرى.

ثالثا- تشجيع الاستثمار الأجنبي:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابيا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية،ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات،وتشمل الظروف والأوضاع السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والأمنية، كما تشمل كذلك الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية **(علي.ي.ج،2006: 306)**.

إن حوافز ومحددات الاستثمار الأجنبي تقوم على:

- **حجم السوق المحلي:**

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. حتى الدول الصغيرة التي تمتاز بمواقع ذات أهمية كبرى تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

إن أهمية عامل حجم السوق واحتمالات نموه، تعتبر من بين أهم العوامل المفسرة للحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو الحال في الصين والهند، باعتبارهما يحتلان المراتب الأولى عالميا من حيث النمو السكاني.

- **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:**

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسبين لتكون مشجعة للاستثمار،ومن ناحية أخرى فان سياسة الإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار، بالإضافة إلى

ضرورة جعل السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، وسياسة التجارة الدولية التحررية، بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف كلما كانت واقعية كلما أدت لجذب الاستثمار(**محمد. س، 2006: 2**).

لقد تعرض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى تهميش كبير خاصة في نظام الاشتراكية الذي تميز بإعطاء فضاء واسع للقطاع العام وفرض قيود واسعة على نشاط الشركات الأجنبية.

لكن وبعد فشل هذا النظام وإتباع الجزائر منهج اقتصاد السوق ، الذي حتم عليها تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي، والتي كان لها وقعها على التوازنات الكلية ، بالإضافة إلى تبني عدّة تشريعات للاستثمار، والتي أعطت مساحة أكبر للقطاع الخاص وحوافز أكبر للمستثمرين.

هذا و رغم كل الجهود المبذولة إلاّ أنّ هناك مجموعة من العوائق شوهت بيئة الأعمال و تسببت في انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى، من بين أهم هذه العوائق:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والأمني من أكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين، فبعد فترة طويلة من الاستقرار السياسي و السلام الاجتماعي (1962-1991)،عقبها مرّت الجزائر بفترة عدم الاستقرار السياسي وكثرة الاضطرابات. فالوضعية السياسية والأمنية السيئة التي سادت الجزائر في سنوات التسعينات أثرت بشكل بارز على استقطاب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية إليها وذلك لاعتبارات منها :

- التأثير على التشريعات والأوامر وذلك لغياب الاستقرار الحكومي.

- الخطر الّذي يلاحق المستثمر الأجنبي و المحلي على حد سواء في نفسه و ممتلكاته نتيجة انعدام الأمن..

- البنية التحتية:

لقد شهدت منشآت البنية التحتية في الجزائر تطورا ملحوظا، من حيث وسائل الاتصالات، غير أنّ قطاع النقل لايزال دون المستوى المطلوب وهي موزعة كما يلي :

أ-قطاع النقل :

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان الإفريقية والعربية مساحة، وتمتلك عددا من المطارات بلغ مجموعها 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا أهمها:الجزائر العاصمة،وهران،قسنطينة،عنابة، غرداية، تلمسان، تبسة، في حين يبلغ عدد الموانئ 45 ميناء .

إنّ إشكالية الجزائر في مجال قطاع النقل مشكلة كم و كيف و ذلك لاعتبارين اثنين وهما:

- أنّ الجزائر ورثت عن فرنسا عددا من وسائل النقل(خاصة السكك الحديدية)، عملت منذ الاستقلال على تطويرها وذلك بتخصيص مبالغ هامة للاستثمار في هذا المجال،ولكن مع بداية التسعينات عرفت هذه الاستثمارات انخفاضا محسوسا نظرا لانخفاض النفقات العمومية،بمعنى أنّ وسائل النقل في الجزائر قديمة و غير مطورة.

- إنّ المساحة الواسعة والعدد الكبير لسكان الجزائر،تفرض عليها وجود شبكة واسعة و متطورة من الطرق تربط بين كل الولايات.

ب- وسائل الاتصالات:

تتوفر في الجزائر عدّة مرافق للاتصالات،تتنوّع بين هواتف أرضية وجوالة بالإضافة إلى الفاكس والتلكس وشبكة الإنترنت.

إنّ وضعية وسائل الاتصالات في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا فبعدما كان من الصعب الحصول في الجزائر على خط هاتف واحد أصبح بالإمكان الحصول على عدّة

خطوط في آن واحد بسرعة وبأقل تكاليف و يعزى ذلك إلى منح الرخصة الأولى للهاتف النّقال لشركة أوراسكوم و الرخصة الثانية للهاتف النّقال للشركة الكويتية الوطنية.

إنّ تمويل الاستثمارات في مجال البنية التحتية من قبل الدولة لوحدها لا يكفي لذلك لابد من التعويل على القطاع الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء لتحسين وضعية البنية التحتية في الجزائر.

ج- الموارد الطبيعية:

تتميّز الجزائر بوجود مصادر الطاقة، تجعلها من محتلي الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي مثلا، و كذا غنى الصحراء الجزائرية بالبترول وكذلك مجموعة لا يستهان بها من المعادن ويمكن توضيحها كما يلي:

ج-1-البترول:يعتبر البترول مادة أولية رئيسية للعديد من الصناعات،وقد اكتشف في الجزائر سنة 1956 في جنوب شرق البلاد في كل من حاسي مسعود وعين أمناس،وتعتبر هذه المادة بمثابة الشريان الأساسي للصناعة الجزائرية والعملة الصعبة إذ يشكل مع الغاز الطبيعي نسبة 98.3 % من الصادرات في سنة 2005 وتعتبر الجزائر ثاني عشر منتج للبترول عالميا.

ج-2- الغاز الطبيعي: تملك الجزائر احتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي يقدّر بأكثر من 3000 مليار متر مكعب أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي،ويعتبر حقل حاسي الرمل أحد أهم حقول الغاز الطبيعي في العالم.

ج-3-المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية،حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني،بما تقدمه من مواد أولية وأهم هذه الثروات المعدنية:الحديد و يتركز في الونزة على الحدود التونسية،والفوسفات في شرق الجزائر في جبل العنق و الكويف ، والزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة،و الزئبق في عزابة و الرخام في سكيكدة.

ج-4-القطاع الفلاحي: يعتبر هذا القطاع مهمشا من قبل المستثمرين الأجانب رغم توافر العديد من فرص ومجالات الاستثمار نذكر منها:

-الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة والزراعات الصناعية(كالقطن،الحبوب الزيتية،الطماطم الصناعية،التبغ...).

- إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية،إنتاج المنتجات البتروكيماوية القاعدية،والألياف التركيبية(الأسمدة الفوسفاتية،الآزوتية والعضوية).

- استصلاح الأراضي (تصريف المياه وتطهيرها،وإعداد شبكات المباني،التشجير).

- المنشأت الأساسية وبنايات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الأراضي).

- نشاط تربية الأسماك.

لكن ورغم كل ما تزخر به الجزائر من هذه الثروات، إلا أنها لا تستغل أحسن استغلال، وإنما يبقى الاعتماد بشمل دائم على الثروة البترولية.

- **مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:**

بالنسبة للقروض البنكية فهي تشكل العائق الأكبر للمستثمرين في الجزائر، إذ يعاني تمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة لمجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية،وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال مهيمنا على القطاع البنكي، والفضائح الأخيرة للبنوك وهي بنك الخليفة و البنك التجاري

والصناعي، كل هذا أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المستثمر الأجنبي في تعامله مع البنوك.

والأكثر من ذلك فإن الخدمات التي تقدمها البنوك رديئة جدا،فيستلزم تحصيل صك بنكي لدى نفس البنك وفي نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين **06** و **17** يوما،وترتفع إلى ما بين **33** و**34** يوم عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين وفي مدينتين مختلفتين.

ومنه فإن إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير لهذا القطاع أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية وذلك لتحقيق النتائج المرجوة لترقية الاستثمار الأجنبي.

-مشكل العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب،ولطالما تعثرت مشروعات،ونفر مستثمرون لهذا السبب،ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر،حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار.

وبينت الدراسة السابقة أن 40 % من المستثمرين يستهلكون عادة في المتوسط خمسة (05) سنوات للحصول على عقار صناعي.

وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في: (**منصوري.ز،2005 :134**).

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار،هيئات تخصيص العقار

- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول الملكية.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

إذن فالوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار،بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات،وهذا يقودنا لاعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع لإداري وتنظيمي،فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات ولكن في عدم الاستغلال الكامل .

- مشكلة القطاع الموازي:

إن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

- مشكلات ذات طابع إداري و تنظيمي

على رغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية،إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية،رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

-غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

- المستثمر ينتظر أكثر من أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.

– المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب **16** يوم (وقد تصل **35** يوم في بعض الحالات)،هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى **12** يوما.

– ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر،في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوربي حوالي الأسبوع،بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم .

– استنادا لدراسة لبعض المؤسسات الدولية لعام **2002**،اتضح أن عملية الفصل في نزاع لدى المحاكم الجزائرية،يتطلب نحو **20** إجراء وحوالي **387** يوم،إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية.

يوضح الجدول رقم(49) سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال سنة **2009** مقارنة ب **183** دولة في العالم.

الجدول رقم(49) سهولة ممارسة الأعمال في خلال سنة 2009

سهولة	ترتيب الاقتصاد 2009
ممارسة أنشطة الأعمال	134
بدء المشروع	141
استخراج تراخيص البناء	113
توظيف العمال	117
تسجيل الممتلكات	166
الحصول على الائتمان	131
حماية المستثمرين	70
دفع الضرائب	168
التجارة عبر الحدود	120
تنفيذ العقود	125
إغلاق المشروع	51

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول السابق أن الجزائر تحتل تقريبا المراتب الأخيرة باستثناء المرتبتين المتعلقتين بحماية المستثمرين وغلق المشروع. مما يدل على وجود عراقيل تأثر على سيرورة الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار

- مشكلة الفساد:

يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه.

إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوي إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية.

وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي والذي شمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ، فان متوسط نسبة الرشوة من رقم الأعمال تقدر ب 8.6% **(البنك الدولي،2005 :248)** .

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر وعلى الرغم من توافرها على فرص ومجالات عديدة للاستثمار من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد لا تعكس وجود هذه الفرص . بالإضافة إلى وجود الكثير من القطاعات الاستثمارية في الجزائر التي لا تزال بكرا خاصة في القطاع السياحي والقطاع البنكي وقطاع التأمينات، عكس تجارب البلدان السابقة التي استطاعت أن تحقق تقدما في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي ، عن طريق توظيف اليد العاملة البطالة أو التي كانت تعمل بطريقة غير رسمية في مشاريع استثمارية كانت معظمها أجنبية.

يبقى السؤال يطرح نفسه:إلى متى يبقى الأجانب متخوفين من القدوم إلى الجزائر والاستثمار بها ؟

رابعا- إصلاح النظام الضريبي:

إن وجود نقائص في النظام الضريبي الجزائري كاحتوائه على رسوم وضرائب عديدة لنفس النوع، بالإضافة إلى تعقدها وتشابكها ، هو الذي يؤدي إلى تعقيد الهيكل الضريبي وجعله عائقا أمام التنمية الاقتصادية (كثرة الضرائب تقتل الضرائب) ، أي سوف يؤدي إلى تهرب الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة من عدم دفعها، أو تقديم تصريحات خاطئة لرقم الأعمال والأرباح المحققة، بالإضافة إلى عدم استخدام الفواتير،...الخ.

كما أن نقص الوعي لدى المكلف بدفع الضريبة هو الذي يدفعه إلى التهرب من دفعها، أي بعبارة أخرى نقص الثقة بين المواطن والدولة.

أمام هذا الوضع وجب على السلطات المعنية تدارك هذه العيوب والأخذ بتجارب البلدان الناجحة في هذا الميدان كتونس والسنغال .

فتونس قامت بتعديل سياستها الضريبية والجمركية والمالية ابتداء من سنة 1988 بشكل متدرج ومتسلسل ، نتج عنه تنشيط النظام الضريبي وتخفيف المعدلات الضريبية كذلك توسيع الوعاء الضريبي وتحسين مردوديته، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي.

أما السنغال فقد خلقت ضرائب تتوافق مع نشاطات القطاع غير الرسمي، مما ساعد على إدماج تدريجي لهذا القطاع في الاقتصاد غير الرسمي.

خاتمة الفصل:

رأينا مما سبق انه ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر في التقليل من حدة البطالة، إلا أن ذلك لم يعطي نتائج ايجابية خاصة فيما يتعلق بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى انتشارها في هذا البلد، بالنظر إلى نسبة الفقر والبطالة فيه.

لذا يستوجب على الجزائر الأخذ بتجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولة محاكاتها مع الاقتصاد الوطني.

الخـــــــاتمة:

إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية يستلزم إتباع منهجية معينة عادة ما تستخدم الخطوات التالية: دراسة أسباب ظهور هذه الظاهرة، مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخليـــة، وذلك من أجل معرفة الطرق الواجب إتباعها للتعامل معها.

إلا أن مثل هذه المنهجية لا تكون سهلة التطبيق عند دراســـة الظـــواهر الاقتـــصادية المعقدة مثلما هو الحال بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وذلك نظـــرا لتـــشابك عناصره المختلفة التي تصعب كيفية التعامل معه.

حسب الفرضيات المختبرة في بحثنا، يعود تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائـــر إلى:

-قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد نسب البطالة والفقر).
-انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الـــوطني (الفـــساد، التزييـــف، الغـــش الضريبي، البيروقراطية،...الخ).
-ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل (كقطاع الفلاحة، السياحة،...الخ).

أمام خطورة هذا الوضع فان الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من حدته ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المخيفة،مما يستلزم إعادة البحث في الاخـــتلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري والتي ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة.

على هذا الأساس قمنا بتقديم بعض الاقتراحات، نذكر أهمها:

أولا- اقتراحات متعلقة بسوق العمل وبرامج التشغيل:

1-مراجعة المهام الأساسية للمؤسسات المتكفلة ببرامج التشغيل وتفعيلها بما يساير تطورات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الوكالات الخاصة بالتشغيل بوسائل

عمل حديثة تسمح لها بجمع قاعدة معلوماتية بشكل سريع، كما يجب أيضا تدعيم هذه الوكالات بيد عاملة متخصصة وكفؤة.

2- التنسيق الدائم بين مصالح التشغيل والديوان الوطني للإحصائيات من أجل الحصول على إحصائيات واقعية تتعلق بمؤشرات التشغيل.

3- تخصيص منح للبطالين والتي ستحفزهم على البحث الدائم عن العمل من جهة، والحصول على إحصائيات فعلية متعلقة بمعدلات البطالة من جهة أخرى.

4- تحسين وتطوير البرامج التكوينية المتعلقة بتكوين المبتدئين في العمل لأول مرة، بالإضافة إلى تشجيع وإعداد برامج تكوينية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الجدد من أجل مساعدتهم على التفاعل مع قوى السوق.

5- ضرورة ربط العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي الاجتماعي عن طريق مشاركة إطارات المؤسسات في تدريب الطلبة خاصة الحاملين منهم شهادات ذات تخصصات مهنية، بالإضافة إلى فتح أبواب الجامعة أمام إطارات المؤسسات والإدارات من أجل تكوينهم.

6- إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل عملية تبادل المعلومات بين عارضي وطالبي العمل في هذا القطاع.

ثانيا- اقتراحات متعلقة بترقية الاستثمارات:

1- إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية للنهوض بالقطاعات خاصة الصناعية منها.

2- إنشاء مناطق جديدة للنشاط استجابة لطلبات المستثمرين، بالإضافة إلى تحسين وضبط دفتر الشروط ومتابعة الالتزام به.

3- ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات الاقتصادية الهامة (البنوك، الجمارك، والضرائب) من أجل تسهيل إجراءات إصدار القرارات والتراخيص.

4- إصلاح المنظومة المالية والبنكية بما يتماشى وترقية الاستثمارات مع إزالة العقبات والبيروقراطية في منح القروض.

5- ضرورة خلق مناخ استثماري يسمح بجلب المستثمرين الأجانب.
6- تشجيع ودعم الاستثمارات المهمشة خاصة المتعلقة منهـا بقطـاعي الفلاحـة والسياحة، بالإضافة إلى تشجيع ومنح تسهيلات مادية ومعنوية للمستثمرين في مجال الزراعة في الجنوب الجزائري.
7- دعم وتشجيع الصناعات التقليدية، فهي تلعب دورا كبيرا فـي تمويـل القطـاع السياحي.

ثالثا- الاقتراحات المتعلقة بفعالية النظام الضريبي:

1-ضرورة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها.
2- إنشاء قضاء ضريبي مستقل يفصل في قضايا الضرائب.
3-الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في مكافحة التهرب الضريبي.
4-استحداث أجهزة الإدارة الضريبية وعصرنتها، بالإضافة إلى القيـام بإصـلاح شامل لهذه الإدارة وفق معايير دولية متعلقة بالأداء الضريبي.
5-العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة.
6-تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يتسنى فهمه وهذا ما يـؤدي إلـى احترامه.
7-زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية وتطبيق وعقوبات صارمة.
8- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب وذلك لتحفيزهم علـى رفـع مردودية العمل وإبعادهم عن الرشوة والفساد.
9- عقد اتفاقيات دولية متعلقة بمكافحة التهرب الضريبي والتي من شأنها أن تساهم في تبادل المعلومات المتعلقة بالكشف عن الوضعية المالية للمكلف.

رابعا- اقتراحات متعلقة بمكافحة الرشوة والفساد:

1-إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

2-فتح التنافس في القطاع الخاص بغية اجتناب سيطرة مصالح خاصة على المؤسسات الوطنية.

3-توعية الرأي العام وضرورة إطلاعه على قضايا اللجنة الخاصة بالفساد.

4-ضرورة تطبيق معايير التي تمنع الفساد على كل من الحكومة، الإدارات العامة، البنوك ووكالات الإقراض، المقاولون،...الخ.

5-الاعتماد على تجارب البلدان التي نجحت سياساتها في مكافحة الفساد كتجربة هونج كونج، بوتسوانا، اليابان، ...الخ.

6-فصل الجهاز القضائي عن السلطة(استقلالية السلطة القضائية) بغية تمكينه من إصدار الحكم باستقلالية ودون أي ضغط أو تأثير مثلما هو الحال في قطر التي تحتل المرتبة الأولى في البلدان العربية حسب مؤشر محاربة الفساد لسنة 2009، حيث قام الجهاز القضائي القطري المستقل بمحاكمة ديبلوماسيين قطريين في قطر.

7-ضرورة وجود الحكم الجيد وتدعيمه بشفافية في إدارة برامج وميزانيات الدولة.

8-توفير الاستقرار السياسي، الأمني والاقتصادي داخل البلد.

خامسا-اقتراحات متعلقة بمكافحة تقليد العلامات التجارية والسوق الموازي:

1- العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في إطار الرسمي خاصة في النزلات، والتي سوف تسهل عملية التحويل خاصة بالنسبة للأجانب.

2- إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج، خاصة في البلدان الأوروبية أين يتواجد عدد كبير من المغتربين الجزائريين، مما سيسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية إلى الجزائر وبالتالي زيادة الاستثمار فيها، كما هو الحال في المغرب ففي سنة 2007 تم تحويل حوالي 3.5مليار دولار إلى المغرب عن طريق بنوكه المتواجدة في البلدان الأوروبية.

3-البحث عن مصادر أخرى لجلب العملة الصعبة إلى الجزائر كتطوير وتحديث الجانب السياحي.

4-تحديث أساليب الرقابة لدى مصالح الجمارك والتي من شأنها معرفة العملة الصعبة المخفية.

5-تشديد الرقابة على السلع المستوردة من أجل التقليل من استيراد السلع المزيفة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا الميدان، فعلى سبيل المثال فرنسا قامت بتدريب الكلاب بطريقة تمكنها من معرفة القرص (**CD**) إذا كان مزيف أو حقيقي.

6-تشديد الرقابة على الشريط الحدودي.

7-إنشاء لجنة لمحاربة التقليد كاللجنة الوطنية لمحاربة التقليد بفرنسا (**CNAC**)، تعمل في إطار النزاهة والصرامة من أجل تفعيل وتشديد القوانين واللوائح المتعلقة بمحاربة التقليد.

المـــــراجـــــع

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

أ-الكتـــــــب:

1- حلمي محمد حجار، هالة حلمي الحجار: الطفيلية الاقتصادية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.

2-عاطف وليم اندراوس: الاقتصاد الظلي- مفاهيم، المكونات ،الأسباب والأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005.

3-عبد الله محمد الحلو: الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، مكتبة الحلبي الحقوقية، لبنان،2007.

ب- المطبوعات:

1- عبد العزيز شرابي : الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

جـ-مجلات، مقلات، تقارير:

1- البنك الدولي: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة العربية، 2005.

2 - البنك العالمي: مؤشر كوفمان، 2008.

3-التقرير الاقتصادي العربي الموحد: تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، 2006.

4-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر: أوهام أم حقائق، جوان 2004.

5- أحمد حددان: نشاطات ومهام ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، النشرية الشهرية جانفي- فيفري-مارس، العدد 31، 2005.

6- ادوارد أنينات، دانييل هادري، زباري جونستون: مكافحة غسيل الأموال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر2002.

7-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الجوع والتغذية والأمن، تقرير التنمية البشرية، 2009.

8-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق، تقرير التنمية البشرية، 2007-2008.

9-زين منصوري: واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 02، الجزائر، ماي 2005.

10- فيتوتانزي: الاقتصاد السري-أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1983.

11- علي يعقوب جانقي، علم الدين عبد الله بانقا: تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2006.

12- كمال زروقي: نشاطات ومهام، صندوق الوطني للتأمين من البطالة، النشرية الشهرية ديسمبر، العدد 32، 2006.

13-محمد ساحل: تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تقييمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009.

14- محمد قرقب: عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج أجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه في تشغيل الشباب، وزارة التشغيل والتضامن الوطني، طرابلس 11-12 جويلية 2005.

15- نور الدين أعراب: نشاطات ومهام، صندوق الوطني للتأمين من البطالة، النشرية الشهرية جانفي- فيفري- مارس، العدد 33، 2008.

16-وكالات النهوض بالاستثمارات التونسية: مناخ الاستثمار في تونس، وزلرة الفلاحة والموارد المائية،2008.

17- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مارس 2008.

18- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومة الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 14، معطيات 2008.

د- رسائل دكتوراه:

1 - بودلال علي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007.

2- قصاب سعدية: اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر (1990-2004)، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

هـــ- الجرائد:

1- عبد المنعم بوخمخم : وزارة المالية تعترف أمام اللجنة البرلمانية المختصة: 90% من واردات الجزائر تخضع للتفتيش الجمركي، جريدة الخبر، العدد 5809، الصادرة بتاريخ 2009/11/05.

و- قوانين ومراسيم تنفيذية:

1- القانون رقم: 90/04 المؤرخ في: 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل.

2- المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 74/42 المؤرخ في 17 جوان 1971 والمتضمن الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 62/99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962.

3- المرسوم رقم: 98/402 المؤرخ في 1998/12/02 المتعلق بزيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل عن طريق عقود ما قبل التشغيل.

4- المرسوم: 02/50 المؤرخ في 22 جانفي 2002 المتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها.

5-المرسوم التشريعي رقم 93 – 17 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق ل 7ديسمبر سنة 1993 المتعلق بحماية الاختراعات.

6- المرسوم التشريعي رقم 09-03 الصادر في 29 صفر عام 1430 والموافق ل 25 فبراير سنة 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

ز-مواقع في الانترنت:

1-سليمان .ح: ضباط الشرطة والجمارك ومفتشوا المالية ملزمون بالتصريح بالممتلكات، www.el khabar.com، 2007.

2- صابر حفيظ: الجرائم والفضائح الاقتصادية تتعاقب من سنة الى أخرى، www.el khabar.com، 2007.

3- الموقع الرسمي للشرطة الجزائريةwww.dgsn.dz.

4-- مجموعة البنك الدولي: قياس تنظيم الأعمال التجارية،2010:.

http://www.arabic.doingbusiness.org/economyrankings/EconomyRankings.aspx.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

1-LIVRES:

1-Ahmed El Amri: Le crime blanchiment d'argent, Edition Kitab el raidh,2000.

2-Ahmed Hanni: Essai sur l'économie parallèle en Algérie, Edition ENAG, Algérie,1989.

3-Alain de Bouchony: La contrefaçon, Que sais-je?, Edition Presses universitaires de France,2006.

4- Andre Margairaz: La fraude fiscale et ses succédanés – comment on échappe à l'impôt, Imprimerie Vandoise, 1987.

5-Antoine Ngakosso: Corruption, Fraude, Evasion fiscale et croissance, Edition L'harmattan,2009.

6-Arnold Heertje, Philippe Barthelemy: Economie souterraine , Edition Economica, Paris, 1984.

7-Bernard Pochon: De la création à la contrefaçon des marques, Edition Puits fleuri, France, 2007.

8- Bruno Lautier: L'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, Imprimerie Carne Daw, France, 1994.

9-Danial Martin, Fréderic Paul Martin: Cyber crime: menaces vulnérabilités ripostes, Edition L'harmattan, 2001.

10-David.G.Hotte, Vergine Heem: La lutte contre le blanchiment des capitaux, Edition Economica, France,2004.

11-Geert Derlue: Fraude Fiscale , Edition Maklu s.a, Belgique, 2007.

12-Gerard Cornu: Vocabulaire Juridique, Edition Presses universitaires de France, 1997.

13-Jean Claude Martirez: La fraude fiscale : estimation et caractéristiques sur l'impôt sur les bénéfices industriels à Madagascar, Edition Projet Madio, 1998.

14-Jean Paul Gouvrévitch: L'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, imprimerie Carne Daw , France, 2002.

15-Marc Debarc Hatier: Les milliards de l'ombre: L'économie souterraine, Imprimerie Maury, Paris, 1992.

16-Micheal Perarli: La fin des norias? Réseaux migrants dans les économies marchandise, édition L'harmattan, France, 2002.

17-Mohsen Toumi: La Tunisie de Bourguiba a BenAli , Que sais-je?,1989

18-OCDE: Manuel sur la mesure de l'économie non observée, Paris, 2003.

19-Philippe Barthelemy: Economie Souterraine, Edition Economica, Paris, 1984.

20-Philippe Montigny: Lutter contre la corruption un impératif pour le développement du Bénin, Edition L'harmattan, France, 2001.

21-Pierre Noel Denieuil: Femmes et entreprises en Tunisie: Essai sur les cultures du travail Féminin, édition l'Harmattan, paris,2005.

2-Revues, Documents, Rapports, Articles:

1-Alexandre Jeanneret, Philippe de Selliers, Rashim Chopra: Le blanchiment d'argent en suisse, Séminaire d'économie nationale, Université de lausanne, Mars 2003.

2-Ali Mogni: Investissement étranger au Mexique, perspectives historiques et questions économiques, Document de travail n 49, Laboratoire redéploiement industriel et innovation, Université du littoral, Cote d'opale, France, 2002.

3- Andi: investir en Algérie , bilan des déclarations d'investissement, 2009.

4- Andi: Récapitulatif général des déclarations d'investissement du 3 eme trimestre 2009

5- Anis Kacem et autre: Libéralisation commerciale, économie informelle et capital social vers un regard critique et application aux pays du maghreb,2006.

6-Ansej: Bilan du dispositif de création de micro entreprise, période: 1999-2008.

7- Augestin Ndione: La méthode Sénégalaise de dédouanement, 2005.

8-Bakandeja Wampungu: L'informel et le droit économique, Journées des droits de l'homme, Unikin, Fevrier 2002.

9-Bernard Fortin: Les enjeux de l'économie souterraine, Série scientifique, (CIRANO), Montréal, Décembre 2002.

10- Bit: Travail décent et économie informelle, secteur de l'emploi, 2002.

11- Borel Foko et autre: Aspects économiques de l'efficacité externe de l'éducation au Sénégal, Analyse Sectorielle en éducation pole de Dakar, octobre 2004.

12- Bts: Rapport d'activité, Tunisie, 2000

13-Carlos Maldonado: L'économie informelle en afrique francophone: Structure, Dynamiques,2001.

14- Cnes: Rapport sur le développement humain,2008.

15-Commission de l'UEMOA: Principaux indicateurs économiques du Sénégal, Avril 2008.

16-Commission économique et social: Statistiques sur le secteur informel et l'économie non observée, nations unies, Bangkok,2004.

17- Daniel Hiernaux: Tourisme au Mexique, modèle de masse de l'étatisme au marché, centre tricontinental, 2007.

18-Développement économique: Les marchés des infrastructures touristiques au Mexique, Québec, 2007.

19-Direction Générale des Douanes et Droits Indirects: FAQ relatives a la contrefaçon, Document créé le 07/07/2003, France.

20- Direction de la lutte contre la fraude: la contrefaçon en Algérie, 2007.

21- Direction des impôts: Rapport sur la lutte contre la fraude fiscale, 1999.

22- Direction générale de la surette nationale, sous direction de la police scientifique et technique: étude du phénomène de la contrefaçon et de falsification dans les domaines industriels, Alger, 2007.

23- Direction générale des douanes: Modalités d'intervention en matière de lutte contre la contrefaçon, Alger, 2006.

24-Fidh: Algérie violation des droits économiques, sociaux et culturels: Une population précarisée, rapport n° 319, 27 eme session du comité, novembre 2001.

25-FNS: Rapport d'activité, Tunisie, 1997.

26-Frinedrich Schmeider, Doninik Enste: Sous la protection de l'ombre la croissance de l'économie souterraine , Dossiers économiques, FMI, Washington, Mars 2002.

27-Gerard Fields: La méthodologie et la théorie in nouvelles approches du secteur informel, Ocde, Paris, 1990.

28-Gergeston.M: Le Mexique, Rapport d'information présenté a la suite de la mission effectuée au Mexique du 02 au 08 octobre 2005.

29-**Hamid Zidouni: l'économie non observée : approche comtaple cas des comptes nationaux algériens , CREAD, Alger.**

30-Jacques Charmes: L'emploi informel: méthodes et mesures, Université de Versailles, Centre d'économie et d'éthique pour l'environnement et le développement.

31-Jean Louis Hérail et Patrick Ramael: Blanchiment D'argent et crime organisé, Document PUF, 1996.

32- Jean louis Reiffers et FrédéricBlanc: Profil pays du femise: Algérie, institut de la méditerranée, France, janvier 2006.

33-Jean Maie Cour: Les enjeux majeurs du développement les composantes de l'économie urbaine, CE FEB, 2006.

34-Jean paul Diop Amadou? Aminata Niang: La pauvreté au Sénégal, des statistiques a la réalité (colloque économie et développement), Minveille, 2005.

35-La direction générale des douanes: Info douanes, publication bimestrielle, n07, Sep – Octobre, 2007.

36- La direction générale des douanes: Info douanes, publication bimestrielle, n04, Mars – Avril, 2008.

37- La direction générale des douanes: Info douanes, publication bimestrielle, n06, Novembre –Décembre, 2008.

38- La direction générale des douanes: Info douanes, publication bimestrielle, n02, Mai – Juin, 2009.

39- La direction générale des douanes: Info douanes, publication bimestrielle, n02, Mars – Avril, 2009.

40-Marilyn Car, MarthaAlterchen: Mondialisation et économie informelle : l'impact de la mondialisation des échanges et investissements sur les travailleurs pauvres, Document de travail sur l'économie informelle, BIT, 2002.

41- Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements: L'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI)?

42- Mondher Benarous: Le secteur informel en Tunisie ,Répression ou Organisation?, Centre d'économie régionale de limonsin, Université de limonges.

43 -M.Schreiner: La contrefaçon: Problème et Solutions, document n° 10069, rapport de commission des questions économiques et du développement , France, 2004.

44-Nacer eddine Hammouda: Secteur et emploi informel en Algérie , CREAD, Alger.

45- OCDE: L'ocde invite les gouvernements a moduler leur stratégie pour l'emploi en fonction d'autres objectifs sociaux, 2003.

46-OIT: Rapport de de la commission de l'économie informelle, compte rendu quatre vingt dixième session, Genève, 2002.

47-OMS: Stratégie oms coopération avec la république du Sénégal, Bureau régional du l'Afrique, 2006.

48-ONS: Répartition de la population active et occupée par groupe d'age, periode: 2000-2007.

49-Partenatiat Euro-Med: Algérie , document ou stratégie 2002-2006, programme indicatif national 2002-2004, 2006.

50- Philippe Adair: l'économie informelle au Maghreb, 2002.

51-Perspectives économiques de l'OCDE,2006.

52-Perspective monde: investissements étrangers direct au Mexique, Université de sherbooke, 2009.

53-Ralf Hussmanns: Secteur informel, Séminaire sur le secteur informel et politique économique subsaharienne, Bamako, Mars 1997.

54- Redha Lahmer: UTICA Négociation salariale et conjoncture économique, in réalité hebdomadaire indépendant, n 847, Séminaire du 21/03/2002 au 27/03/2002.

55- Sandrine Mesples Soups: Sacrifie t-on au nom de la croissance, la lutte contre la pauvreté?, Discussion sur la croissance pro-pauvres au Sénégal, Paris, 2002.

56-Serge Latouche: Les paradoxes de la normalisation de l'économie informelle, Revue tiers monde, N° 117, 1989.

57-Sonia Fayman : Rapport introductif sur la ville inclusive, Quatrième forum international sur la pauvreté urbaine, Marrakech, Octobre 2001.

58- Souléye Kanté: Le secteur informel en Afrique subsaharienne francophone vers la promotion d'un travail décent, 2002.

59- Yasmine Ferrou: Contrefaçon: Quelle riposte face a la déferlante, Economica, Revue de l'économie et de la finance, n°5, novembre 2007.

3- Les journaux:

1- Hakim Goumache: Algérie, l'euro remonte, quotidien d'Oran, 2006.

2- Karim Badjadji: Les émigrés et le change parallèle en Kabylie, quotidien d'Oran, 2008.

3- Liberté: l'euro franchit les 100 dinars sur le marché parallèle en Algérie, 2008.

4- Saïd Chebab: Le dinar volatil sur le marché noir, la monnaie déprécie face a l'euro, Jeune Afrique, 2002.

4- Communications, Interviews:

1-Spa Henkel: La contrefaçon en Algérie, Colloque International sur la contrefaçon, hôtel aurassi, Alger, 15-16 jan 2007.

2-Interview avec les vendeurs des devises, la bourse non officielle des changes des devises, square Port-Saïd, Alger, 2008.

3- Interview avec les vendeurs des devises, la bourse non officielle des changes des devises, Casanova, Constantine, 2008.

5- SITES INTERNET:

1-Banque centrale de Tunisie: Information en ligne, (www.Isn.net.tn).

2- Banque Mondiale: www.world bank.org, 2006.

3- BIT:www.Insee.fr/nom_def_net/definition/Htm.

4-Claude Beck: Mots Associés avec économie, (http: www. Perso.wanadoo.fr/claude beck/mots_associés avec économie.Htm.2000.

5-CNAC: Le plan d'action du comité national anti contrefaçon,(www.contrefaçon-danger.fr).

6- FAFT: www.faft-gafi.org.

7- FMI: www.Ifm.org/external/fra/index/asp.

8- Ibrahim Diouf: Le poids du secteur informel sénégalais, Directeur des petites et moyennes entreprises, interview par Habibou Bange,(www.Africa.com),2003.

9-**Le dinar est en chute libre: Flambée de la monnaie unique sur le marché parallèle, Banque site web: (www.Algériesite.com), 2008**

.10- Marie paule Cartyvels: Mexique en attente du miracle économique, (www.risal. Collectif.net), Juin 2007.

11- Mexico: Guide "investir au Mexique",(www.promexico.gob.mx/work.htm),2008.

12- Ministère du tourisme: www.tunisie tourisme.com.tn, 2009.

13-Ministère Mexicain de l'économie, direction générale des investissements étrangères: www.si-rnie.economica gob.mx/cgi-bin/reportes.htm, 2008.

14- Ministère Mexicain du Tourisme: www.revemexicain.com/informations_touristiques_mexique.php

15-Mohamed Amani : l'euro vient d'atteidre la berre des 120 dinars:(www.le Maghrebdz. Com), 2008.

16- OCDE: www.ocde.org.

17- Office national du tourisme tunisien: www.tunisie.com/ tourisme/ontt.htm, 2008.

18- République de Sénégal: Sénégal statistiques, (www.statistiques – mondiale.com) 2009.

19- Samir Idouni: L'Algérie se transforme peu à peu en une terre de culture de résine de cannabis et d'opium et de trafic de drogues selon les spécialistes: (www.algérie-dz.com),2008

20- www.ansej.org.dz.

21-www.bank-of-algeria.dz.

22- www.douane.dz.

ثالثا- باللغة الانجليزية:

1- Articles, Papers, Reports, Seminars:

1- Brambila Macias: Modeling the informal economy in Mexico, ca foscain university, April 2008.

2-Gouvernance Mtters: Country data report for Algeria 19996-2008 , world wide indicators.

3- Governance Matters: Country data report for Mexico 1996-2008, world wide indicators, world bank institute, 2009.

4- Governance Matters: Country data report for Senegal 1996-2008, world wide indicators, world bank institute, 2009.

5- Governance Matters: Country data report for Tunisia 1996-2008, world wide indicators, world bank institute, 2009.

6- Ilo: Bureau of statistics on the basis of official national data, 2006.

7- Ilo: Men and women in informal economy, astatistical picture, Geneva, 2002.

8- Ilo: Persons employed in the informal sector selected contries urban anr rural, stat working paper n°1, 2002.

9- Ilo: Regional data base for Latin America and caribbean, 2005.

10- Imf: Mexico, world economic out look, sept 2005.

11- International finance corporation (IFC): Doing business in Mexico, the World Bank group, 2009.

12-Jacque charmes: Informal sector, Poverty and cender a review of empirical evidence back ground paper for the world development report 2000-2001, Washington, the world bank.

13- Laura wood: Research and markets, year book of tourism statistics, 2009.

14- Management systems international: Corruption Assessment: Senegal, DC n° 2024, Washington, 2007.

15- Owncalculations based on world bank data, Washington, DC, 2002.

16- Portes Alejando et M.Castelles: The world underneathe: the origins, dynamics, and effects of the informel economy,1989.

17- World Bank,2006.

18-World Bank, 2009.

19- World Development Indicators data Base, Fmi, April 2006.

2-Theses:

1- Modienne Ndiaye: Senegal the economic reforms and the influence of the informal sector on the economic reform process, Master's theses naval postgraduate school, Monterey, California, June 2002.

2- Sigrid Colnernd Granstrom: The informal Sector and Formal Competitiveness in Senegal, Master's theses, Sweden, 2009.

3- Sites internet:

1- **Arabia Forum: www.moheet.com, 2009.**

2- Foreign investment promotion on agency (Fipa): www. invest in Tunisia. tn, 2008.

3-Ilo: Global employment trends, www.ilo.org/ public/English/employment.htm.

4- Ilo: www.ilo.org.

5- The world bank group : world development indicators data base: www.devdata.world.bank.org.2006.
6- www.transparency.org.
7- World bank: www.doing busness.org, 2006.

8- World Bank institue, data base of good gouvernance indicators 2002-2004: (www.world bank.org).
9- World Bank institue, data base of good gouvenance indicators 2005-2008:(www.world bank.org).

الملخص

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي خاصة في البلدان التي مستها موجة التحولات والتغيرات في عدة نواحي: السياسية،الاقتصادية، و الاجتماعية. مما دفع بهذه الأخيرة إلى البحث وبالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية عن أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي،درجة خطورته،وكيفية التعامل معه.

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير، هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق.

نهدف من خلال موضوع الرسالة إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، من خلال التعرض إلى العوامل التي أدت إلى انتشاره وتناميه، بالإضافة إلى مدى فعالية الآليات والأساليب المتخذة للتعامل معه بالمقارنة مع تجارب بعض البلدان التي نجحت سياساتها في التعامل معه وحضيت بتشجيع من قبل المنظمات الدولية نذكر منها: السنغال، تونس والمكسيك.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، الفساد، تقليد العلامات التجارية، الغش الضريبي.

Résume

La croissance du phénomène de l'économie informelle a attire énormément d'attention dernièrement surtout dans les pays frappes par une vague de changements en termes d'aspects politiques, économiques et sociaux. Cet état de fait a oblige ces derniers a explorer, en coopération avec des organisations internationales, les raisons résidant derrière l'amplification de l'économie informelle, son degré de danger, et la manière de la contrôler.

L'Algérie est considérée comme étant parmi les pays les plus importants qui ont eu a souffrir de ce problème a cause des transformations économiques auxquelles elle a adhère et qui ont accompagne ses périodes historiques. Parmi ces derniers il y eut l'après mi années 80 durant laquelle elle vécut une crise économique accrue avec ses nombreux effets négatifs sur la rentabilité économique nationale. Ainsi, elle fut forcée d'adopter des reformes en la forme de système d'économie de marche aux dépens du système socialiste.

Dans cette thèse, nous aurons a cibler l'économie informelle en Algérie en termes d'exploration de son expansion, les raisons de sa croissance, ainsi que l'efficacité des mécanismes et des mesures entrepris vis a vis d'elle. Ceci dit, nous en ferons la comparaison avec les expériences de quelques pays, comme le Sénégal, la Tunisie et le Mexique, dont la politique en face de ce phénomène a fait ses preuves et les a pourvu d'encouragements de la part des organisations internationales.

Mots Cles: Economie informelle, secteur informel, la contrefaçon, évasion fiscale.

Abstract

The increase in the informal economy phenomenon has gained much interest lately especially in countries hit by a wave of changeover in terms of different political, economic as well as social aspects. This fact has compelled the latter to investigate, in cooperation with international organizations, the reasons behind the spread of the informal economy, its danger level and the way to handle it.

Algeria is considered as one of the most important countries that suffered from this problem because of the makeover its economy underwent and which accompanied its historical periods. Among the latter was the after mid-80's whereby it witnessed a sharp economic crisis with its many negative effects on the national economic returns. As a consequence, it was obliged to espouse reforms in the form of adopting the market economy system at the expense of the socialist one.

In this thesis, we shall target the informal economy in Algeria in terms of exploring its spread, the reasons behind its increase, as well as, the efficiency of the mechanisms and measures adopted to cope with it in comparison with the experiences of some countries, like Senegal, Tunisia and Mexico, whose policy in facing this phenomenon proved its success and earned them encouragements on the part of international organizations.

Key Words: Informal economy, informal sector, trademarks counterfeiting, fiscal evasion.